الخميس 3 حزيران 2021
العدد 4355 السنة الخامسة عشرة
Jeudi 3 juin 2021 nº 4355 15ème année

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

20 صفحة
2000 ليرة

تحقيق

إلغاء بعض الفحوصات أو تسفيرها إلى الخارج بالـ«فريش دولار»
المختبرات الطبية نحو الإقفال؟
6

لبنان تحت الاحتلال المصرفيّ: متى يستقيل مجلس النواب؟

الحريري وباسيل يدفنان مبادرة بري [2]

الاستثمار في الردم... لبيع المرفأ

[4 ـ 5]

(مروان بو حيدر)

تقرير

أزمة النقل البري: **التنقل لمن استطاع إليه سبيلا**
6

فلسطين

القاهرة تفتح صفحة جديدة: **غزة وجهةً للاستثمار**
12

تقرير

إعلان «حكومة التغيير» في إسرائيل: **نتنياهو لم يسقط بعد**
14

قضية اليوم

سلامة يُشعل أزمة الـ3900: هل يستفيق مجلس النواب؟

حسن عليق

منذ أن تركت السلطة السياسية والتشريعية القرار المالي والنقدي والاقتصادي بيد رياض سلامة، باتت البلاد خاضعة تماماً لاحتلال المصارف وأصحابها، بقيادة حاكم مصرف لبنان. بشطبة قلم، يمكنه تفجير المجتمع. وبشطبة قلم أخرى، يمكنه ابتزاز الدولة، بسياسييها وقضاتها، بعدما أخذ الناس، عموم الناس، رهينة له. كما قرار إقفال المصارف بدءاً من يوم 18 تشرين الأول 2019، المتّخذ حينذاك في واشنطن (هذه ليست نظرية المؤامرة، بل إن سلامة وممثلي أصحاب المصارف كانوا يومذاك في العاصمة الأميركية)، كذلك قرار أمس وقف دفع الودائع وفقاً لسعر المنصة (3900 ليرة للدولار الواحد)، المحدّد اعتباطياً، أو لأهداف لا يعرفها سوى سلامة وشركاه. ردّاً على قرار مجلس الشورى تجميد العمل بتعميم سلامة الخاص بصرف الودائع الدولارية وفق سعر 3900 ليرة - بما يفرض على المودعين اقتطاعاً من قيمة أموالهم بنسبة تتجاوز الثلثين - قرر حاكم المصرف المركزي إبلاغ المصارف الالتزام بقرار «الشورى». ما الذي فعلته البنوك؟ بالتأكيد، ستستمر في سرقة دولارات المودعين، عبر عدم تسديدها بالعملة الصعبة، كما عدم دفعها بالليرة وفقاً لسعر السوق. هي قررت إفراغ قرار الشورى من مضمونه. فهذا القرار يرى في تسعير الدولار بـ3900 ليرة إضراراً بالمودعين. وذلك يعني حُكماً أن تسعيره بأقل من 3900 ليرة يؤدي إلى إلحاق ضرر أكبر بأصحاب الدولارات المحتجزة في المصارف. لكن الأخيرة قررت العودة إلى سعر 1500 ليرة للدولار الواحد، كما لو أن في ذلك تحقيقاً لمقاصد قرار الشورى.

(هيثم الموسوي)

سريعاً، أتى ردّ الفعل في الشارع. تحركات لقطع الطرقات، دفعت برئاسة الجمهورية إلى التحرك، والتدخل بهدف العودة إلى تسديد أموال المودعين وفقاً لسعر 3900 ليرة للدولار الواحد. وبحسب مصادر بعبدا، سيُعلن اليوم عن اتفاق على مخالفة قرار «الشورى». باتت أحوال البلاد مزرية إلى حدّ أن أصحاب الدولارات المحجوزة في المصارف يطلبون الاستمرار في اقتطاع ثلثي قيمة ودائعهم (خدمةً لأصحاب البنوك وكبار المودعين)، لكونهم يدركون أن البديل هو العودة إلى سعر الـ1500 ليرة!

ما جرى في اليومين الماضيين بقرار «الشورى»، ما هو إلا إثبات عملي على خطورة الجريمة المتمادية المرتكبة بحق المودعين، كما بحق باقي السكان (من الضروري التذكير دوماً بأن المودعين ليسوا عموم اللبنانيين، وليسوا بطبيعة الحال كل السكان)، والمتمثلة في امتناع مجلس النواب عن إقرار قانون ينظم العلاقة بين المودعين والمصارف، سواء لجهة السحوبات أم التحويلات. قانون الـ«كابيتال كونترول» (القيود على رأس المال)، لم يبصر النور. لا حكومة حسان دياب أقرّت مشروعاً وأحالته على مجلس النواب، ولا قبلها حكومة الفرار من الانهيار التي كان يرأسها سعد الحريري فعلت ذلك، ولا مجلس النواب وجد نفسه معنياً بإصدار هذا القانون على مدى أكثر من سنة ونصف سنة. عن سابق تصوّر وتصميم، لم يصدر هذا القانون، رغم أنه إجراء احترازي طبيعي تتخذه أي دولة تعاني من أزمة مالية حادة، ولو كانت تقل حدتها عن تلك التي يمر بها لبنان حالياً. وبطبيعة الحال، فإن عدم إقرار القانون لم يكن بسبب ضيق وقت مجلس النواب العاطل من العمل، ولا بسبب استقالة حكومة الحريري ثم حكومة دياب. الامتناع عن اللجوء إلى الـ«كابيتال كونترول» كان بهدف الدفاع عن مصالح أصحاب المصارف وكبار المودعين، وإفساح المجال لهم لتنظيف جزء من ميزانيتهم، والسماح لمن يستطيع تهريب أمواله بأن ينقلها إلى مخابئ آمنة في شتى أصقاع العالم.

> لبنان خاضع تماماً لاحتلال مصرفيّ، يقود قوّته الغاشمة رجل يدعى رياض سلامة

حتى إقرار ذلك القانون، من ضمن سلّة تشريعات تحدّ من سرعة الانهيار، وتؤسس للخروج من الأزمة، سيبقى لبنان بلداً خاضعاً تماماً لاحتلال مصرفيّ، يقود قوّته الغاشمة رجل يُدعى رياض سلامة، برعاية قوى سياسية ودينية وأمنية وعسكرية وإعلامية...

المشهد السياسي

بيانات حرقة الجسور: الحريري وباسيل يدفنان مبادرة بري

في أقل من 48 ساعة، أُسقطت مبادرة رئيس مجلس النواب نبيه بري ببيانات لاذعة متبادلة بين الرئيسين ميشال عون وسعد الحريري. كذلك الوزير جبران باسيل. الرسالة المشتركة التي بعث بها الطرفان المتصارعان إلى عين التينة أنهما في حلّ من أي التزام بالمبادرة. أما في ما بينهما فكانت البيانات دليلاً على حرقة آخر ما تبقّى من جسور

خيّمت أجواء السواد على مصير الحكومة العتيدة، وسط معطيات تبدو معها العقبات المتبقية لاستكمال التشكيلة مُستعصية على المعالجة. ذلك أن العقبات الأخيرة التي حُصرت بأسمين مسيحيين يُصرّ على تسميتهما الرئيس المكلف سعد الحريري وهو ما يرفضه النائب جبران باسيل، ليست سوى مخارج للتغطية على السبب الرئيسي للعرقلة والذي بات معلوماً عند الجميع: «لا الحريري يريد تشكيل حكومة، ولا باسيل يقبل بأن يُشكّلها الحريري».

واقع الاتصالات والمشاورات كان يؤشّر إلى أن الولادة لم تعُد تحتاج إلا إلى أيام معدودة وبضعة اجتماعات، بعدَ التظاهر بأن ما توقفت عنده المشاورات هو العقد الحقيقية وليس وراء الأكمة ما وراءها من نيّات مستترة خلف حقائب وحصص. لكن مفاوضات اليومين الأخيرين أثبتت أن عملية تصفية حسابات سياسية تجري خلف الكواليس، بما يدفع الحريري وباسيل الى التمادي في التعنّت، لكنها هذه المرة أتت «فاقعة»، وإن كان التيار الوطني الحر قد قدمها بمضمون سياسي أذكى ممّا فعله الرئيس الحريري.

على أي حال، أكدت مصادر معنية بالملف الحكومي أن الساعات الماضية لم تشهد أي جديد بارز على صعيد جهود التأليف، بل إنها أشارت إلى «ما يُشبه الصدمة من حرب البيانات التي اندلعت بين بيت الوسط وبعبدا، مروراً بالبياضة»، معتبرة أنها «بمثابة ردّ سلبي على مبادرة رئيس مجلس النواب نبيه بري وإدارة الظهر لها». وقالت المصادر إن «الاتفاق الأساسي كان ينصّ على أن يجيب باسيل بعدَ التشاور مع الرئيس ميشال عون على التشكيلة التي تقدّم بها الحريري وناقشها معه الخليلان في الاجتماع الأخير»، إلا أن «الحريري ارتكبَ خطأً فادحاً بأن فتحَ النار على رئيس الجمهورية. وبينما تقصّد باسيل بعدَ اجتماعه بالخليلين تسريب أجواء إيجابية، اتاه خطأ الحريري على طبق من ذهب لكي ينسحب من العملية برمتها، ويستغلّ إخراج الحريري للثنائي الشيعي باعتباره الأكثر تمسكاً به».

واعتبرت المصادر أن فداحة الخطأ الذي ارتكبه الحريري تكمن أولاً «في مسارعته إلى التصويب على رئيس الجمهورية، علماً بأنه كانَ بالإمكان حصرها بباسيل وترك المهمة لكتلة المستقبل، مع تحييد رئيس الجمهورية عن هذه المعركة»، ومن ثم في «بدء الهجوم عشية زيارة البطريرك الماروني مار بشارة بطرس الراعي الى بعبدا»، وهو ما لم يتنبّه له الحريري، «فالراعي مهما حاول الوقوف على الحياد بين الاثنين لن يقبل بالتهجّم على موقع مارونية»، وهذا الأمر «خدم الرئيس ولم يُتِح للراعي الوقوف على مسافة واحدة». بل إنه «وبحسب مطلعين على جو اللقاء، «عبّر عون عن غضبه من بيانات الحريري، وسأل الراعي عمّا إذا كانَ يقبل بإهانة موقع الرئاسة، كما أن الراعي نفسه كان مستاءً ولم يستطع الدفاع عن الحريري، لا علناً ولا خلال الاجتماع». ثمّ إن هذه الردود، بحسب المصادر أيضاً، «ليست في صالح الحريري، لأنها تأتي في وقت كشف فيه البابا فرنسيس أنه سيجتمع في الأول من تموز مع قادة لبنان المسيحيين لمناقشة الوضع المقلق في البلاد»، في إشارة الى الحرص الشديد على الوجود المسيحي في لبنان. واعتبر الراعي بعد اللقاء أنّ «البلد يحتاج الى الإنقاذ لا إلى القواص المعنوي»، رافضاً «أن نهين بعضنا بالشخصي وانتهاك الكرامات ونحن مجروحون من لغة الإهانات»، ومتمنياً تأليف «حكومة أقطاب».

(هيثم الموسوي)

وفي هذا الإطار، قالت مصادر التيار الوطني الحرّ إن «الراعي حقق خرقاً كبيراً بالدعوة الى حكومة أقطاب، وهذا يعني تخلياً عن المبادرة الفرنسية»، مشيرة إلى أنه «قد يتناقش مع بري في هذا الأمر». وأضافت المصادر أن «الاتفاق كان على أن يمهد الحريري مع رئيس المجلس لزيارة الى بعبدا، لا أن يضع الاثنان تشكيلة حكومية لفرضها على عون، فالصيغة يجب أن تناقش مع رئيس الجمهورية لا مع أي طرف آخر».

وقبل اللقاء، افتُتح النهار ببيان للتيار الوطني الحر أسف فيه أن «يواصل تيار المستقبل الردّ بسلبية على كل طرح إيجابي نتقدم به، لكن رغم ذلك فإن استخدامه لغة الشتائم المستفزّة لن يندحر بنا الى هذا المستوى». ثم استكمل ببيانين: واحد لرئاسة الجمهورية يتّهم فيه تيار المستقبل باستخدام «الأضاليل والتعابير الوقحة» طوال الأسابيع الماضية، ويؤكد «أن استمرار هروب الحريري ارتكبَ خطأً فادحاً بأن فتحَ النار على رئيس الجمهورية

الرئيس المكلف من تحمل مسؤولياته في تأليف حكومة متوازنة وميثاقية تراعي الاختصاص والكفاءة وتحقق المشاركة، يشكل إمعاناً في انتهاك الدستور ووثيقة الوفاق الوطني». واتهم البيان الحريري بأنه «يصرّ على محاولة الاستيلاء على صلاحيات رئيس الجمهورية»، وبأن «المستقبل» الذي يدّعي بيان المستقبل أن البلاد غارقة فيه، هو من إنتاج منظومة ترأسها تيار «المستقبل» وتسلّطت على مقدرات البلاد». وردّاً على البيان، أكد «تيار المستقبل» أنه «ثبت بالوجه الشرعي والسياسي والدستوري أن رئاسة الجمهورية تقع أسيرة الطموحات الشخصية لجبران باسيل، وأن فخامة الرئيس عون مجرد واجهة لمشروع يرمي إلى إعادة إنتاج باسيل في المعادلات الداخلية».

أما خاتمة النهار، فتولاها رئيس حكومة تصريف الأعمال حسان دياب الذي تلا بيان «الغرق»، داعياً اللبنانيين إلى الصبر على أي قرار قد تأخذه أي جهة ويزيد معاناتهم». وحضّ القوى السياسية على «تقديم التنازلات، وهي صغيرة مهما كبرت، لأنها تخفف عذابات اللبنانيين»، قائلاً إن «لبنان في قلب الخطر الشديد، فإما إنقاذه الآن قبل فوات الأوان وإلا فلن ينفع الندم».

(الأخبار)

مقالة

قرار قد يعيد إحياء معركة توزيع الخسائر: مَن يحدّد سعر الليرة؟

محمد وهبة

النقطة المركزية التي يتمحور حولها قرار مجلس شورى الدولة القاضي بوقف تنفيذ التعميم 151 بكل التمديدات التي طرأت عليه، هي سعر الليرة. فهذا السعر أساسي للتدقيق في المسار الذي رسمه مصرف لبنان لإطفاء خسائر النظام المالي، وحاسم في عملية احتساب أصول المصارف وإعلان إفلاسها، وضروري كأداة سياسية للتعامل مع الأزمة وإدارة نتائجها. ففي حيثيات القرار الكثير مما يمكن اعتباره أسئلة تصيب أصل عملية توزيع الخسائر؛ من إخضاع المودعين لعملية اقتطاع واسعة على ودائعهم، ومخالفات واسعة لقانون النقد والتسليف التي تفرض أن يقوم مجلس النواب بتسعير الليرة، ومخالفات قانون الموجبات والعقود وسط مئات القضايا العالقة بين المصارف والمودعين... إنه قرار يعكس حالة العجز التي تمر بها السلطة، وهو بحدّ ذاته قرار عاجز أيضاً عن تقديم أي حلّ. إنه قرار يحاول التموضع وسط فوضى الانهيار وسلوك السلطة في إدارة نتائجه التي تحققت أو تلك التي ستتحقق لاحقاً.

القرار الإعدادي، أو التمهيدي، لم يبت في أساس الحيثيات التي أوردها في متنه، لكنه يحدّد، مبدئياً، وجهة القرار النهائي باعتباره يتبنى، جزئياً أو كلياً، غالبية الحيثيات التي دفعته إلى اتخاذ قرار وقف التنفيذ، أي إنه يميل إلى ترجيح كفّة الجهة التي تقدمت بالمراجعة، والتي تقول إنها تعرضت لضرر بالغ بسبب تعميم مصرف لبنان الذي يحمل الرقم 151 والتمديدات التي طرأت عليه. هذا الضرر ناتج عن كون التعميم يتيح للمودعين خيار سحب ودائعهم على سعر صرف يبلغ 3900 ليرة لكل دولار. وهذا التعميم هو الحدّ الأقصى لاسترداد قيمة الوديعة.

> لا يحق لمصرف لبنان الانفراد بإطفاء الخسائر بشكل يؤدي إلى تضخّم الاسعار بشكل جنوني ويغذّي ضعف الليرة

إذاً، السؤال الذي يستوجب طرحه: بأي سند قانون أصدر المجلس المركزي لمصرف لبنان تعميماً يحدّد سعر صرف يوازي 3900 ليرة لكل دولار؟ كيف توصل مصرف لبنان إلى هذه المعادلة فيما كان سعر السوق يوازي 7000 ليرة؟ لماذا لم يحدّد مصرف لبنان السعر الأقرب إلى السوق كما يرد في المادة 229 من قانون النقد والتسليف؟

هذه الأسئلة أثارت الكثير من النقاش خلال وقت قصير. فمن مصلحة مَنْ أن يصدر قرار كهذا في توقيت حساس ودقيق، أي في ظل عجز قوى السلطة عن تأليف حكومة، وانفراد مصرف لبنان بصنع سياسات احتواء الأزمة «على ذوقه» وبعيداً عن خطة التعافي التي أقرّتها الحكومة المستقيلة، ووسط خلافات عميقة بين أركان السلطة على شكل الحكم بدلاً من الاختلاف على مشروع للحكم. ثمة عيّنة من الأسئلة التي طرحت أمس: هل القرار صدر لأن رئيس مجلس شورى الدولة، وهو رئيس الهيئة الحاكمة التي صدر عنها القرار، هو عوني الهوى، وبالتالي اتخذ قراره سياسياً لرمي كرة النار نحو مجلس النواب وربما في محاولة لتأجيج الشارع؟ هل حاكم مصرف لبنان رياض سلامة يريد استخدام هذا القرار بوجه المصارف في ما يشاع عن خوضه معركة إخضاعهم لكل القرارات التي سيصدرها لاحقاً؟ هل المصارف لها مصلحة في قرار كهذا؟

في الواقع، ثمة الكثير من الاحتمالات التي يمكن أن تكون حقيقية، لكن الثابت بينها أن القرار - وبمعزل عن هويته السياسية أو مراعاته لمصلحة ما على أخرى - يثير أسئلة تعيد فتح النقاش في مسائل أساسية: هل من الجائز أن يخضع المودعون للهيركات أو لاقتطاع من ودائعهم من دون صدور قانون في مجلس النواب أو خطة ما من الحكومة؟ هل ما يقوم به مصرف لبنان هو السلوك الصائب لإدارة الانهيار وتوزيع الخسائر؟ هل يفترض أن يحصل المودعون على ودائعهم بالدولار النقدي أو بأي وسيلة يرتضون بها؟ هل يجب إفلاس المصارف التي لا تتمكن من أن ترد المال المسلم لها أو يماثله قيمة؟ هل يحق لمصرف لبنان الانفراد بإطفاء الخسائر بشكل يؤدي إلى تضخّم الأسعار بشكل جنوني ويغذّي ضعف الليرة لتنخفض قيمة المدخرات بشكل متواصل؟ أليس هناك تواطؤ بين مصرف لبنان و«نواب المصرف» و«وزراء المصرف» ورؤساء الكتل السياسية أيضاً؟

محور كل هذه الأسئلة هو قيمة الليرة وسعرها في السوق. سعر الليرة يحدّد عملية توزيع الخسائر، وتطبيق قانون النقد والتسليف وقانون الموجبات والعقود (المواد 701 و702 التي تلزم المصرف بتسليم الوديعة إلى المودع عند الطلب ومن دون تحديد ماهيتها، سواء كانت مبالغ مالية أم أسهماً أو ذهباً...) وسواها، ستكون مبنية على سعر الليرة. النتائج المترتبة على تسعير الليرة تحدّد من سيدفع ثمناً أكثر أو أقل في عملية توزيع الخسائر، وبالتالي تنطوي على نتائج سياسية واقتصادية واجتماعية.

لذا، من الواضح أن قرار مجلس شورى الدولة تبنّى فكرة أن تسعير الليرة يجب أن يصدر بقانون في مجلس النواب. فهو اعتبر أن التعميم المطعون فيه، يشكّل تجاوزاً لحدّ السلطة وتعدياً على الصلاحيات التشريعية. فالليرة اللبنانية كانت مسعّرة بالذهب عندما كان بنك الإصدار مشتركاً بين لبنان وسوريا، لكن في المرحلة الانتقالية بعد الانفصال بينهما، نصّت المادة 229 من قانون النقد والتسليف على تحديد سعر انتقالي لليرة «أقرب ما يكون إلى سعر السوق»... ومن وقتها لم يحدّد مجلس النواب سعر الليرة، وهو ما يثير التساؤل عن تسعير الليرة على أساس 3900 ليرة، وتخيير المودعين بين سحبها على هذا السعر أو على سعر 1500 ليرة.

وإذا أصرّ القاضي الياس على موقفه بشأن هذا الأمر، أي تسعير الليرة من قبل مجلس النواب، فإن مجلس النواب، الذي يمثّل بغالبيته «حكم المصرف»، سيكون أمام معضلة حقيقية تدخل في صلب الانهيار. فكل قرار سيرتّب نتائج نقدية ومالية واقتصادية واجتماعية، تدخل فيها حسابات الربح والخسارة لشرائح مختلفة، هذا طبعاً عدا عن الإحراج السياسي. ثمة مشكلة ثانية تتعلق بالخطوة التالية التي سيقوم بها مصرف لبنان. فهو عندما ردّ على الطعن المقدّم ضد التعميم الصادر عنه، تذرّع بأن السلامة العامة هي المحرّك الأساسي الذي دفعه إلى إصدار التعميم. وهذا الأمر يثير سؤالاً أساسياً: أيّهما يحمي السلامة العامة، دفع الودائع على سعر 3900 ليرة، أم تسديدها بالدولار النقدي، أم تسديدها بسعر السوق؟ قد يتذرّع سلامة بعملية تكسير الصرافات الآلية من أجل الطعن في القرار ودفع مجلس شورى الدولة للعودة عنه، لكن الأولى به إعلان إفلاس المصارف التي لا تتمكن من تسديد الودائع. فالمصارف لم تخسر قرشاً واحداً منذ بداية الأزمة، بل كانت تحصل على إيرادات مالية متواصلة من المال العام، سواء من فوائد سندات الخزينة، أم من شهادات الإيداع لدى مصرف لبنان ومن ودائعها لدى مصرف لبنان أيضاً. هذه الإيرادات كانت كبيرة بما يكفي لتمويل ما يترتب من مؤونات عليها لتغطية خسائر الملاءة المالية. حساب الأرباح كان يموّل عجز السيولة الذي وقعت فيه. هذا العجز يعني إفلاسها. الإفلاس يعني توزيع الخسائر. فمن سيدفع الثمن؟ من يحدّد أي جهة ستدفع ثمناً أكثر من غيرها؟ مصرف لبنان انفرد بهذا الأمر، وقرّر أن يدفع صغار المودعين والغالبية الساحقة من القوى العاملة والمؤسسات الصغيرة، كما حدّد تقرير البنك الدولي الأخير، ثمناً غالباً عبر اقتطاع موارب من الودائع، وشطب سوقي للأصول يتحكم فيه الأكبر والأكثر قدرة، وترك الأسعار في مهب التضخّم الحرّ الذي يأكل الأجور والرواتب. حاكم مصرف لبنان وأعضاء مجلسه المركزي يعملون من أجل المصارف، باسم السلطة.

على الغلاف

الدولة تبالغ في تقدير خسائر 4 آب لتمتنع عن إعادة الإعمار:

الاستثمار في الردم... لبيع المرفأ

بعد نحو شهرين من اليوم، «تحتفل» الدولة اللبنانية بالذكرى الأولى لانفجار نيترات الأمونيوم في مرفأ بيروت. وفي الانتظار، تتفرّج حكومة تصريف الأعمال على الانهيار وتغذّيه خدمة للمشروع الأكبر: الخصخصة او بيع أملاك الدولة وأولها المرفأ. لذلك لم تتكبّد اي جهة معنية في البلاد عناء مسح الأضرار لتقدير كلفة إعادة الإعمار، وأثرت جميعها رمي أرقام مضخمة للحؤول دون قيام الدولة نفسها بواجباتها عبر إعادة الأحوال الى ما كانت عليه قبيل 4 آب 2020. من هذا المنطلق، لا تزال الردميات مكدّسة في المرفأ، وتمتنع إدارته عن استخدام مداخيلها لترميمه وتطويره. فالانقاض ضرورية للاستثمار بالدمار وعقد الصفقات فوقها

رلى إبراهيم

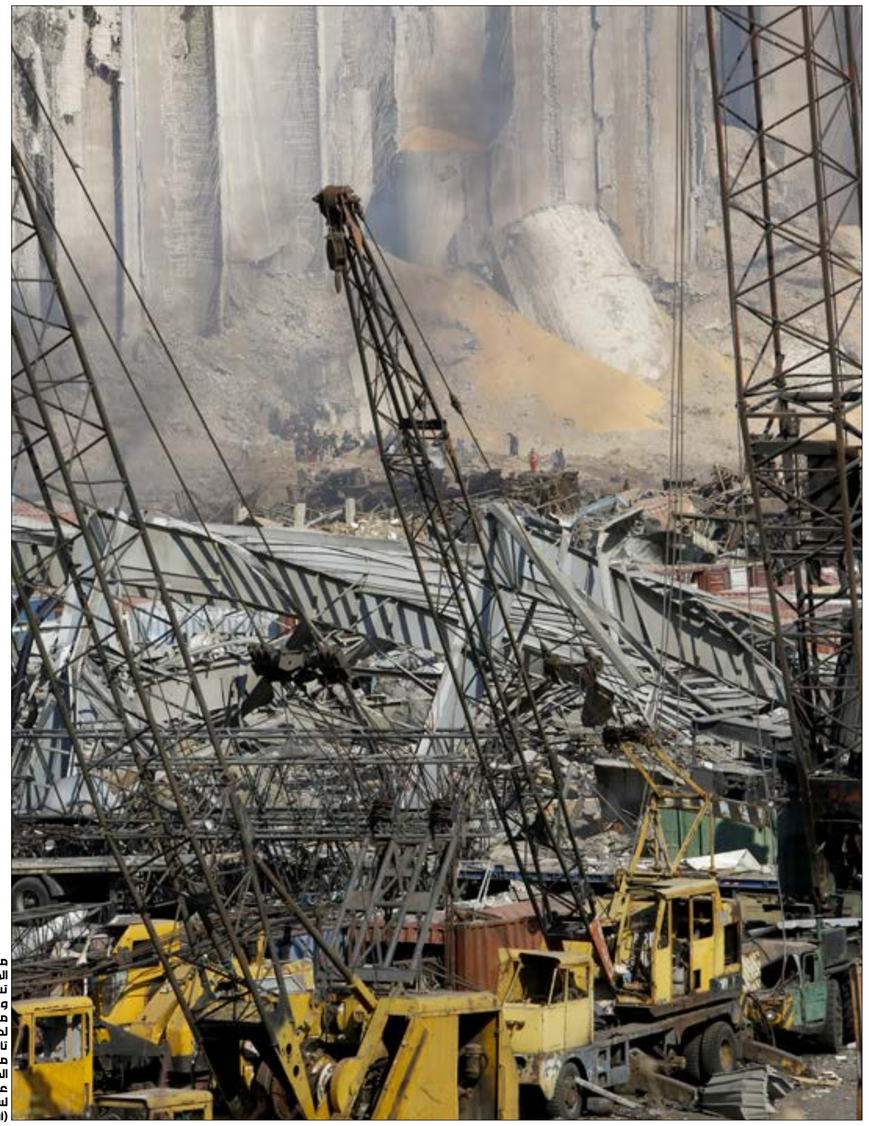

مصادر «نقابة المقاولين» تشير الى وجود مشروع لديها لإعادة تأهيل المرفأ مقابل الحصول على عائداته لسنوات (أرشيف)

عندما يتعلّق الأمر بالدولة اللبنانية، ثمة قواعد تختلف عن أي مكان آخر في العالم. ينسحب ذلك على كل التفاصيل، إن كان إدارة المؤسسات العامة أو الإدارات أو المصرف المركزي أو كل مفصل من مفاصل الدولة. قياساً على ما سبق، يصبح بديهياً، بعد مضيّ 10 أشهر على تاريخ 4 آب 2020، أن يبقى المرفأ على ما كان عليه في اللحظة التي تلت انفجار نيترات الأمونيوم. يحدث ذلك فقط في لبنان. الأسوأ مما سبق، هو أن الدولة اللبنانية لا تملك أي رقم، ولو تقريبي، لقيمة الأضرار التي لحقت بالمرفأ وتكلفة إعادة إعمار الجزء المُدمّر منه. ولغاية اليوم، أي بعد 10 أشهر، لم تتكبّد أجهزة الدولة ومؤسساتها، من إدارة المرفأ الى وزارة الأشغال الى الجيش اللبناني، عناء إحصاء هذه التكلفة. وهو ما يقود الى الخروج بخلاصة تقول إن هناك من لا يريد للمرفأ ومحيطه أن يعود الى ما كان عليه قبل 4 آب 2020.

تلك استراتيجية اعتمدتها الدولة في اليوم التالي للانفجار، بحيث لا تقديرات جدّية لتكلفة إعادة إعمار المناطق التي تدمّرت. لا يتعلق الأمر بأسباب تقنية أو نقص في الطاقات البشرية، بل بتعمّد إبقاء العاصمة بمرفئها وشوارعها تحت الدمار، لسببين: الأول والأهمّ، التمهيد لخصخصة المرفأ وبيعه بحجة عدم توفر الموارد المالية والأولوية اللازمة لإعماره، واستخدام صورة المناطق المدمرة والمهجرة أهاليها للاستغلال

> **شركات تقدّر إعادة إعمار المرفأ بأقلّ من 150 مليون دولار!**
>
> **لدى اللجنة المؤقتة لاستثمار وإدارة مرفأ بيروت ما يكفي من الأموال لإعادة إعماره**

السياسي والمادي والانتخابي. والثاني، ضمان استقطاب عروض أجنبية وقروض مالية تسمح بإعادة تنظيم مخططات احتيالية جديدة وترتيب ديون إضافية؛ وفي هذه الحالة، يفترض الإبقاء على ساحة الجريمة كما كانت عليه منذ عام، وتقضّي عدم رفع الردميات والحديد من المرفأ، رغم أن إجراءً مماثلاً لا يكبّد إدارته قرشاً واحداً، بل على العكس، يمكن بيع الحديد الموجود في المرفأ بمزاد عمومي.

عند سؤال وزير الأشغال العامة والنقل ميشال نجار عما يحول دون رفع الردميات والحديد، جاء الجواب أن شركة فرنسية متخصصة بمعالجة كل أنواع الركام «تبرعت» بالقيام بدراسة حول الردم الموجود وكيفية معالجته ليصار بعدها الى طرح مناقصة!

المرفأ مرهون بيد الخارج

ويسؤال نجار عن سبب عدم مسح أضرار المرفأ أو تقدير الخسائر لإعادته كما كان عليه، أجاب: «ببساطة لأن المرفأ لا يفترض أن يُبنى بالطريقة التي كان عليها، بل يجب وضع مخطط توجيهي جديد له. هناك مشروع قامت به شركة «خطيب وعلمي» موجود في الأمانة العامة لمجلس الوزراء، وهناك شركات عدة أعدّت مخططات توجيهية، إلا أنه لا صلاحيات لحكومة تصريف الأعمال للقيام بالدور المطلوب، وبالتالي هذه المهمة ستكون بعهدة الحكومة المقبلة لأنها تحتاج الى اجتماع لمجلس الوزراء». على نسق الوزارة، لا مسح أيضاً في إدارة المرفأ. الاتصال بالمدير العام لإدارة واستثمار مرفأ بيروت باسم القيسي لا يفضي الى أي إجابة. وتقول المعلومات إن مدة خدمته انتهت قبل أيام، ورفض التجديد له، ويفترض إزاء ذلك تعيين مدير جديد. من جانبها، تقول مصادر الجيش اللبناني إن مسح الأضرار والبنى التحتية لا يدخل ضمن اختصاص الجيش، فيما الهيئة العليا للإغاثة غائبة عن السمع.

لا يحدث، في أي بلد آخر، أن يقع انفجار بحجم ما تعرّضت له العاصمة يوم 4 آب 2020، ولا تُعد الدولة دراسة واحدة، ولو أولية، عن حجم الأضرار. بتاريخ 2020/8/11 توقّع مصرف «غولدمان ساكس» أن تكلف عملية إعادة إعمار المرفأ وحده، بين 3 مليارات و5 مليارات دولار، «وهو ما يفوق القدرة المالية للبنان الذي أعلن في آذار تخلفه عن سداد سندات اليوروبوند». وقال المصرف الأميركي، في تقرير، إن عمليات التصدير والاستيراد ستتم في الوقت الراهن عبر مرفأ طرابلس، الذي كان يعمل بقدرة 40 في المئة قبل الانفجار كحدّ أقصى. وقد عمدت الى فيها، دخلت آنذاك ضمن مساعي منع إعادة الإعمار عبر تضخيم القيمة الفعلية للأضرار اللاحقة بالمرفأ، فيما محطة الحاويات، التي يمرّ بها أكثر من 85 في المئة من حركة مرفأ بيروت، والتي تحوي أثمن ما في المرفأ (الرافعات الضخمة التي تنقل المستوعبات من السفن وإليها)، لم تتعرض لأي دمار، وعادت إلى العمل بعد أيام من الانفجار. وبالتالي، استمرت عمليات الاستيراد والتصدير.

بتاريخ 2020/12/1، عقد اجتماع بين رئيس الجمهورية ميشال عون وكل من سفير الاتحاد الأوروبي في لبنان رالف طراف ونائبة المنسّق الخاص للأمم المتحدة في لبنان نجاة رشدي والمدير الإقليمي لدائرة المشرق في البنك الدولي ساروج كومار. كان الهدف من الاجتماع إطلاع المسؤولين الدوليين عون على خطة عمل لإعادة إعمار الأضرار الناجمة عن انفجار مرفأ بيروت التي تأتي تحت عنوان «إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار للبنان». وأشار البيان الصادر عن قصر بعبدا حينذاك الى أن الخطة أعدّتها جهات ثلاث: البنك الدولي، الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. وقدرت إعادة إعمار مرفأ بيروت ومحيطه والمواقع الأثرية والتراثية، كما تقديم دعم لـ 5 آلاف مؤسسة صغيرة، بـ 2,5 مليار دولار. وهو ما يتناقض مع أرقام تقرير المصرف الأميركي حول المرفأ وحده. تلك الأرقام الخيالية التي يطرحها «المجتمع الدولي» وتتبناها جهات محلية وتقوم بتسويقها، لها هدف واحد وفق مصادر حكومية، وهو منع إعادة إعمار مرفأ بيروت وضواحيه وربط الإعمار بقرار سياسي مفتاحه لدى الدول الغربية، وخصوصاً الولايات المتحدة الأميركية. فيما يقتصر الدور اللبناني على الخضوع لتلك المعادلة وإشهار الإفلاس لتشريع خصخصة المرفأ وبيعه، من منطلق أن لا قدرة للدولة اللبنانية على القيام مجدداً من دون تدخل دولي. لكن الواقع يكذّب ما يحاول المسؤولون ترويجه، إذ تقدّر مصادر نقابة المقاولين في لبنان كلفة إعادة إعمار المرفأ بقيمة تراوح ما بين 400 و500 مليون دولار كحدّ أقصى. وقد عمدت الى إعداد مشروع لهذا الغرض يقوم على «عدم تكبيد الدولة أي أموال مقابل الحصول على إيرادات المرفأ لمدة 3 سنوات، يتم خلالها تطوير المرفأ وتحرير مساحة تقارب 500 ألف متر مربع منه تقدّر قيمتها بنحو 5 مليارات دولار، ويمكن الاستفادة منها لإنشاء منطقة حرة أو اقتصادية». صحيح أن ما سبق يعني وضع يد القطاع الخاص على المرفأ، ولو لفترة محدودة، إلا أنه يكشف من جهة أخرى أنه يمكن للدولة المباشرة فوراً بعملية إعادة الإعمار من تلقاء نفسها. وبصورة أدق، يمكن للجنة المؤقتة لاستثمار وإدارة المرفأ، التي تملك مداخيل تكفي لهذه العملية (قسم كبير منها بالدولار)، إجراء استدراج عروض أو مناقصة لإعادة المرفأ كما كان عليه. وفي حسابات إدارة الميناء مبالغ طائلة يمكن استخدامها لإعادة بناء ما تهدّم، ولا سيما أن الجزء المتضرر يقتصر على قسم المستوعبات وإجراءات القمح. وبحسب وزير الأشغال ميشال نجار، فإن الإجراءات لن تتركز جميعها في بيروت وسيجري توزيعها على عدد من المرافئ.

يُضاف إلى ما تقدّم أن شركات مقاولات أجرت دراسات أولية، قسمت فيها الأضرار في المرفأ وفق الآتي:

- الحوض، وهو يحتاج إلى أقل من 5 ملايين دولار لإعادة ترميمه.

- الردميات والحديد: يمكن إجراء مزايدة لبيعها. ويمكن منح تسهيلات للشركات لتعيد بناء «الهنغارات» التي كانت موجودة في المرفأ، على حسابها الخاص، وهي كانت تدفع للإدارة بدلاً سنوياً لاستئجار الأرض التي تقيمها عليها.

- الإجراءات: صحيح أن وزارة الاقتصاد تقدّر كلفة إزالتها بأكثر من مليوني دولار، وأنها بحاجة إلى أكثر من سنة لإنهاء العمل فيها، إلا أن المتعهدين المحليين يؤكدون أن كلفة إزالتها لن تصل إلى 300 ألف دولار كحد أقصى، وأنها تحتاج إلى أقل من 70 يوماً لإنجاز المهمة. وبحسب الشركات، فإن إعادة بناء الإجراءات بالصورة التي كانت عليها، لن تكلّف الدولة أكثر من 50 مليون دولار كحد أقصى.

> **مبالغة بأضرار المناطق المنكوبة: مليار واحد لا 10 مليارات!**
>
> لا يختلف وضع المناطق المنكوبة نتيجة انفجار 4 آب عن وضع المرفأ. هناك أيضاً، لم يحصل مسح للأضرار وبدأ البعض يروّج لرقم 10 مليارات دولار لإعادة الإعمار والترميم. في مؤتمر عقده النائب في تكتل «لبنان القويّ»، نقولا صحناوي، عقب الانفجار، قدّر كلفة الإعمار بقيمة 1500 مليار ليرة لبنانية (مليار دولار بحسب السعر الرسمي للصرف)، أي المبلغ الذي ورد في القانون 194 المتعلق بإعادة إعمار ومعالجة تداعيات انفجار مرفأ بيروت. لكن لم تُحرَّر أي ليرة منها، سوى تلك التي خصصها رئيس الجمهورية ميشال عون من «مؤونة» الرئاسة المخصصة للكوارث (100 مليار من موازنة 2020 و50 ملياراً من موازنة 2021). هذه المليارات، وفق صحناوي، كانت حاجة لتحقيق الدولة إعادة إعمارها بنفسها واستند في توزيعها الى دراسات وتقديرات حصل عليها من المدارس والمستشفيات وأصحاب العلاقة: 300 مليار ليرة لإعمار ما نسبته 90% من المنازل. 237 مليار ليرة للمدارس والجامعات، 500 مليار ليرة للمستشفيات و500 مليار ليرة للمؤسسات التجارية. الأرقام هذه لا تشمل الأبنية المتصدّعة والتي تحتاج الى اعادة بناء بالكامل (قدرت غرفة الطوارئ التي يديرها الجيش من داخل مبنى بلدية بيروت عدد المباني التي تعرضت لأضرار هيكلية وتمثل خطر انهيار كُلّي بـ 25 مبنى، أو جزئي بـ 62 مبنى. هنا أيضاً قررت الدولة اللبنانية التخلّي عن مهامها وإبقاء المناطق والأهالي المنكوبين تحت رحمة رزمة إصلاحات ما يسمى «المجتمع الدولي»، المعدّة على قياس مصالحه. لم يعد هذا الأمر مجرد تكهّن، بل سبق للسفيرين الأميركي والفرنسي أن أبلغاه للمسؤولين اللبنانيين. فالدمار لا يعني الأميركيين ولا الأوروبيين، بل إن أموال المؤتمر الفرنسي «الإنساني» لمساعدة لبنان لم تصل قط. ولن تأتي ما لم يرضخ لبنان لوصفة «ناشري الديموقراطية والحرية».

تقرير

حكومة انتخابات... وانتخابات مبكرة: الحكي سهل

ميسم رزق

وسطَ ضجيج الـ«ميني حرب» السياسية بينَ الرئيس المُكلَّف سعد الحريري والنائب جبران باسيل، فإن بيروت منذ أمس مشغولة بسؤال واحد: ما الذي أسقط مبادرة رئيس مجلس النواب نبيه بري، أو مَن مِن المتصارعَين أسقطها؟ وهل الحديث عن تأليف حكومة انتخابات وانتخابات مبكرة يدفع إليها الخارج حقيقيّ وقابل للتطبيق حالياً؟ سيؤلف، لن يؤلّف. سيعتذر وربما لا. هكذا فاضت التحليلات على الأزمة الحكومية، عشية انتهاء مهل الرد على المبادرة، بينما طافت البيانات المتبادلة بين «بيت الوسط» و«بعبدا» اللذين اختارا إحباط مساعي عين التينة وحارة حريك بتبادل تهم التعطيل وتأكيد كل منهما شروطه لتوزيع جزء من كعكة الحكومة، وإلا فلا تأليف.

وفي المقرات السياسية، حيث القرار، صار هناك اقتناع باستحالة تأليف حكومة لها مهمّة إصلاحية أو إنقاذية، وبدأ الحديث عن رغبة الأوروبيين والأميركيين والفاتيكان في تأليف حكومة انتخابات. على مدى الأيام الماضية، اعتبر مطلعون على أجواء الاتصالات أن المبادرة ستمثّل اختباراً للنيات والتفاهمات في شأن إمكان تذليل العقبات الموجودة، إلا أن النتيجة

> **الحريري يؤكد أنه ليس في وارد الاعتذار نهائياً الآن**

أتت سلبية، ويبدو أن «لا الحريري ولا باسيل يريد التأليف». إذا ما هو البديل؟ ثمة في بيروت من يعتقد أن الحل الوحيد اليوم هو الذهاب الى حكومة انتخابات، ويتحدث عنها كما لو أنها صارت أمراً واقعاً، علماً بأن ذلك أيضاً «مستحيل في الوقت الحالي». فحتى الآن «لا يزال الحريري رئيساً مكلفاً»، وهو بحسب ما نقل عنه مقرّبون منه «ليس في وارد الاعتذار نهائياً»، مشيرين إلى أنه «مكبّل بعدة اعتبارات»، منها ما أشار إليها هؤلاء، عن موقف مصري نقله وزير الخارجية سامح شكري قبل أسبوعين عن «عدم تأييد القاهرة لهذا الخيار، إذ لا يمكن ترك ورقة التأليف بهذه السهولة». وبينما تداول البعض معلومات عن أن الرئيس الأسبق نجيب ميقاتي أعلنَ استعداداً لتولي حكومة كهذه، نفى المقرّبون الأمر، حتى إن «الحريري نفسه نفى ذلك، عند سماعه»، بل إن الاجتماع الذي عقدَ بينَ رؤساء الحكومات السابقين، أكد ضرورة التمسك بالتكليف. ثمّ إن أجواء رؤساء الحكومات السابقين، ومعهم المؤسسات الدينية التابعة للطائفة السنية، بدأت بالتشنّج، بحيث باتت ترى أن الاعتذار ليس سوى «تسليم بما يريده رئيس الجمهورية ميشال عون وباسيل، وهذا مرفوض، وبالتالي يمثّل هذا الجوّ ضغطاً على الرئيس المكلف». أمام هذه الاعتبارات، ستبقى ورقة التكليف في جيب الحريري ما يمنع تأليف أي حكومة أخرى.

ولذلك أيضاً، ارتفعت وتيرة التهديدات في الأسابيع الأخيرة باستقالات جماعية من مجلس النواب، لكونها السبيل الوحيد لفرض انتخابات نيابية مبكرة وسحب التكليف. اللافت في هذا السياق، أن الموقف الحقيقي لدى القوى السياسية من إمكان السير بخيار الانتخابات المبكرة غير واضح. فإذا كانت المشاريع المرتقبة للنواب، كتلاً أو فرادى، هي الاستقالة، فمن قال إن شيئاً سيتغيّر في التوازنات السياسية في البلد؟ والمفارقة أن الأكثر تضرراً من هذه الاستقالات والذهاب الى انتخابات مبكرة هما تيار المستقبل والتيار الوطني الحر، فيما هما يكثران من التهديد بالاستقالة. يُضاف إلى ذلك أن هذه الاستقالات لا يُمكن أن تتمّ بقرار أحادي يتّخذه كل منهما، ولكل منهما اعتبارات تتعلق ببقية القوى السياسية، حتى لو اعتبر التيار الوطني الحر أن ذلك هو السبيل الوحيد لسحب التكليف من الحريري، ولو اضطر إلى أن يعبّد طريق الاستقالة لحزب «القوات» اللبنانية، فهل يفعلها وحيداً بلا تنسيق مع حليفه الأساسي «حزب الله»؟

وعليه، يعتبر أكثر من مصدر أن «البلد فعلياً دخل جوّ الانتخابات، والكلام كله واقعاً، علماً بأن المزايدة الانتخابية، غير أن تعبيد الطريق الى حكومة انتخابات أو انتخابات مبكرة ليس سهلاً كما يحكى، فتعطيل المجلس النيابي بالاستقالات، من دون ضمان حصول انتخابات، لا يمكن المغامرة به، لأن البلاد ستدخل حينها في الفراغ الكامل».

(أرشيف)

تحقيق

إلغاء بعض الفحوصات أو تسفيرها إلى الخارج بالـ«فريش دولار»

المختبرات الطبية نحو الإقفال؟

(هيثم الموسوي)

رأجانا حمية

الاستعصاء. تبدو هذه العبارة، اليوم، الأنسب لوصف ما يجري في «قطاع» الدواء، مع استحالة الوصول إلى حلول تُعفي المرضى من فقدان أدويتهم الأساسية. يوماً بعد آخر، تترسّخ الأزمة أكثر فأكثر. أدوية كثيرة مفقودة اليوم بشكل كلّي من السوق وأخرى يوزّعها الوكلاء وأصحاب المستودعات بـ«الحبّة» على الصيدليات، رغم أن معظمها مما لا يمكن للمرضى الاستغناء عنه. ماذا بعد؟ نحو الكارثة التي مهّد لها مصرف لبنان الطريق، الأسبوع الماضي، مع إصداره بيان إعلان جفاف مصادر التمويل لديه.

في الأيام القليلة الماضية، علت صرخة الأطباء والمستشفيات إثر التقنين القاسي في أدوية البنج، ولا سيما دواءَي propofol وesneron وغيرهما، ما اضطر المستشفيات إلى تعليق العمليات الجراحية الباردة والاكتفاء بتلك الطارئة. اليوم، وصلت «الموسى» إلى المختبرات، الخاصة والتابعة للمستشفيات، مع الشحّ الكبير في الكواشف الطبية (مواد كيميائية تُستخدم في التحاليل المخبرية)، وفقدان بعض الأنواع منها، ما أدى إلى «إلغاء» بعض الفحوص الطبية أو الامتناع عن إجراء فحوص أخرى لـ«التوفير» في الكواشف، أو في أحسن الأحوال إرسال الفحوص الضرورية إلى الخارج، مع ما يعنيه ذلك من مصاريف كبيرة.

ولإطالة «عمر» الكواشف المخبرية الموجودة حالياً، قرّرت المستشفيات أخيراً الامتناع عن استقبال مرضى من غير مرضاها لإجراء فحوص في مختبراتها، وذلك «لتوفير الكواشف للمرضى داخل المستشفى»، على ما يقول نقيب أصحاب المستشفيات الخاصة سليمان هارون. إذ لا مفرّ من «التقنين» لضمان علاج «من هم في المستشفى والذين تُعدّ حالاتهم الطبية أدقّ». ويُرجع هارون القرار إلى التقنين الذي يمارسه أصحاب المستودعات ومستوردو المستلزمات الطبية بدورهم، بسبب «احتجاز

> سعر الكاشف المخبري بات أغلى مما يتقاضاه المختبر من المريض

معاملاتهم في مصرف لبنان، إذ يعمد هؤلاء إلى تشحيل الطلبيات أو بيعها على أساس السعر غير المدعوم».

مع ذلك، لم تُسعف هذه الإجراءات المستشفيات، فقرّر بعضها «تسكير» مختبراته، على ما تقول نقيبة أصحاب المختبرات الطبية الدكتورة ميرنا جرمانوس، مشيرة إلى إقفال مختبرات مستشفيات المقاصد والحريري الجامعي والروم. ومع النقص الحاد في الكواشف المخبرية، تجزم أن «مختبرات أخرى ستتخذ القرار نفسه». الأمر نفسه ينسحب على المختبرات الخاصة التي تقفل هي الأخرى. وإن كانت جرمانوس لا تملك عدداً دقيقاً لها، إلا أنها تلفت إلى أن المختبرات اليوم «تعسّ»، وغالبيتها لا تملك العدد الكافي من الكواشف للعمل، ومع الوقت «رح تسكّر لحالا». في انتظار ذلك، ابتكرت المختبرات آلية عمل جديدة، ترتكز على استبعاد الفحوص غير الطارئة والتي تخصّ حالات باردة. أما في حال كانت الحالة دقيقة، فـ«نجري الفحوص ونرسلها إلى الخارج نظراً إلى فقدان المعدات الخاصة لإصدار النتائج»، على ما يقول أحد أصحاب المختبرات. وبسبب كلفة «تسفير» الفحوص، تُعلم المختبرات الزبائن بأن «عليهم الدفع كاش بالدولار لأننا مجبرون على الدفع للمختبرات في الخارج بالدولار، وبعدها يقومون بتحصيل أموالهم من الجهات الضامنة والتأمين».

تُرجع جرمانوس الأزمة إلى 3 أسباب: «أولها تأخّر معاملات المستوردين للكواشف والمستلزمات الطبية في مصرف لبنان، والكثير منها عالق منذ 6 أشهر هناك»، وهو ما يدفع الوكلاء للتقنين في التسليم، وإن «سلّموا فعلى سعر صرف السوق»، يضاف إلى ذلك، الفارق في التسعير بين أسعار المستلزمات وأسعار الجهات الضامنة. أما ثالث الأسباب، فهو التأخر في دفع مستحقات المختبرات من الجهات الضامنة، والحسومات «غير المبرّرة». لأجل ذلك «صرنا نصلّي ما يجي حدا يفحص السكري»، تقول جرمانوس أسفة، نظراً إلى أن سعر الكاشف بات أغلى مما يتقاضاه المختبر من المريض!

تقرير

أزمة النقل البري: التنقّل لمن استطاع إليه سبيلاً؟

تداعيات أزمة المحروقات لا ترتبط فقط بالذل المرافق لطوابير السيارات على محطات الوقود. ثمة تهديد جدي يطال النقل الحضري مالم تتخذ إجراءات جذرية ضمن سياسة شاملة لإدارة الأزمة. وفيما تغيب حالياً الخطط اللازمة لتسيير القطاع، لا يبدو خيار «النقل السلس» بديلاً يعول عليه. فيما لن تنجح حكماً سياسة دعم البنزين للسائقين العموميين في معالجة الأزمة المتفاقمة. وعليه، من الممكن جدّاً أن يصير التنقل فقط لمن استطاع إليه سبيلاً!

زينب حمود

منذ أواخر التسعينيات، يتدهور قطاع النقل البري في لبنان من سيّئ إلى أسوأ، تحت مرأى الحكومات المتعاقبة التي لم يبذل أي منها جهداً كافياً لتحسينه والاستثمار فيه، من أجل تأمين النقل السريع للمواطنين، فاكتفت بـ«إغراق» السوق باللوحات العمومية تاركةً الناس يتدبرون أمورهم بسياراتهم الخاصة... إن وُجدت.

اليوم، مع تفاقم أزمة المحروقات بفعل الانهيار الاقتصادي، بات قطاع النقل الحضري، المُترهّل أساساً، مُهدّداً بـ «التفكك»، على ما يقول المهندس المتخصص في قطاع النقل رامي سمعان لـ«الأخبار».

وفيما يجري الحديث عن «استغلال التحديات» التي تعصف بالقطاع للتوجه نحو «النقل السلس» (تعزيز المشي واستخدام الدراجات الهوائية وغيرهما)، الصديق للبيئة والكفيل بتخفيف الازدحام الخانق، يؤكد سمعان أن النقل السلس «لن يمنع الفوضى العارمة التي ستحل من جراء تفكك النقل البري ما لم يتم الاتفاق على حلّ سياسي جذري يستثمر في قطاع النقل المشترك ويؤمن الثقة لمموّليه». ويُضيف: «هذا الاستثمار، إن حصل، سيستغرق سنوات، فيما المواطنون متروكون لمواجهة مصيرهم».

يلفت سمعان الى أن «النقل السلس» كفيل بتخفيف الأزمة بشكل محدود، «لكن لا يعوَّل عليه لسببين؛ الأول يتعلق بتنظيم هذا النقل، وهو أمر غير متاح في لبنان حالياً، من أرصفة مخصصة للمشاة تنكفئ عنها المحال وصولاً إلى خطوط محمية على الطرقات مخصصة للدراجات الهوائية»، والسبب الثاني الذي يتعلّق بعدم قدرة «النقل السلس» على تلبية احتياجات الجميع، «فهناك أشخاص لا يرغبون في قيادة دراجة هوائية وآخرون لا يمكنهم ذلك».

الحديث عن «النقل السلس» كخيار بديل يأتي لما يُمثّله من خطوة مهمة للتخفيف من حدة الاختناقات المرورية، كما أن الترويج لاستخدام الدراجات الهوائية تمثّلاً بنماذج أوروبية، لا يأتي من منطلق ببئي فقط، بل من منطلق صحي أيضاً (بحسب المجلة الطبية البريطانية BMJ)، فإنّ الناس الذين يذهبون إلى عملهم يومياً مستقلين الدراجات الهوائية أقل عرضة للإصابة بمرض السرطان بمعدل 45% وأقل بـ46% للإصابة بأمراض القلب والشرايين ممن يستقلون السيارات).

ولكن، ما هي الخيارات المطروحة في ظل عدم القدرة على التعويل على هذا البديل؟

يستبشر رئيس اتحادات نقابات قطاع النقل البري في لبنان بسام طليس بالاتفاق الذي توصل إليه مع حكومة تصريف الأعمال على دعم قطاع النقل بعدد من صفائح البنزين والمازوت بأسعار مدعومة؛ إذ إن هذا الحل «يسند السائق من دون أن يحمّل المواطن العبء المادي». ومع أن العبرة في التنفيذ، يؤكد طليس أن الحكومة «مجبرة على تنفيذ مشروع الدعم، وإلا فستجني على نفسها، فالناس لن تسكت عندها».

إلا أن لسمعان رأياً مغايراً في ما يخص دعم المحروقات، «إذا دعمت»، كما يقول. ويسأل: «من يضمن فعالية عملية الدعم إذا لم تواكبها منظومة سياسة تشرف عليها؟»، بمعنى أن السائق قد يلجأ إلى بيع البنزين المدعوم في السوق السوداء أو تهريبه في غياب الرقابة الفعلية، «فيقتات من هذه التجارة ويكفّ عن العمل، وهكذا نكون قد دعمنا السائق لا النقل بحد ذاته».

حتى الآن، لا يبدو أن في حوزة الحكومة خطة استراتيجية تلحظ مصير قطاع النقل البري وتخفف من «الهلع» الذي ينتاب كثيرين

> دعم البنزين للسائقين يفتح المجال أمام تنشيط السوق السوداء للمحروقات

من المُقيمين ممّن بات الوقوف في طوابير المحطات «روتينهم» اليومي، جزء كبير من هؤلاء، ورغم شكواهم من هذا الذلّ، يبعشون أيضاً هاجس رفع الدعم، خصوصاً بعد تصريح طليس قبل أسابيع عن إمكان وصول تسعيرة «السرفيس» إلى 14 ألف ليرة؛ ترايسي (27 عاماً) التي تعمل محاسبة أجّرت حساباتها: «28 ألفاً بدل نقل يومياً يعني 672 ألفاً في الشهر. يبقى من راتبي البالغ مليون ليرة 328 ألفاً». تستعد الشابة لليوم الذي سيرفع فيه الدعم عن المحروقات لتكون أمام خيارين: إما أن يوافق مديرها على الاستمرار في التعاون عن بعد كما خلال الحجر المنزلي، أو تقديم استقالتها والبحث عن عمل آخر قريب من منزلها. والأمر نفسه ينسحب على جلال نعنوع (30 عاماً) الذي يتوجه إلى عمله في إحدى المؤسسات الإعلامية بسيارته الخاصة «حالياً»، أما بعد رفع الدعم عن المحروقات «فمعش توفّي، لأن راتبي لم يعد يكفي لتصليح السيارة». ولأن المشي إلى عمله «مستحيل» لكونه بعيداً عن مكان سكنه، يفكر في اقتناء دراجة هوائية تقلّه من عمله وإليه. أما سارة (21 عاماً) فركنت سيارتها واتكلت على قدميها للتنقل إلى أي مكان ضمن بيروت، بعد أن «ملّت» من الانقطاع المستمر لمادة البنزين والوقوف في طوابير أمام محطات البنزين للتعبئة.

ولأن حل أزمة النقل في لبنان مرهون بالمنظومة السياسية ككل، وفق الاختصاصيين، شأنها شأن أزمة الكهرباء والمياه، وفي غياب السياسات الفعالة، ليس مستبعداً أن يصير التنقل في لبنان مقتصراً على من استطاع إليه سبيلاً.

النقل السلس لن يصنع الفوضى العارمة التي ستحل من جرّاء تفكّك النقل البري (هيثم الموسوي)

على الحافة

التواضع كفيل بالإنقاذ

حبيب معلوف

الخلاصة الأولى التي يُفترض استنتاجها، بعد الجائحة وما بعد أزمات المناخ والبيئة، أن القلق على المستقبل لم يعد في الزمان بقدر ما بات مرتبطاً بتغيّرات المكان.

أن يصبح الإنسان معنياً بالمكان أكثر من اهتمامه بالزمان ليس تفصيلاً في حياتنا اليومية وحياة الأجيال المقبلة. القلق على المستقبل لم يعد يعني قلقاً في الزمان بقدر ما هو قلق في المكان، وفي ديمومة الموارد وعناصر الطبيعة الأساسية. فعندما نفكر في كيفية العيش في المستقبل، علينا أن نهجس بمستقبل المكان، بعد أن نسأل: أين سنعيش ومع من؟

جائحة «كورونا» كانت بمثابة «بروفا عالمية» لمستقبل عيش الإنسان. عنوانها الرئيسي العيش في اللايقين وفي حال خوف من الآخر، مع الشعور بأفضلية الحجر والبقاء في عزلة وفردية أعلى. ليست العزلة سبباً وحيداً للشعور بالبؤس، بل سنكون محكومين بالندم أيضاً. فعندما نكتشف أنه كان علينا التصرف من قبل (ولم نفعل)، سيكون قد فات الأوان. بهذا المعنى، سنعرف أيضاً أنه لم يعد من معنى للزمان إلا في حالة انتظار المستقبل الكارثي. وهذا ما سيحملنا على اعتبار اللحظة «الآن» بأنهما كل الزمان.

من الآن وصاعداً، نحن محكومون بالتفكير في كيفية الحد من الأضرار باستمرار. وهذا يعني ضعفاً، لا بل انعداماً للرؤية والتخطيط للمستقبل، ما يعني أيضاً فقدان الأمل والتفكير بإمكانات التغيير وإعادة البناء والمراكمة... فقدان الأمل، يجلب معه أيضاً فقدان التأمل، تماماً كما تسببت مرحلة كثرة الاستهلاك والاهتمام بما هو موجود بنسيان الوجود، وهي المرحلة التي مجّدت الأدوات وجعلتها غاية بذاتها، نعمل ليلَ نهارَ من أجل الاستحواذ عليها واقتنائها... ما جعلنا نصبح أدوات مثلها. فقدان الأمل والتأمل وعيش اللحظات يجعل من الإنسان كائناً جديداً من دون أفق ولا تاريخ ولا مستقبل، وهي مرحلة يصعب التأمل في نتائجها بشكل واضح وحاسم.

سيكون هذا الكائن الجديد محكوماً، أيضاً، بالتفكير في سبل التكيّف مع الكوارث والتعايش معها، ولا سيما الصحية والمناخية. وسيكون أمام وضعية التكيّف مع كوارث لا رجعة فيها ولا حلول ولا شفاء منها!

لنتخيل تلوّث التربة أو المياه، خصوصاً الجوفية منها، التي لا رجعة فيها. لنتخيل انقراض الأنواع التي لن تعود. والتلاعب في جينات الإنسان والمزروعات وتهديد الأنواع. لنتخيل قضية تغيّر المناخ وتراكم غازات الدفيئة في الغلاف الجوي التي لن تختفي حتى لو توقفت الانبعاثات العالمية كلياً (وهذا مستحيل). لا شيء يمكن أن يعود. ولا شيء يمكن أن يعوّض المكان المفقود.

عملياً، سنكون أمام خيار التفكير في الحاضر المهدّد بدل التفكير في المستقبل. ستخرج المواضيع من ثنائيات كثيرة، ولا سيما ثنائية التشاؤم والتفاؤل. كل شيء سيكون محكوماً بالمكان. هو مصدر تقلبات المزاج.

عرف الإنسان القديم اللاعودة في الزمان أكثر من معرفة اللاعودة في المكان. اللاعودة في الزمان تمّت استعادتها بالحلم أو في الخيال، في فنون الرسم والنحت والشعر... أما اللاعودة في المكان فلا يمكن استعادتها في المطلق. انقراض الأنواع نموذج لعدم القدرة على الاستعادة. الانقراض نموذج مخيف إذا نظرنا إلى الحياة كشبكة أو سلسلة مترابطة من الأنواع التي تعيش من (وعلى ومع) بعضها بعضاً. انقراض نوع من هذه الشبكة يعرّض بقية الأنواع أيضاً للانقراض.

أزمة البيئة ستصبح مع الوقت أزمة وجودية أخطر وأصعب بكثير من الأزمات الاقتصادية التي عرفناها وتلك التي نمر فيها. ليس هناك من بنك مركزي للأنواع لدعم الحياة. وبالطبع، لا رجاء من البنك الدولي الذي يتحمل أكثر من غيره مسؤولية تمويل أدوات تدمير الكوكب عندما ابتدع ومولّ مفاهيم مسيطرة كالتنمية. وليس من مفهوم خرّب التوازنات وقضى على الأنواع في تاريخ البشرية أكثر من التنمية التي تجاوزت آثارها بأشواط مفاعيل مفاهيم مثل الاستبداد والاستعباد. صحيح أن من ابتدعه كان يتأمل النباتات ونموها، الا أنه حوّر مسارها مثلما يحور الإيديولوجي الحقائق لمصلحته. النمو في النبات قضية حياة وموت. والدخول في حلقة دائرية تموت البذرة لتنمو وتصبح شجرة من جديد ثم تموت وتنبت بشكل محدود. أما النمو في الاقتصاد فقد أريد أن يكون له اتجاه خطي دائم الحياة ويقوم على ابتداع وهم ضرورة «الزيادة» في الإنتاج والاستهلاك من دون نهاية وبلا حدود. فماذا كانت النتيجة غير الكوارث؟

الزمن لن يفقد قيمته بالمطلق. إذا عرفنا أن كل تأخير يمكن أن يكون قاتلاً، لن نجد ما يشفع لفقدان معنى الوقت سوى التسليم بحتمية الموت.

الوضع في لبنان كان يمكن أن يكون أقل خطورة وكارثية لو انتبهنا أكثر إلى البيئة والطبيعة كقيمة تفاضلية. لم نكن نحتاج إلى الكثير من مشاريع «التنمية» على الطريقة الغربية. كانت الحاجة الحقيقية إلى سياسات أكثر تواضعاً في كل القطاعات: تطوير الطاقات المتجددة من المياه والشمس والهواء، الحفاظ على الزراعات البعلية والتقليدية وطرق تجفيفها وحفظها، تطوير وتوسيع سكك الحديد والنقل العام بدل إلغائها، اعتبار السياحة البيئية والاجتماعية واللامركزية الأنسب لبلد كلبنان، دعم الصناعات الحرفية الصغيرة والمتواضعة ودمجها في السياحة. كما أن حماية مقوّمات الطبيعة من سلامة الهواء والتربة والماء... كانت كفيلة بضمان الأمن البيئي والصحي وتخفيف فواتيرهما، إضافة إلى التركيز على الاقتصاد الحقيقي بدل اقتصاد السوق التنافسي...

قد لا يكون الأوان قد فات إذا اعتمدنا على مفهوم التواضع في المعالجات واعتماد السياسات البديلة، وهذا ما يمكن أن يغنينا عن الاستدانة من جديد.

قد تكون لأزمة لبنان «مميزات» تختلف قليلاً عن أزمات العصر الحديث. إلا أنها تشترك معها باعتبارها أزمة مستهلكين (بكسر اللام وفتحها) ... إنها في الجوهر أزمة التأخر في معرفة معنى التواضع وأهميته. إلا أن المأساة الكُبرى أن التواضع وقول الحقيقة أو اكتشافها، كل ذلك لا يحصل عادة إلا في النهاية، أو على وشكها.

رحيل

نُقل نعش الراحل عدنان الشرقي بعلم الانصار ووُضعت كأس الدوري التي احرزها النادي اخيرا الى جانبه (طلال سلمان)

الشرقي في الملعب البلدي للوداع الأخير

عبد القادر سعد

مؤلمٌ ومؤثّرٌ كان المشهد ظهر يوم أمس في ملعب بيروت البلدي. من هذا المكان وفي هذا التوقيت شُيّع أمس جثمان الراحل عدنان الشرقي في مأتم جمع أهل الرياضة بشكل عام وكرة القدم بشكل خاص.

بين ساحة الملعب البلدي ومدافن الحرج حيث ووري في الثرى، تلخّصت مسيرة حياة المدرب الكبير. أصدقاء، رفاق درب، شركاء انتصارات، أجيال تخرّجت على يد الكابتن عدنان، حتى أخصام رياضيون حضروا لتوديع هامة كبيرة فقدتها الكرة اللبنانية.

في ملعب بيروت البلدي كانت الصلاة، وفي مدافن الحرج كان المثوى الأخير. في ساحة ملعب بيروت البلدي حضر تاريخ لعبة كرة القدم وحاضرها. حضر أصدقاء الكابتن عدنان وهم كُثُر، وحضر محبّوه وهم أكثر.

لبنان الكروي حضر بجزء كبير منه أمس لتقديم واجب العزاء وتوديع الراحل الكبير. من الاتحاد اللبناني عبر رئيسه هاشم حيدر ومعظم أعضاء اللجنة التنفيذية، إلى وزارة الشباب والرياضة بمديرها العام زيد خيامي ورئيس مصلحة الرياضة محمد عويدات، انتهاءً برؤساء الأندية ولاعبين قدامى وحاليين. حشد رياضي كبير لم يغب عنه إلا قلّة قليلة. أسماء كثير جاءت لتوديع الصديق والمربي وحتى المنافس. تطول اللائحة لكن لا بد من ذكر بعضهم لما كان لهم من علاقة بالكابتن عدنان على مدى سنوات. سليم دياب، الرئيس التاريخي لنادي الأنصار وشريك الحاج عدنان بمسيرة الانتصارات الطويلة. الأمين العام الأسبق للاتحاد اللبناني رهيف علامة أحد أقرب الأشخاص إلى الشرقي على مدى سنوات. آخرون كثر كالوزير خالد قباني ورفيق الدرب محمود برجاوي («أبو طالب»). كل هؤلاء وغيرهم جاؤوا لتقديم واجب العزاء إلى عائلة الكابتن عدنان وتحديداً نجله الخلوق محمد. لم يحتج محمد إلى هذه اللحظة كي يفتخر بوالده. فمسيرة الحاج عدنان كلها فخرٌ وحتى نهايتها كانت فخراً لكل من ارتبط اسمه به.

> جمع الحاج عدنان الشرقي في يوم تشييعه أهل اللعبة من حلفاء وأخصام وأضداد

جمع الحاج عدنان الشرقي في يوم تشييعه أهل اللعبة، من حلفاء وأخصام وأضداد. وضعوا جميعهم كل خلافاتهم خلفهم وحضروا لتوديع أسطورة الكرة اللبنانية الحاج عدنان الشرقي.

لا شك أن للأنصاريين حصّة الأسد. كيف لا وهم يودعون أسطورتهم وصانع أمجادهم. لكنّ الحضور لم يقتصر على الأنصاريين فقط. النجماويون والعهداويون والساحليون والبرجيون والصفاويون وغيرهم وغيرهم حضروا. كيف لا يحضرون والراحل أكبر من كل المنافسات والتخاصمات الكروية وحتى «الحزازيات».

المشهد برمّته كان مؤثراً، لكنّ لعل أكثر اللحظات المؤثرة كانت بعد انتهاء الصلاة وبدء نقل الجثمان إلى مدافن الحرج. ولَفَ النعش بعلم الأنصار الذي حُمل على أكتاف محبي الفقيد وخرج من بوابة الملعب البلدي. هذا الملعب الذي شهد انتصارات الحاج عدنان على مدى سنوات طويلة. هذه المرة كان خروج الحاج عدنان هو الأخير على أمل أن تقوم بلدية بيروت بتسمية الملعب باسمه.

من الصعب أن يحبس المرء دموعه ويمنعها من الانهمار وهو يشاهد نعش الكابتن عدنان يخرج من بوابة الملعب البلدي على وقع أغنية المدح أحمد قعبور («نادى مناديْ»). هي الأغنية الأروع لنادي الأنصار والتي كتبها ولحّنها قعبور ملخّصاً تاريخ الأنصار، فبدا كأنه يتحدث عن الشرقي ورفاقه كمصطفى البابا وخالد قباني وغيرهما منذ بدأ حلمهم في مطلع الستينيات.

خرج نعش الشرقي على وقع أغنية قعبور وتصفيق محبّيه تحية للراحل وتاريخه.

تزايدت أعداد المشيّعين على طول الطريق واحتشد محبوه على الشرفات يلقون النظرات الأخيرة على من زرع الفرح في قلوبهم مدّة سنوات كثيرة.

تشييع يليق براحل كبير وضع بصمة لن تُمحى وانتصارات لن تُنسى. هو ليس رحيلاً فقط بل هو خسارة للأجيال الكروية القادمة...

كوبا أميركا

البرازيل تقبل الاستضافة... أميركا الجنوبيّة تسابق الزمن

بعد عشرة أيام من شطب كولومبيا كبلد مضيف شريك في بطولة كوبا أميركا تم استبعاد الأرجنتين عن تنظيم البطولة أيضاً على خلفية فيروس كورونا. أخيراً تم اعتماد البرازيل كبلد مستضيف «للعرس» القاري الكبير. المسابقة ستنطلق في موعدها المحدد في الثالث عشر من الشهر الجاري وتستمر حتى العاشر من تموز/ يوليو المقبل. ولكن، كلّ شيء معرّض للتغيير قبل أيام على انطلاق البطولة. خاصة أن فيروس كورونا لا يرحم دول أميركا الجنوبية

حسين فحص

في غضون أسبوع تقريباً، خسر «كونميبول» (اتحاد أميركا الجنوبية لكرة القدم) خدمات الدولتين الشريكتين في تنظيم بطولة كوبا أميركا، إذ صرف الاتحاد النظر عن كولومبيا بسبب الاحتجاجات الشعبية المطلبيّة العنيفة التي خلّفت عشرات القتلى، ثمّ الأرجنتين التي باتت ضحيّة موجة جديدة من تفشّي فيروس كورونا.

بدأت الأرجنتين قبل أيام قليلة بتمهيد الطريق لانسحابها من التنظيم، حيث حذّرت وزيرة الصحة الأرجنتينية كارلا فيسوتي من الصعوبات التي تواجه عمليّة تنظيم مماثلة في ظلّ أن البلاد، التي يبلغ عدد سكّانها 45 مليون نسمة، تمرّ بأخطر فترة للجائحة (أصيب أكثر من 41000 شخص في يوم واحد الخميس الماضي وتجاوزت أعداد الإصابات 3,7 مليون حالة إلى جانب 77 ألف وفاة منذ بدء حال الطوارئ الصحيّة).

بعد التحذيرات، أعلن الاتحاد الأميركي الجنوبي لكرة القدم (كونميبول) بداية الأسبوع أن كأس كوبا أميركا 2021 التي كانت مقرّرة في كولومبيا والأرجنتين ستُقام أخيراً في البرازيل في الفترة بين 13 حزيران/ يونيو والعاشر من تموز/ يوليو المقبلَين. وقال الاتحاد الأميركي الجنوبي في حسابه على تويتر: «ستُقام كأس أميركا الجنوبية 2021 في البرازيل. تم تأكيد موعد انطلاق البطولة ونهايتها».

وبعد الكثير من الأخذ والردّ والاعتراضات، قال الرئيس البرازيلي جايير بولسونارو خلال حفل أقيم بوزارة الصحة في برازيليا: «البرازيل ستستضيف كوبا أميركا»، مؤكّداً أن أربعاً على الأقل من ولايات البلاد البالغ عددها 27 مستعدّة لاستضافة المباريات. وكتب رئيس ديوانه لويز إدواردو راموس على تويتر، «أصبح الأمر مؤكّداً: كأس كوبا أميركا ستُقام في البرازيل». ثم قال بعدها إن المباريات ستقام في ولايات ريو دي جانيرو وماتو غروسو وغوياس والمقاطعة الفيدرالية التابعة للعاصمة برازيليا.

ورغم قبول البرازيل للاستضافة، خرج العديد من الجهات التي حذّرت من الأمر، خاصة أن بلاد السامبا هي ثاني أكثر بلد في العالم تضرّراً من الوباء، مع قرابة 463 ألف وفاة، وهناك خشية من موجة ثالثة وشيكة للفيروس. وقال رئيس الكونميبول اليخاندرو دومينغيس على تويتر: «بالنيابة عن كرة القدم الأميركية الجنوبية، أودّ أن أشكر الرئيس جايير بولسونارو على اتّخاذ القرار الفعال». وأكد في رسالته أن البطولة ستُقام من دون حضور الجمهور ووفق «بروتوكولات صحية» صارمة. في المقابل، رفض خمسة ولاة على الأقل على الفور استضافة المباريات لأسباب صحية. وقال والي ساو باولو، جواو دوريا، المعارض الشرس للرئيس بولسونارو، إنه لن يعارض استضافة البطولة قبل أن يتراجع يوم الثلاثاء. ومن جهته قال عالم الأوبئة جوزيه دافيد أوربايز، من مركز علم العدوى في برازيليا: «إنه لجنون حقيقي تنظيم مثل هذا الحدث هنا». وفي تصريح نقلته وكالة الصحافة الفرنسية أضاف أوربايز، «كانت أسوأ مراحل الوباء في البرازيل في عام 2020 أقل بثلاث إلى أربع مرات مما نراه اليوم. لدينا هذا الانطباع الخاطئ بأن الأمور قد تحسّنت. والحقيقة أننا ما زلنا في مرحلة رهيبة من الانتشار السريع جداً».

> لاقى خبر نقل البطولة إلى البرازيل انتقادات لاذعة من اللاعبين والجمهور

ومع تأكيد مكان الحدث، ستكون هذه المرة السادسة التي تستضيف فيها البرازيل كأس كوبا أميركا، مع الإشارة إلى تتويج البرازيل باللقب على أرضها أعوام 1919 و1922 و1949 و1989 و2019، كما أحرزت البرازيل تسعة ألقاب في المسابقة حتى الآن بعد أعوام 1997 و1999 و2004 و2007، وتحتل المركز الثالث في عدد التتويجات باللقب خلف الأوروغواي (15 مرة) والأرجنتين (14 مرة).

بشكل عام، يُستبعد إلغاء كوبا أميركا خاصةً بعد تأجيلها منذ العام الماضي. رغم ذلك، لدى العديد من اللاعبين مخاوف كبيرة تهدّد سلامتهم بالدرجة الأولى، حيث قال الأوروغواياني لويس سواريز الذي تُوّج مع فريقه أتلتيكو مدريد بلقب الدوري الإسباني: «دُهشت بحقيقة أن كوبا أميركا سُتقام رغم الوضع الحالي».

من جهته، أعرب مواطنه مهاجم مانشستر يونايتد الإنكليزي إدينسون كافاني عن سخطه قائلاً: «إنه انعدام رهيب للمسؤولية أن يتم بذل كل شيء للعب هذه المباريات المؤهّلة (للمونديال) وكأس كوبا أميركا. لا أهمية لأي شيء يتعلق بالوضع الاجتماعي هنا، ولا حتى المخاطر المرتبطة بالفيروس».

لا تزال الأمور معقّدة حتى اللحظة. الأكيد أن جميع الجهود متضافرة في محاولة لإقامة البطولة في موعدها. الأيام المقبلة سوف تعطي صورة أشمل عن الوضع.

أبرز مباريات اليوم

■ **تصفيات كأس العالم (أميركا الجنوبية)**

- بوليفيا x فينزويلا 23:00
- أوروغواي x باراغواي 1:00 (فجر الجمعة)
- الأرجنتين x تشيلي 3:00 (فجر الجمعة)

■ **تصفيات كأس العالم (آسيا)**

- كوريا الجنوبية x تركمنستان 14:00
- إيران x هونغ كونغ 17:30
- الإمارات x ماليزيا 19:45
- الهند x قطر 20:00
- فلسطين x سنغافورة 21:00
- أستراليا x الكويت 22:00

يستبعد إلغاء البطولة (أ ف ب)

تصفيات مونديال 2022

مباراة «ثأرية» بين الأرجنتين وتشيلي

تستأنف منتخبات قارة أميركا الجنوبية التصفيات المؤهّلة لمونديال قطر 2022 بعد تأجيل الجولتين السابقتين في آذار/ مارس، الفائت بسبب تداعيات جائحة فيروس كورونا، حيث ستشهد المنافسات قمّة بين الأرجنتين وضيفتها تشيلي فجر يوم غد الجمعة (الساعة 03:00). مباراة بعناوين كثيرة، ولكن أهمّها هو الثأر، بعد أن خسر منتخب «التانغو» مباراتين نهائيتين في كوبا أميركا أعوام 2015 و2016 أمام تشيلي تحديداً.

وحتى الآن جمع المنتخب الأرجنتيني 10 نقاط في التصفيات، مع ثلاثة انتصارات وتعادل في الجولات الأربع الأولى، ليحتلّ المركز الثاني خلف البرازيل. ومنذ خسارتها في نصف نهائي كوبا أميركا 2019 أمام البرازيل، لم تتجرّع الأرجنتين بطلة العالم مرتين أي هزيمة في آخر 11 مباراة (7 انتصارات وأربعة تعادلات). وستفتقد تشيلي لنجمها آرتورو فيدال الموجود في المستشفى لإصابته بفيروس كورونا، في مسعاها لتحقيق فوزها الأول على الإطلاق في الأرجنتين، إذ يتصدّر ترتيب التصفيات مع أربعة أهداف إلى جانب لويس سواريس نجم الأوروغواي وأنخل روميرو لاعب الباراغواي.

وضمن المواجهات أيضاً تلعب الباراغواي الرابعة وضيفتها الأوروغواي الخامسة (الساعة 01:00 من فجر الجمعة) على ملعب سنتيناريو العريق في العاصمة مونتيفيديو. ورغم أنها لم تخسر أيّاً من مبارياتها الأربع في التصفيات، إلّا أن الباراغواي تعادلت ثلاث مرات مقابل فوز واحد، فيما منيت الأوروغواي بطلة العالم مرتين بخسارتين مقابل فوزين. وسيفتقد منتخب «لا سيليستي» للماتادور ادينسون كافاني إلى جانب سواريس في خط الهجوم، بعد طرده في الخسارة على أرضه (2-صفر) ضد البرازيل في الجولة الرابعة.

ولم تخسر الأوروغواي في آخر سبع مواجهات جمعتها مع الباراغواي، إلا أن الأخيرة لم تتعرّض لأي هزيمة في آخر سبع مباريات رسميّة في أفضل سلسلة لها منذ تموز/ يوليو 2011، وهي المنتخب الوحيد إلى جانب الأرجنتين والبرازيل الذي لم يعرف طعم الهزيمة في التصفيات حتى الآن.

ومن جهتها تسعى البرازيل بطلة العالم خمس مرات للمحافظة على العلامة الكاملة والخروج بالفوز الخامس من خمس مباريات عندما تستضيف منتصف ليل الجمعة . السبت الإكوادور الثالثة (9 نقاط) على ملعب «بيرا ريو» في بورتو اليغري.

وخسر منتخب السيليساو مباراتين فقط في تاريخ مواجهاته مع الإكوادور، كلتاهما خارج الديار، مقابل 26 انتصاراً وأربعة تعادلات.

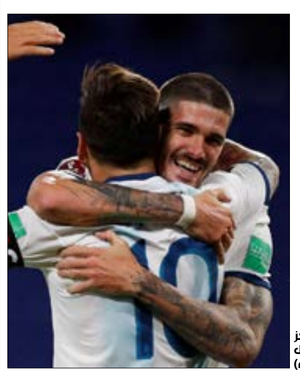
تحتفل الارجنتينية الصركز الثاني خلف البرازيل (أ ف ب)

الأخبار
al-akhbar
■ رئيس التحرير ـ المدير المسؤول: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: حسن عليق، إيلي حنا، أمل الأتحري
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب: بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد ـ الطابق الثامن
■ للتلفاكس: 01759500، 01759597
■ ص.ب 113/5963
■ الإعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
■ التوزيع: شركة الأوفاق 15 ـ 01/666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل /AlakhbarNews @AlakhbarNews /alakhbarnews-paper

الدولة الوطنية في مواجهة دولة الطوائف

صفية سعادة *

من المعروف أنّ النظام الطائفي/ الديني ينتمي إلى القرون الوسطى، حين كان الدين الناظم الأساسي للدولة، بينما النظام المدني يجمع الأفراد حول الهوية الوطنية، وهو الظاهرة الأكثر حداثة، لذلك الحديث عن النظام الطائفي وكأنه شبيه لأيّ نظام تقاسمي حديث للسلطة خاطئ. (راجع البير داغر، «بيان من أجل برنامج سياسي وإداري بديل»، جريدة الأخبار، 13 أيار/ مايو، 2021). فالنظام التوافقي في الغرب (consociationalism)، يتمحور حول وجود قوميتين مختلفتين ضمن دولة واحدة، وهذا ما عاينه المفكّر ارند ليبهارت حين درس دولاً كبلجيكا. لا يوجد أيّ تقسيم على أساس ديني في أوروبا الغربية، أو الولايات المتحدة الأميركية، أي في الدول - الأمم (nation-states) الناجحة والمتفوّقة، لأنّ هذه الدول ومثقّفيها يعرفون تمام المعرفة أنّ التقسيم الديني مدمّر لمجتمع الدولة - الأمة التي على رأس دساتيرها «فصل الدين عن الدولة». فدول أوروبا الحالية ليست إلّا نتاج مخاض طويل من الحروب الدينية العبثية، والتي لم تجد حلّاً إلّا بإعطاء الأولوية للهوية الوطنية؛ والولايات المتحدة الأميركية نفسها تتلاشى من الوجود لو تمّ الاعتراف بأولوية الهوية الدينية، لأنّ مجتمعها يحتوي على عدد لا يحصى من الطوائف والمعتقدات الدينية، والنزاعات فيها إثنية لا دينية، كالأميركي من أصل أفريقي أو مكسيكي أو غيرهما.

الاختلاف بين تراتبية الطوائف وتراتبية المواطنين

بالرغم من أنّ النظامين، الطائفي والمدني، يؤسّسان لتراتبية اجتماعية من الأعلى نحو الأسفل، إلّا أنّ العناصر التي تؤسّس لهذه التراتبية تختلف جذرياً بين النظامين. فالنظام الطائفي يرتكز إلى تراتبية مجموعات دينية على شكل دوائر مغلقة، بدءاً من الطائفة الأهم، نزولاً إلى الطوائف المهمّشة، بينما يرتكز النظام المدني إلى تراتبية مجموعات، لا صلة دموية أو إثنية بينها، فهي تتألّف من أفراد، لا جماعات، ويعود ذلك إلى تطوّر الحضارة الإنسانية عبر العصور. أمّا أوجه اختلاف هذين النظامين فهي:

أولاً، يرتكز النظام الطائفي إلى التقليد والوراثة، وأولوية الجماعة الدينية، بينما تجهد الدولة المدنية لبناء مجتمع متكافل، مندمج، ومبني على العلم والكفاءة، لا على النسب، لأنّ العلم، في العالم الحديث، هو المعيار الأساس في تحديد مدى تقدّم المجتمع وتطوّره مقارنة بالمجتمعات الأخرى.

ثانياً، يستطيع الأفراد، في نظام الدولة المدنية، التحوّل من طبقة أدنى إلى طبقة أعلى بناء على مجهودهم الشخصي، بينما لا يسمح النظام الطائفي بهذا الحراك إلا ضمن طائفة كلّ فرد، وليس خارج الطائفة، ما يؤدّي إلى قمع العديد من الطاقات المبتِرة، وتغريبها.

ثالثاً، تشدّد الطائفة على الزواج الداخلي، وترفض الزواج الحاصل خارج الطائفة لأنّه يهدّد وجودها، ويقوم الأهل والأقارب بدور المانع لزيجات مختلطة طائفياً، وتعاني النساء المتمرّدات على هذا النظام من القطيعة الكاملة من أقاربهن، ويصل الأمر إلى قتلهن، في بعض الأحيان؛ بينما هذه الإشكالية غير موجودة في النظام الطبقي المدني الذي نجد فيه تمايزاً مبنياً على نسبة ثراء الشخص، أو كفاءته بمعزل عن طائفته.

رابعاً، الانتماء إلى الطائفة لا يمتّ إلى إرادة الشخص بأيّ صلة، فالفرد يوصم باسم طائفة والده منذ الولادة، شاء أم أبى. وبما أنّ الفرد لا يستطيع أن يختار طائفته يرى نفسه عاجزاً عن تغيير مركزه الاجتماعي/ السياسي الذي يتطابق حكماً ووراثياً، مع مركز طائفته، فهو ثابت منذ الصغر، وغير قابل للتغيير مهما بلغت كفاءته، أو تضاعف ثراؤه. فالنظام الطائفي اللبناني مشابه لنظام الطوائف المغلقة الهندوسي (caste system)، الذي نبذته الهند في مستهل القرن العشرين واستبدلته بنظام ديموقراطي يمنع التمييز الطائفي.

خامساً، تراتبية الطوائف تراتبية جامدة لا تتزحزح، لأنّ هذه التراتبية مبنية على أفضلية أديان أو مذاهب على أخرى، كما أنّه من المستحيل دمج طائفة مع أخرى بسبب تقسيماتها العامودية، بينما الدمج الاجتماعي ممكن في النظام الطبقي، أقلّه نظرياً، لأنّه من الممكن الانتقال من طبقة إلى أخرى بفضل عوامل ذاتية، فتتحوّل التراتبية في الدولة المدنية من عامودية إلى أفقية، ما يسمح للفرد بالتقدّم.

سادساً، تأخذ الجماعات (community) في النظام الطبقي للدولة المدنية، شكل الهرم، فالذين يمثلون السلطة في القمة نخبة منتخبة، مختارة، وصغيرة العدد، بينما يأخذ النظام الطائفي شكل الهرم الواقف على رأسه، لأنّ الطائفة الأكبر عدداً هي التي تسود وتهيمن على الطوائف الأخرى!

أخيراً، يقيّد النظام الطائفي التقدّم الاجتماعي، بعكس ما أورده الدكتور البير داغر من أمثلة لكتّاب غربيين يدافعون عن نظام من هذا النوع، فهم يريدونه فقط في دول العالم الثالث، ويرفضونه رفضاً قاطعاً في بلدانهم. فنظام الطوائف المغلقة الذي نشأ ونما في الهند، كان عائقاً قاتلاً لأيّ تطوّر ضمن المجتمع، ما حدا بنهرو إلى إحداث ثورة مجتمعية لإلغاء هذا النظام المانع لأيّ حركة ديموقراطية تؤمّن مساواة المواطنين. ولقد اعترف الغرب بثورة الهند الديموقراطية. فلو كان النظام الطائفي مساوياً للديموقراطية، لما اضطرّت الهند للقيام بثورتها، ولو كان هذا النظام مساوياً للديموقراطية، لما لجأت الولايات المتحدة الأميركية إلى وضع قوانين تساوي بين الأبيض والأسود مخافة نشوب حروب أهلية! ولو كان هذا النظام الطائفي التوافقي يؤمّن الاستقرار، لما شهدنا دورات العنف والحروب الأهلية، والتهديد بها يومياً، كما نرى في لبنان، والآن في العراق. فالغرب ومفكّريه يعرفون تماماً أنّ التقسيمات الطائفية/ الإثنية، تقود إلى الشلل في أفضل الحالات، والدمار الشامل، في أسوأها.

الطائفة في السلطة

إنّ شرعية السلطة في الدولة الديموقراطية مستمدّة من الشعب، بينما مرجعية السلطة في لبنان تعود إلى الطوائف الكبرى، وبما أنّ الطوائف تتغيّر أحجامها، فلا ثبات في النظام، بل صراع أبدي يؤدّي إلى انهيار الدولة، وما يزيد الوضع سوءاً، انعدام الأمل في إنجاز أيّ مشروع، لأنّ ما تريده طائفة، ستعرقله طائفة أخرى، خوفاً من زوال رصيدها السياسي، كما تتكاثف الطوائف من أجل شدّ أواصر النظام الطائفي على كل الأصعدة، فتراها تتّحد، وتشكّل جبهة قوية أمام أيّ اقتراح لترسيخ الدولة المدنية أو دولة المواطنية، كما أنّها تحافظ على القوانين كافة التي تمنع الاختلاط والتزاوج بين الطوائف، وهي على أهبة الاستعداد لخوض حروب تقود إلى مزيد من التطرف والتقوقع الطائفيين، فالحروب والنزاعات هي بوليصة تأميتها من أجل البقاء في السلطة، فلا يتغيّر شيء، ويتبادل قادتها المنافع، والمحسوبيات، والخدمات، كأنّ الدولة ملكية خاصة لهم ولحاشيتهم.

إنّ المنطق الذي يتحكّم بالسلطة، هو منطق الصراع الطائفي المحتكر إدارات الدولة، والأزقّة، والشوارع، والمحلّات، والمراكز السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية، ولا ينصاع إلى أيّ قانون إلّا قانون السلطة المجرّدة من أي عدل أو مصلحة عامّة، ما يؤدّي إلى استحالة المحاسبة أو إحقاق العدالة، لأنّ مبدأ الثواب والعقاب يختصّ بالفرد لا بالجماعة، ليس فقط ضمن قوانين الدولة الحديثة، بل أيضاً في المسيحية والإسلام؛ وأيّ خلل أو خطأ أو جرم في إدارة الدولة «الميثاقية»، سينظر إليه على اعتبار أنّ الطائفة كلّها مسؤولة عن الخطأ، لأنّ الإداري ينفّذ إرشادات الطائفة، لا قواعد الإدارة، والنتيجة الحتمية لانعدام المحاسبة، انهيار مؤسّسات الدولة. إنّ إدارة الدولة ليست إلّا مرآة للمنطق الطائفي الذي يسود المجتمع، حيث الاقتصاص يتمّ على أساس الانتقام من أيّ فرد من أفراد الطائفة المستهدفة، لا فرق إن كان مذنباً أو بريئاً، فالقانون الطائفي لا يعترف بالفرد، بل بالجماعة، ولقد عايشنا أمثلة باهرة لهذا المنطق إبّان الحرب الأهلية الكبرى في لبنان.

> **في القانون الانتخابي الاخير عمدت الاحزاب الطائفية المهيمنة على السلطة إلى ترسيخ النظام الطائفي أكثر فأكثر**

أمّا القول بفصل الإدارة عن السلطة السياسية، كما يقترح الدكتور البير داغر في بحثه، فغير ممكن منطقياً، إذ إنّ إدارات الدولة جميعها من سياسية وبيروقراطية عليها أن تتبع القواعد نفسها لتكون قراراتها هادفة ومفيدة للشأن العام. أن يكون الشأن العام في السياسة «خاصاً»، أي خاص بالطوائف، على أن تكون الإدارة خارج اللعبة الطائفية، هو أحجية مستحيلة الحل! واقتراح تحديد أمكنة كلّ طائفة وأعدادها ضمن الإدارة يتجاهل التغييرات الديموغرافية الطائفية التي تحدث عبر الزمن، كما أنه يشلّ أيّ تقدّم للأفراد وكفاءاتهم التي تصبح مرتهنة للكوتا الطائفية.

إلغاء الميثاقية شرط المواطنة الحرة

يؤكد الدكتور البير داغر أن «الحديث عن الدولة المدنية طحن للكلام من دون طائل، فالدولة في لبنان هي دولة مدنية»، لكنّه في المقابل يريد الإبقاء على الميثاقية ضمن الجهاز السياسي، وإلغاؤها من الإدارة العامة! فكيف تكون الدولة مدنية وميثاقية في الوقت ذاته؟

طالما أنّ مبدأ «الميثاقية» أعلى من الدستور، فهذا يعني أننا لسنا في دولة مدنية، وطالما ننتخب على أسس مِلّية دينية، فلا هوية وطنية لنا، وطالما نحن معلّبون منذ ولادتنا ضمن هيكلية طائفية لا نستطيع الخروج منها، فلا وطن يجمعنا.

الميثاقية أعلى من الدستور، لأنّه يحقّ لأيّ طائفة كبرى أن تمارس حق الفيتو، في أيّ قرار سياسي أو إداري، حتى لو حاز على أكثرية الأصوات، لأننا لسنا في نظام ديموقراطي حيث تتنافس الأحزاب الوطنية حول برامجها، ومن يحصل على أكثرية الأصوات من قبل الشعب، يصبح مخوّلاً بتشكيل الوزارة، ويرتد الخاسر إلى معارضة تعمل ضمن المجلس النيابي على محاسبة الوزارة ومدى تطبيقها لبرامجها الانتخابية. ففي النظام الطائفي، لا وجود لأغلبية وأقلية، فالكل يجب أن يكون حاضراً، ولا تأليف لوزارة لا تحوز على «إجماع» الطوائف الكبرى. إذا أردنا فصل السلطات بين تنفيذية، وتشريعية، وقضائية، فذلك يتطلّب حكماً إلغاء الطائفية السياسية ومبدأ «الميثاقية»، فتصبح للدولة سلطة مركزية مبنية على إرادة المواطنين المتساوين، لا الطوائف.

لا تستطيع الدولة المدنية إلّا أن تكون دولة وطنية، لأنّ ركيزة الدولة المدنية هي الشعب، فهذا الأخير مصدر السلطات جميعها، ولا فرق بين مواطن/ مواطنة وآخر أمام القانون، بل مساواة تامة. «الشعب مصدر السلطات» هو البند الأساس في نظام الدولة المدنية؛ فالقرار الأخير للشعب بكامل فئاته، وبمعزل عن دينه، أو معتقده، أو عرقه، وهذا يسمح لجميع المواطنين والمواطنات بالانخراط في عملية بناء الدولة ومؤسّساتها. الاختلاف الأساسي والجذري بين دولة مدنية، ودولة طائفية، أنّ الأولى تمثّل الوطن بحدوده المعترف بها، وتحمي مواطنيه من أيّ عدو خارجي، بينما تهدف الثانية إلى حماية الطائفة، ومصالح الطائفة، قبل أيّ شيء آخر، ولو كان ذلك على حساب الوطن. وقد يصل الأمر بطائفة ما أن تتأمر مع عدو لوطنها بهدف دحر الطائفة الأخرى وتدميرها.

اختلاف آخر في غاية الأهمية، أنّ مفهومي «الأكثرية» و«الأقلية» في الدولة المدنية متحرّكان، لأنهما مرتبطان ببرامج سياسية تحوز أكثرية أو أقلية من الأصوات العائدة إلى مختلف الطوائف، إنشاءً وذكوراً. وقد تصبح هذه الأكثرية، أقلية، بحسب البرامج المطروحة، بينما الأكثرية والأقلية في النظام الطائفي قائمة على الانتماء الديني، والكراهية للأديان الأخرى، ولا تتغيّر هذه الأكثرية، إلا بتغيّر أعداد الولادات، لا بتغيّر المواقف والخطط، وتنحصر السلطة ضمن رؤساء الطوائف الكبرى في النظام الطائفي، الذي يهمّش من ليس منها بسبب الولادة، وليس بسبب الانتماء الفكري والسياسي؛ بينما يشترك الجميع، ومن دون استثناء، في العملية السياسية كمواطنين/ مواطنات متساوين، وبحرية تامة، يكفلها الدستور الوطني.

بالإضافة إلى ذلك، هدف الدولة المدنية، ازدهار المواطنين، لذلك المراجعة الدائمة للقوانين ضرورية للتكيف مع تقدّم المجتمع، بينما ترفض الطوائف التغيير، لأنّه يؤدّي إلى زوالها، لذلك نجد أنّ العائق الأساس أمام تطوّر المجتمع، هو النظام الطائفي الذي يمنع استصدار قانون للاستفتاء الشعبي، كي لا يقول المواطنون كلمتهم. فقوانين الهوية السياسية في لبنان تتمحور حول الطوائف والمذاهب اللبنانية، وقانون الانتخابات القائم على الهوية الدينية/الطائفية يدمّر أيّ حزب وطني جامع للطوائف، ويدعم الحزب الطائفي، ويرسخ الطائفية في كلّ المجالات استناداً إلى القوانين الطائفية المذهبية. ومن المؤلم رؤية المسيحيين يتشبّثون بقوانين وأعراف طائفية أدّت إلى تلاشي وجودهم في وطنهم، بينما العامل الذي يبقيهم على أرضهم هو التشبّث بالمواطنية، لأنّ المواطنية ستعترف بهم كمواطنين كفوئين، يمثّلون شريحة واسعة من الطبقة الوسطى. فالآلاف يهاجرون بسبب علمهم وكفاءتهم، لأنّ نظامهم الطائفي الذي تدعمه طائفتهم بشراسة، يمنع الالتزام بمعايير الكفاءة ويفضّل النسب والمحسوبيات. إنه انتحار جماعي.

في القانون الانتخابي الأخير (عام 2018)، عمدت الأحزاب الطائفية المهيمنة على السلطة إلى ترسيخ النظام الطائفي أكثر فأكثر، وبين نائب رئيس مجلس النواب، ورئيس التيار الوطني الحر، تمحّض مشروع قانون الأرثوذوكسي - التاهيلي، وهو في المحصّلة ليس أكثر من انتخاب كلّ طائفة لنوّابها، وعدم الاعتراف بالشعب والمواطنين كهيئة سياسية مقرّرة، وأصبح التناحر عبره، ليس فقط بين الطوائف، بل أيضاً ضمن الطائفة الواحدة. فبعض الطوائف تريد توحيد البلد على أسس وطنية، والبعض الآخر يتطلّع إلى التقسيم، حيث أكد سمير جعجع، رئيس القوات اللبنانية، أنّ «محور أيّ مؤتمر تأسيسي جديد سيكون اللامركزية الموسّعة»، وكأننا نحيا ضمن دولة مركزية، فالنظام الطائفي، نظام لامركزي، أوليغارشي من أساسه! (راجع جريدة الأخبار، 21 أيلول/ سبتمبر 2020، وليد شرارة، «الحل التقسيمي في لبنان»، أيضاً، هيام قصيفي «خلفيات متناقضة لتقاطع القوات والتيار على اللامركزية»، جريدة الأخبار 10 أيلول/ سبتمبر 2020).

طالما لبنان مصرٌ على متابعة النمط العثماني في تقسيم السكان بناء على مللهم الدينية، سنظلّ رعايا لا مواطنين. والرعية لا تقرّر مصيرها بل يقرّره راعيها أو رعاتها، لذلك نجد أنّ معظم اللبنانيين يعيشون حالاً من السلبية تجاه وطنهم، لا بل يعتبرون الدولة مناوئة لهم، بما أنهم لا يشاركون في القرارات كمواطنين، وينتج عن ذلك، اتّكالية مطلقة على الخارج، فيتطلّعون إليه على أنه سيفرج كربهم لا محالة. إرساء قواعد الدولة المدنية/ الوطنية يعني تلقائياً إبراز الوعي الكافي للدفاع عن الوطن كل الوطن، لا الأقسام المجتزّأة بحسب الطوائف (في عام 2006، تذمّر بعض اللبنانيين القابعين في المناطق المسيحية حين تمّ قصف مناطقهم من قبل إسرائيل، وتساءلوا لماذا تفعل ذلك، فهدف الإسرائيلي هو «الشيعة» لا «المسيحيين»!)

علينا أن ننظر إلى المقاومة كحامل وطني لا شيعي، وبالتالي الحاجة ماسة إلى تأليف مظلّة وطنية - ليس فقط من الأحزاب التقليدية التي مزّقتها الحرب الأهلية - بل من المواطنين المؤمنين بوطنهم وبحدوده الجغرافية، لا الطائفية.

إنّ التنوع الديني والإثني الموجود في المشرق العربي، ومنه لبنان، قيمة حضارية لا يجب التخلّي عنها؛ وللمحافظة عليها، لا حلّ إلا بإرساء قواعد الدولة المدنية التي تعامل جميع مواطنيها بمساواة تامّة أمام القانون، فالإبقاء على النظام الحالي لن يقود إلا إلى مزيد من الاحتراب. لقد أمضينا نحن اللبنانيين قرناً من الحروب، والقلاقل، وعدم الاستقرار نتيجة هذه التركيبة المتخلفة، ما أدى إلى نزوح أولادنا، وطاقاتنا العلمية إلى الخارج. لسنا بحاجة إلى مئة عام أخرى لنتأكد من أنّ هذا النظام قاتل لأولاده، ومدمّر لوطنه.

* أستاذة جامعيّة

رستم كبيك (روسيا)

مقاطعة إسرائيل: وعيُنا... وعدالتهم

منى سكرية *

عادت دعوات مقاطعة إسرائيل إلى الواجهة، إثر العدوان الأخير على غزّة في حرب «الأيام العشرة زائد واحد» (التسمية للزميل توفيق شومان) في أيار/ مايو الحالي، والتي أحدثت من القتل بين المدنيين، ولا سيما الأطفال، وكذلك في تدمير المباني، ومن بينها المأهولة بمكاتب وسائل الإعلام، ما أثار الغضب، وبالتالي قيام حملات واسعة من التضامن مع الشعب الفلسطيني وحقوقه، شهدتها عواصم ومدن في العالم.

لقتني من بينها، إبطال المحكمة العليا في ولاية جورجيا في الولايات المتحدة الأميركية (بتاريخ 24 أيار/ مايو 2021) قرار الولاية المناهض لمقاطعة إسرائيل، بناء على شكوى مقدّمة من صانعة الأفلام الأميركية آبي مارتن، وآخرها وثائقي «غزة تقاتل من أجل الحرية»... وأيضاً توقيع ستمئة موسيقي من مختلف أنحاء العالم، رسالة دعم لحقوق الشعب الفلسطيني ومقاطعة إسرائيل.

إنّ الدعوات لمقاطعة إسرائيل ليست جديدة، وإن كانت فلسطينياً وعربياً قد تعرّضت لاختراقات مملّة وساذجة، قبل أن تذهب باتجاه تحميل الآخرين المسؤولية، مع التأكيد على تأثيراتها الموجعة لإسرائيل مادياً ومعنوياً في ما لو حصل، مع التأكيد الأكثر أهمية أنّ مقاطعتها إنّما هو ذروة الوعي السياسي الجمعي واحترام الذات. دعوات شدّد عليها، ويتكرار قوي الأمين العام للمبادرة الوطنية، الدكتور مصطفى البرغوثي، حول أهمية وضرورة المقاطعة كسلاح داخل فلسطين المحتلّة وخارجها.

في هذا السياق، يرفد عمرو سعد الدين المكتبة العربية بكتابه الصادر حديثاً عن مؤسّسة الدراسات الفلسطينية «حركة مقاطعة إسرائيل - بي دي إس - بحث في الطرق والقيم والتأثير»، مبيّناً في إشكالية البحث أسبقية السياقات الفلسطينية والعربية في المشهد، قبل امتدادها إلى دول الشمال العالمي وحركتهم لمقاطعة إسرائيل وفرض العقوبات وسحب الاستثمارات منها (بي دي إس).

يُذكّر أن أوّل نداء وطني إلى المقاطعة ظهر على الأرجح في مؤتمر عُقد في نابلس، في 26 كانون الثاني/ يناير 1920، من تنظيم الجمعية الإسلامية - المسيحية، وقد توجّه إلى أشخاص وأطراف من كلّ فلسطين وناديَي مقاطعة الانتاج اليهودي في فلسطين، وعدم بيع الأراضي للمستوطنين اليهود (ص 7)، إلى أن «أطلق نداء مقاطعة إسرائيل بي دي إس في سنة 2005 وتوجه إلى مجتمعات العالم كي تقاطع إسرائيل، وذلك لمناسبة صدور القرار التاريخي لمحكمة العدل الدولية، والذي اعتبر أنّ قيام إسرائيل ببناء الجدار على الأرض الفلسطينية المحتلّة عمل غير قانوني» (ص1).

احتجاجات... ومقاطعة

في سياق تصعيد أنواع المقاطعة التاريخية والممتدة على قرن، نلحظ تصاعد موجات المقاطعة مع موجات الاحتجاجات الفلسطينية، التي بدأت في أوائل العشرينيات من القرن الماضي، مروراً بثورة 36 - 39، وكان أبرز شعاراتها المقاطعة والإضراب وعدم دفع الضرائب للانتداب البريطاني، تخلّلها انعقاد مؤتمر في بلودان في سوريا، في 8 و9 أيلول/ سبتمبر 1937، وشارك فيه 327 شخصاً من مصر والعراق وسوريا ولبنان وشرق الأردن وفلسطين والسعودية. وساهم هذا المؤتمر في أن تشمل المقاطعة الأسواق العربية خارج فلسطين، وطُرح موضوع بيع المُلّاك العرب أراضيهم للمستوطنين اليهود (ص 7-8). (يكشف الدكتور كمال ديب في كتابه «يوسف بيدس إمبراطورية وحيتان المال في لبنان»/ دار النهار - بالأسماء والتواريخ عمليات بيع أملاك في فلسطين للوكالة اليهودية وخاصة من شخصيات لبنانية). ثم كانت «المقاطعة العربية في تصدير النفط خلال حرب 1973 إلى الدول التي تعد صديقة لإسرائيل، الأمر الذي تسبّب بأزمة نفط عالمية. وبعدها بسنتين، خاضت الدول العربية مع حلفائها في العالم معركة لعزل إسرائيل، وخرجت بالقرار 3379 من الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي نصّ على أنّ الصهيونية شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري» (ص 8)، لكن تمّ إلغاء هذا القرار بقرار صادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 1991/12/16 بضغط من الولايات المتحدة الأميركية التي تزعّمت النظام العالمي الجديد الأحادي.

وبالرغم من إشارة الكاتب إلى وجود «تراكمات بطيئة» من ناحية الآراء العامة للشعوب للضغط على إسرائيل، وذلك في سياق شرحه نظرية «البويرَنغ أو الطبق المرتد» بصورة عامة، أو تحديداً في ما يتعلق بإمكان ضغط الولايات المتحدة على إسرائيل، فإن - برأينا - ثمة التماعات تنحو إيجاباً ظهرت مؤشّراتها في بلدان الشمال لناحية تفهّم مأساة الشعب الفلسطيني وحقوقه، وإن كان لا يزال من المبكر أن نعقد الرهان على تحوّلات سريعة، فالجهود لإحداث الاختراقات في هذا الميدان مثلثة الأضلاع: فلسطينية في الداخل، وعربية رسمية وشعبية، وعدالة دولية!

بعد أوسلو

صورتان يتّضح تناقضهما بخصوص دور المقاطعة نستنتجهما في سياق صفحات النص، حيث تتأكّد قيمة التحرك المتمثلة بالمقاطعة خلال الانتفاضتين الأولى والثانية من جهة، قابلها «دخول كثير من المنظمات المدنية في منظمات مشتركة مع الجانب الإسرائيلي وصلت إلى نحو 500 مشروع، الأمر الذي شكّل تحولاً أساسياً في عمل المنظمات المدنية في بدايات عمل أوسلو التي دفعت في اتجاه مزيد من التشطّي في الحقل الفلسطيني» (ص50)، كما «ساهمت عمليات التمويل الدولية للمنظمات المدنية في التباعد بين العمل المدني والعمل السياسي والتركيز أكثر على موضوعات مدنية محدّدة» (ص 51).

يعرض سعد الدين مطالب ومبادرات المقاطعة وفرض العقوبات على إسرائيل، من جانب أوساط أوروبية وأميركية، والتي ظهرت خلال الانتفاضة الأولى، ومع توالي المواجهات الفلسطينية - الإسرائيلية، والعربية - الإسرائيلية، مثل حرب تموز/ يوليو 2006 في لبنان، والتي تترافق مع أفعال التنكيل الإسرائيلية (ص 180)، في حين نشط إسرائيليون في تفاعلات الدينامية البريطانية للمقاطعة، في مطلع الألفية الجديدة (ص 195)، وقد عجّلت الانتفاضة الأولى الانشقاقات داخل المجتمع الإسرائيلي، فتبلور توجّه المؤرّخين الجدد في إسرائيل، في سنة 88، الذي كان من أركانه بني موريس (ثم تراجع) وإيلان بابه (مؤلف كتاب التطهير العرقي ومطلق النداء العالمي لمقاطعة الجمعيات الإسرائيلية أكاديمياً وترك أثره في قرار المقاطعة الأكاديمي البريطاني) وآفي شلايم (ص 199).

وإذ لا يغفل الكاتب إشارته إلى مجموعة حملة مقاطعة داعمي إسرائيل في لبنان، والتي تأسّست سنة 2002 و«تعدّ الحليف العربي الأبرز لحركة المقاطعة، وذات تأثير لا يستهان به ضمن مجموعات (بي دي إس) العربية»، خصوصاً أنّها «ركّزت على المقاطعة الفنية من دون إغفالها المقاطعة الاقتصادية» (ص 277)، فإنّنا نستغرب لمزه لعلاقتها بمحيط 8 آذار السياسي في لبنان!

بقي، أنّ الفصل الخامس يتناول حراك مقاطعة إسرائيل في الولايات المتحدة الأميركية... علينا بالصبر؟!

* كاتبة صحافية لبنانية

الحدث

القاهرة تفتح صفحة جديدة: غزة وجهةً للاستثمار

لم تكن الحرب الأخيرة مناسبة للأجندة الغربية ولا الأميركية. فواشنطن لم تضع القضية الفلسطينية على سلّم أولوياتها. ولذلك لم تجد سوى القاهرة لمهمّة رجل الإطفاء. هكذا، مثّل التصعيد الأخير فرصة للنظام المصري لإعادة علاقاته مع الإدارة الأميركية، وتغيير اجندتها تجاه مصر، من الحديث عن الحرّيات والديموقراطية، إلى تكليف الأخيرة متابعة الأزمة. مايدفع المصريين إلى التحرّك بقوة وتنفيذ ما تريده إدارة جو بايدن

غزة، القاهرة ــ رجب المدهون، جلال خيرت

بعد سنوات من تضرّر المكانة المركزية للدولة المصرية في المنطقة من جرّاء حركة التطبيع التي قادها دونالد ترامب، ومحاولة الإمارات والسعودية لعب أدوار إقليمية على حساب مصر في عدد من الدول، وجدت الأخيرة الفرصة سانحة لاستعادة مكانتها وتقوية موقفها مع الإدارة الأميركية من بوّابة غزة، عسى أن تغيّر واشنطن موقفها من قضايا، من مثل «سدّ النهضة»، وتدعمها. لذلك، بدت واضحة رغبة المصريين في تحقيق إنجاز سريع في الوساطة لوقف القتال بين المقاومة الفلسطينية والعدو الإسرائيلي، لينطلق بعدها قطار المفاوضات، أولاً لتثبيت تفاهمات شاملة تمنع التدهور مجدّداً، وثانياً لإنجاح تبادل للأسرى، وهو ما دفع القاهرة إلى إرسال وزيري الخارجية والمخابرات بتكليف رئاسي للتوسّط بين الأطراف جميعاً.

من بداية المواجهة، تبنّى الرئيس عبد الفتاح السيسي تدويل الأزمة في قمّة في باريس جمعته بنظيره الفرنسي، إيمانويل ماكرون، والملك الأردني عبد الله الثاني، ليطلق من هناك مبادرة لتخصيص نصف مليار دولار لإعمار غزة، ثمّ يوجّه بفتح المستشفيات المصرية ومعبر رفح لنقل المصابين الفلسطينيين للعلاج، كما أرسل وزير المخابرات عباس كامل ممثّلاً شخصياً عنه، وأمر بسرعة بإدخال المعدّات الثقيلة إلى القطاع. بطرح هذا النشاط كثيراً من التساؤلات، على رغم أنه يأتي بعد سنوات من تحسّن العلاقة مع «حماس»، خاصة بعد انتخاب يحيى السنوار قائداً للحركة في غزة عام 2017، وهو الرجل الذي كسب ثقة المصريين عبر «ضبط» الحدود بين القطاع وسيناء، إضافة إلى أنه حارب الفكر «الداعشي»، وقد توازى ذلك مع فتح علاقات تجارية مع غزة عبر «بوابة صلاح الدين»، وإدخال الكثير من المواد التجارية ومواد الإعمار، ما قلّص فرص الانفجار أكثر من مرّة ومنع انهيار الأوضاع الاقتصادية.

في الوقت نفسه، باتت مصر تدرك، بعد 17 جولة قتالية آخرها حرب استمرّت 11 يوماً، أن «حماس» تمتلك قدرات عسكرية ليست هيّنة، وأن فكرة القضاء عليها صارت من الماضي، بل الأفضل هو الانفتاح عليها سياسياً واقتصادياً وأمنياً لتحقيق أكبر مكاسب من اللاعبين الدوليين، إضافة إلى أخرى اقتصادية. وبالفعل، استطاع النظام المصري بعد هذه السنوات إيصال رسالة واضحة إلى الإدارة الأميركية مفادها أنه «حارس البوابة» الذي يجب أن تمرّ عبره المصالح الغربية، ولا سيما بعد ما أثير من تخوّفات مصرية على دور «المحروسة» في ملفّ الوساطة، وتداعيات موجة التطبيع الأخيرة على أمنها القومي ومصالحها الاستراتيجية. وحتى قبل أسابيع قليلة، لم يكن متصوراً رفع القاهرة مستوى التمثيل في العلاقة مع «حماس»، لكن العدوان الأخير والقدرات العسكرية الفلسطينية والرغبة الأميركية في التهدئة من جرّاء المعطيات التي لا تصبّ في مصلحة إسرائيل، إلى جانب تغيّر المزاج الدولي ضدها، كلّها عوامل حثّت السيسي على جعل غزة ملفّه الرئيس الآن.

وعلى غير المتوقّع، اتّخذت القاهرة موقفها مبكراً، وقرّرت مساندة «حماس» علناً على قاعدة أن ما يجري ردّ فعل على الاعتداءات الإسرائيلية في القدس، وأن الحركة تُدافع عن مدنيين يتعرّضون للاستهداف العشوائي على أيدي قوات الاحتلال التي سعت إلى تدمير البنية التحتية، وهو ما «حرصت القاهرة على إبرازه في المحافل الدولية بصورة عرّضت تل أبيب لانتقاد حادّ دولياً... لكن مع تأكيد وجود تجاوزات من الطرفين، وتوضيح عدم جواز تساوي تجاوزات حماس مع ما تقوم به إسرائيل على المستويات كافة».

> تنظر القاهرة إلى غزة من زاوية استثمار سياسي وأيضاً اقتصادي

تقول أوساط مسؤولة في القاهرة، وتوضح هذه الأوساط أن زيارة اللواء كامل التي جرى الاحتفاء بها «لم تكن سوى جزء من مشهد تغيير استراتيجيتها في التعامل مع حماس»، التي لطالما وُجّهت ضدّها اتهامات بالإرهاب ومساندة المتطرفين الذين يستهدفون الجيش المصري، إلى درجة أن الأخير أباد مدينة رفح الحدودية وأزال المنازل من الشريط الحدودي جرّاء هذه الاتهامات.

هذا التغيّر بعد العدوان الأخير جاء على نحو لم يكن حتى أكبر مؤيّدي النظام يتوقّعه، ليس بسبب سياسة حُسن النية التي اتّبعتها «حماس» طوال السنوات السابقة، بل لرغبة النظام المصري في تحقيق منافع سياسية واقتصادية من احتواء الحركة. وتدرك القاهرة أن السيطرة «الحمساوية» على غزة ليست مؤقتة، وأن نفوذها في السلطة يتزايد، ولذا ترى أن من المهمّ فتح قنوات اتصال معها لأسباب أهمّها مواجهة الدور الإماراتي الساعي إلى انتزاع المكانة المصرية في الملفّ الفلسطيني، مع البحث عن ضخّ المنتجات المصرية إلى القطاع. في الوقت نفسه، يغلق نظام السيسي الباب كاملاً أمام أيّ حديث عن توطين لأهالي غزة في سيناء، وهذا ليس مرتبطاً بقرار رئاسي منفرد، بل بتصرّفات واقعية تسمح بتحسين ظروف الحياة في القطاع وتهيئة المباني والطرق لتتحمّل الكثافة السكانية المرتفعة، مع تسهيل حركة الدخول والخروج من «رفح»، وعمل المعبر بانتظام، بل تسهيل تنقّلات الغزّيين دخولاً وخروجاً، الأمر الذي شهد تحسّناً ملحوظاً في الأشهر الأخيرة، في ظلّ تخفيف إجراءات التفتيش وتقليص ساعات الانتظار.

أيضاً، يرغب النظام المصري في اقتناص فرصة الاحتياجات الكبيرة لتنفيذ عملية إعادة الإعمار خلال العامين المقبلين، إذ يمكن توفيرها من مصانع الجيش في سيناء التي تعمل بالفعل، ما يقلّل من تكلفة النقل ويتيح سرعة الوصول، إلى جانب توفير الاحتياجات الغذائية التي ستصل إلى غزة، سواء من مصانع الجيش أم عبر اتفاقات تبرمها الشركات التابعة له. ووفق الأوساط نفسها، الرؤية المصرية مرتبطة بتحويل غزة لتكون سوقاً استهلاكية للبضائع المصرية عبر رفع ميزان التجارة مع القطاع مباشرة، شريطة أن يتمّ تحقيق التبادل التجاري على قاعدة ما يرغب فيه الجيش، لكن مع إدراك طبيعة الأرض في غزة، والعمل على فهم الواقع الجغرافي بدقة، ولا سيما في ما يتعلّق بالأمور العسكرية التي سبق أن تسبّب غياب المعلومات عنها في قلق بالغ لمصر، خاصة خلال التوتر الأخير. ومن هنا، ترى المخابرات في الدور الجديد في غزة فرصة لا تتاح كثيراً، ويجب استغلالها لتأمين الحدود كلياً.

سعى السيسي منذ بداية العدوان إلى تحويل القضية وجعلها أولوية على اجندته (أ ف ب)

تغريبة ماتياس شمالي الثالثة: غزة تطرد «رجل التقليصات»

على نحوٍ لم يكن مفاجئاً، غادر مدير عمليات «الأونروا» في غزة، ماتياس شمالي، ونائبه، القطاع، صباح يوم أمس، بعد مسيرة لم تكن مشرّفة بالمرّة. إن كان لجهة سلوكه المشبوه، أو، أخيراً، إشادته بدقّة الإصابات التي حقّقتها الهجمات الإسرائيلية على المواقع العسكرية للمقاومة، وصفريّة الأهداف المدنية التي طاولها القصف. هذا التصريح كان بمثابة البطاقة الحمراء التي أذنت بانتهاء ثلاث سنوات ونصف سنة من فترة خدمته التي ترافقت مع احتجاجات مستمرّة على قراراته العربية، والأفّ الشكاوى ضدّ سياساته التصفوية التي طاولت مختلف قطاعات الوكالة

غزة ــ **يوسف فارس**

فجر اليوم الخامس من العدوان، لم يجد الآلاف من سكان المناطق الشرقية في مدينتَي بيت حانون وأم النصر شمال قطاع غزة، مكاناً للجوء إليه سوى مدارس «الأونروا». في ذلك اليوم، أمطرت قذائف المدفعية الإسرائيلية منازل السكّان المحاذية للشريط الحدودي بعمق تجاوز الثلاثة كيلومترات. وبعد رحلة طويلة قطعتها العائلات مشياً على الأقدام، وتحت نيران المدافع، فوجئ النازحون بأبواب مدارس «الأونروا» مغلقة. وقفوا وأعدادنا تتجاوز الألف أمام مدرسة في منطقة بيت لاهيا، وكان الباب مقفلاً. ظنّنا أن الحدث كان مفاجئاً وأن وكالة الغوث لم تجهّز نفسها للأمر، لكنّنا فوجئنا بحارس المدرسة يخبرنا بأنه لا إذن من الإدارة العامة للأونروا بتحويل المدارس إلى مراكز إيواء»، يقول شريف المصري، أحد اللاجئين في حيّ المصريين شرق بيت حانون، في حديثه إلى «الأخبار».

في صبيحة اليوم السادس من الحرب، استفاقت «الأونروا» وقد ضجّت مدارسها بأكثر من 50 ألف نازح، بينما لم تكن قد أعدّت، حتى تلك اللحظة، خطة لاحتواء الموقف، في حين أن بعض القطاعات والمؤسسات الأهلية والدولية، قدّمت معونة عاجلة للأسر النازحة، قبل أن تبادر «الأونروا» إلى تنظيم الحالة العشوائية التي كانت قد حفلت بها مراكز الإيواء.

لكن ما سبق، كان يمكن أن يمرّ، لو أن مدير عمليات «الأونروا» في القطاع، ماتياس شمالي، لم يبادر إلى اتّخاذ جملة من الخطوات الاستفزازية التي قفز فيها فوق دوره الإغاثي، حين أشاد بالضربات الدقيقة التي نفّذتها آلة الحرب الإسرائيلية ضدّ المواقع العسكرية للمقاومة، زاعماً، في مقابلة أجراها مع «القناة 12» الإسرائيلية، أن الأهداف التي طاولها القصف لم تكن سوى مراكز أمنية تابعة لفصائل المقاومة المسلّحة. وفيما كانت العائلات تتّجه إلى مواساة بعضها في مَن قضى من أفرادها جرّاء العدوان، خرجت «الأونروا» بقرارات أكثر استفزازاً، حين أعلنت أنها ستفتح أبواب المدارس لممارسة التعليم على نحو طبيعي، مطالبةً العائلات التي تقيم في مراكز الإيواء بإخلائها، على رغم إعلان وزارة التربية والتعليم في غزة اضطرارها لإنهاء العام الدراسي.

فصول المواجهة

ليس ما سبق سوى بعض من فصول الحرب التي تشنّها «الأونروا» على اللاجئين في غزة، إذ ترافق تسلّم شمالي لمهامه في تشرين الأول/ أكتوبر 2017 مع مروحة هائلة من الخطوات، بدءاً من إنهاء عقود قرابة 1000 موظف إداري وفنّي، وليس انتهاءً بتقليص هامش العقود المتجدّدة التي كانت بمثابة طوق النجاة للعشرات. مسلسل التقليص بدأ بالموظفين وبطبيعة العقود التي تقدّمها «وكالة الغوث»؛ فغيّر شمالي طبيعتها من وظائف دائمة، إلى عقود موقّتة، أو طويلة الأمد، لكنها تفتقر إلى الحقوق الوظيفية التقليدية التي كان يتمتع بها موظفو «الأونروا». يقول إبراهيم محمد (اسم مستعار)، وهو أحد موظّفي الوكالة، منه، زعم، في تغريدة نشرها عبر حسابه في «تويتر»، بأن أقواله حُرّفت وأُخرجت من سياقها.

وقبل أن يحزم الرجل شنطة رحيله عن القطاع، صباح يوم أمس، كانت مسيرات حاشدة قد انطلقت، بدعوةٍ من «اتحاد العاملين العرب» في «الأونروا»، إذ احتشد المئات أمام مقرّ الوكالة وسط غزة، وطالبوا برحيل شمالي وطاقم إدارته نهائياً عن القطاع. في هذا السياق، أكد القيادي في «الجبهة الشعبية»، جميل مزهر، أن القوى الوطنية والإسلامية، وقبل أن يغادر شمالي، كانت قد اتّخذت قراراً جامعاً بضرورة طرده من غزة. وقال، في حديثه إلى «الأخبار»، إن «شمالي تجاوز المهمّة المكلّف بها، وبدأ بتقمُّص دور المدافع عن العدو الصهيوني ومجازره». وفيما لم توضح «الأونروا» الظروف التي أحاطت بخروج شمالي من غزة، قال لازاريني، في رسالة وجّهها إلى الموظفين، أمس، إنه استدعى مدير العمليات ونائبه إلى القدس «للتشاور معهما واستخلاص المعلومات حول الأحداث الأخيرة»، مضيفاً: «سيذهب ماتياس الآن إلى دورة البحث والتطوير التالية التي يستحقّها، وسيعمل دبفيد دي بولد عن بُعد من القدس في الفترة المقبلة».

> أسوأ السياسات التي أقرّها شمالي، كانت تلك التي تتعلّق بالمساعدات الإغاثية

«تغريبة» ماتياس شمالي الثالثة بطردٍ من غزة، يسجّل ماتياس شمالي رقماً قياسياً في سجل مديري «الأونروا» الذين يحصلون على أعلى مستوى من الغضب الشعبي تجاه سلوكهم. فقد سبق أن طُرد الألماني ذو الأصول العربية، من لبنان، بعدما أجرى هناك «بروفة» التقليصات الأولى التي طبّقها في غزة. وقبل أن تنتهي مدّة عمله في لبنان، التي أحيطت بجملة من الانطباعات السيئة ومطالبات شعبية باستبداله، قرّرت إدارة الوكالة تعيين شمالي ـ في ما يشبه الترقية التي تقود إلى خروج كريم له من لبنان ـ مديراً إقليمياً لخدماتها في سوريا، لكن دمشق التي لم يمكث فيها لأكثر من شهرين، أوصدت أبوابها في وجهه، معلنةً أنها ترفض أن يقيم أو يعمل على أراضيها. وبخروج شمالي من غزة، بهذه الطريقة المهينة، يكون الرجل قد سجّل في تاريخه المهني، التغريبة الثالثة، التي ستحمل شهادة خروجه من المنطقة إلى الأبد.

الضحايا. غير أن شمالي الذي تقسّم شخصيته بالعناد والمكابرة، كما حدّثنا عنه بعض العاملين المقربين منه، زعم، في تغريدة نشرها عبر حسابه في «تويتر»، بأن أقواله «بروفة» التقليصات الأولى التي طبّقها في غزة. وقبل أن تنتهي مدّة عمله في لبنان، التي أحيطت بجملة من الانطباعات السيئة ومطالبات شعبية باستبداله، قرّرت إدارة الوكالة تعيين شمالي ـ في ما يشبه الترقية التي تقود إلى خروج كريم له من لبنان ـ مديراً إقليمياً لخدماتها في سوريا، لكن دمشق التي لم يمكث فيها لأكثر من شهرين، أوصدت أبوابها في وجهه، معلنةً أنها ترفض أن يقيم أو يعمل على أراضيها. وبخروج شمالي من غزة، بهذه الطريقة المهينة، يكون الرجل قد سجّل في تاريخه المهني، التغريبة الثالثة، التي ستحمل شهادة خروجه من المنطقة إلى الأبد.

فوجئ النازحون برفض «الأونروا» تحويل مدارسها إلى مراكز إيواء (أ ف ب)

فلسطين ونموذج جنوب أفريقيا

وليد شرارة

أسراب «الحمائم» العرب، من مثقّفين ليبراليين أو إسلاميين ويساريين «تائبين»، لم تُشفَ إلى الآن من تداعيات «صدمة» انتفاضة الحجارة والصواريخ، شأنها شأن العديد من الأنظمة والقوى السياسية، العربية والدولية. اكتشف جميع هؤلاء، بحسرة أنهم تسرّعوا في نعي القضية الفلسطينية، والاعتقاد بقدرتهم على فرض أولويات أخرى في مكانها بالنسبة إلى الشعوب العربية، أكانت داخلية أم خارجية. وبما أن التصدّي لمفاعيل هذه الانتفاضة على المستويَين السياسي والفكري في المنطقة العربية، وما تمثّله من تهديد لمسار التطبيع والتطويع، يمثّل هدفاً مشتركاً في ما بينهم، فإن «كتيبة الحمائم» المتخصّصة في الحرب الأيديولوجية، أخذت على عاتقها مهمّة بلورة خطاب الهجوم المضادّ في وسائل إعلام خليجية أساساً. يرتكز هذا الخطاب، بعد اعترافه مضطراً بديمومة القضية الفلسطينية، على فرضية رئيسة، وهي أن مفتاح النجاح في انتزاع «الحدّ الأدنى من الحقوق» من المحتلّين هو الحرص على سلمية النضال الفلسطيني، باعتبارها شرطاً لا بدّ منه للحصول على دعم الرأي العام العالمي، ومخاطبة الرأي العام الإسرائيلي، والحصول على دعمهما لتسوية عادلة «قدر المستطاع». أيّ طرح آخر يعُرف هؤلاء هو ضرب من المزايدة «القومجية» أو الدينية، يندرج في إطار محاولات استغلال القضية الفلسطينية لغايات ومآرب «لا علاقة لها بها». وعند سؤالهم عن فعالية مثل هذه «الاستراتيجية»، وعن مثال واحد لنصر تحقّق لحركة تحرّر وطني على الاستعمار - الذي هو استيطاني وإحلالي في حالتنا -، اعتماداً على النضال السلمي وحده، يلجأون إلى حجّة واحدة: نموذج النضال ضدّ نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. والواقع هو أن ما تُظهره هذه الحجة من جهل مطبق حيال تاريخ النضال المرير، السلمي والمسلّح، ضد نظام «الأبارتايد»، والسياقات الدولية والإقليمية التي خيض فيها، واختلاف جوهره عن ذلك الدائر في فلسطين، يقتضي بعض التوضيحات للردّ على مسعى الاستغلال الرخيص لنضال مُشرق ونموذجي، من قِبَل جهات كانت معادية له أساساً، ولتأكيد صوابية خيارات قوى المقاومة في فلسطين والمنطقة.

الكفاح المسلح في جنوب افريقيا

الكفاح الشعبي السلمي، من تظاهرات وإضرابات ومواجهات جماهيرية مع أجهزة الأمن، كان من بين الأوجه البارزة لنضال «المؤتمر الوطني الأفريقي» ضدّ نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. غير أن هذا النضال ترافق وتلازم مع كفاح مسلّح أطلقه المؤتمر ضدّ هذا النظام منذ سنة 1960، بعد «مجزرة شاربفيل» التي ارتكبتها أجهزة النظام بحق المتظاهرين السلميين. أسّس المؤتمر، بعد المجزرة، ذراعاً عسكرية، هي «رأس حربة الأمة»، وشرع في شنّ هجمات على الأجهزة الأمنية والعسكرية، وعلى مؤسّسات ومعتقلات نظام «الأبارتايد». وبعد استقلال دول أفريقية محاذية لجنوب أفريقيا، كأنغولا وزامبيا وناميبيا وموزامبيق وزيمبابوي، أصبحت للذراع العسكرية مراكز تدريب ومواقع على الحدود تُستخدم كقواعد خلفية لقتال قوات «الأبارتايد». أدّى هذا الأمر إلى تدخلات عسكرية جنوب أفريقية في تلك البلدان، وإلى دعمها في أنغولا مثلاً، لحركة «يونيتا»، التي قادها جوناس سافيمبي، والتي لقيت أيضاً مساندة من الولايات المتحدة وعدد من الدول الأوروبية كبريطانيا وفرنسا، ممّا تسبّب في حرب داخلية دامية ذهب ضحيّتها حوالى مليون إنسان. مزّج المؤتمر الوطني الأفريقي بين أشكال النضال المختلفة، واستخدم الكفاح المسلّح لدعم النضال الشعبي السلمي، وللضغط على نظام «الأبارتايد» لفرض تنازلات سياسية عليه تتيح الوصول إلى الهدف المركزي للحركة الوطنية في جنوب أفريقيا، وهو إلغاء نظام الفصل العنصري والمساواة في الحقوق السياسية والمدنية.

ميزان القوى في الميدان

لم تتأثر الحركة التضامنية مع الشعب الفلسطيني، والتي اجتاحت شوارع العديد من مدن العالم، سلباً، بلجوء فصائل المقاومة إلى سلاح الصواريخ لوقف التطهير العرقي في حيّ الشيخ جراح والقدس. على العكس من ذلك، فإن الهبّة الشعبية العارمة على امتداد الوطن المحتلّ، في القدس وأراضي 1948، والقصف الصاروخي من غزة، والصمود في مواجهة التوحّش الصهيوني، هي التي أجّجت الغضب العارم، وحفّزت الآلاف على التظاهر والاحتجاج، وأحرجت حلفاء إسرائيل في عواصم الغرب، والذين دعموها في بداية المعركة، واضطروا إلى حضّها على وقف إطلاق النار بعد انقضاء الأسبوع الأول من عدوانها. الدول الغربية كانت حليفاً وثيقاً لنظام «الأبارتايد»، وكان بعضها، كالولايات المتحدة، يصنّف «المؤتمر الوطني الأفريقي» منظّمة إرهابية وشيوعية، وهي لم تُغيّر موقفها إلا عندما اقتنعت بأن هذا النظام بات «عبئاً استراتيجياً» بدل أن يكون ورقة قوة استراتيجية في السياق الدولي السائد في أواخر ثمانينيات القرن الماضي وبداية تسعينياته. تقدير هذه الدول لموازين القوى في جنوب أفريقيا، التي كانت دولة نووية آنذاك قبل تخلّيها عن السلاح النووي في أواسط التسعينيات بعد إلغاء «الأبارتايد»، قادها إلى الاستنتاج أن استمرار الصراع، في ظلّ الوقائع الديموغرافية والميدانية، سيفضي إلى انتصار عسكري للأغلبية السوداء، بعد نزاع مروّع مع النظام المذكور، وتهديد مصالحها في هذا البلد والبلدان المجاورة. وقد شكّل انهيار الاتحاد السوفياتي، وتعطّش الولايات المتحدة وشركاتها للحصول على حصّة من ثروات وموارد هذه المنطقة، عاملَين إضافيَّين للدفع نحو تسوية «تاريخية» تُحول دون تغييرات جذرية ناجمة عن استعار الحرب وانتهائها بمنتصر ومهزوم. فرضية أن إسرائيل أضحت «عبئاً استراتيجياً» تناقش اليوم في دوريات أميركية تعكس حوارات النخب المعنيّة بالسياسة الخارجية لهذا البلد، كـ«فورين بوليسي» مثلاً، التي اختار ستيفن والت، وهو أحد كتّابها المعروفين، عنواناً لافتاً لمقاله وهو «آن الأوان لإنهاء العلاقة الخاصة مع إسرائيل»، بعد المواجهة الأخيرة في فلسطين. من الواضح أن والت، الذي يمثّل المدرسة الواقعية في السياسة الخارجية الأميركية، لم يتأثّر سلباً بإطلاق الصواريخ من غزة.

جوهر الصراع في فلسطين

إذا كان الدمج بين مختلف أشكال النضال هو سمة مشتركة بين الحركة الوطنية التحرّرية في فلسطين وتلك التي انتصرت في جنوب أفريقيا، فإن فارقاً مهماً يميّز بينهما، وهو جوهر صراعهما مع نظامَين استعماريَّين يختلفان في الأهداف. مارس نظام «الأبارتايد» أبشع أشكال التمييز العنصري بحق جماهير الأغارقة على مستوى الحقوق الأساسية السياسية والمدنية، وعبر الفصل في أماكن الحياة وعزلهم في معازل (بانتوستانات)، هو استغلّهم كيد عاملة رخيصة، أي دمّجهم من موقع أدنى في الدورة الاقتصادية، مع حرمانهم حقوقهم الدنيا كبشر. لكنه لم يسعَ للاستيلاء على بيوتهم وحقولهم، والقضم التدريجي لفضاءات حياتهم بهدف دفعهم إلى الرحيل. لم يكن التطهير العرقي والتخلّص الكامل من السكّان الأصليين على المدَيين المتوسّط والبعيد هدفاً محورياً لنظام «الأبارتايد». التخلّص من أكبر عدد من الفلسطينيين، والاستيلاء على أكبر مساحة ممكنة من أرضهم، هما الغاية النهائية للمشروع الاستيطاني الإحلالي الصهيوني. جوهر الصراع منذ بدايته هو الأرض. قد يلجأ الصهاينة إلى مختلف أشكال العنف والتنكيل بالفلسطينيين، وبينها الفصل العنصري، لكنها ليست غاية بذاتها. الغاية النهائية هي دفع القسم الأعظم منهم إلى الرحيل، من الأراضي المحتلّة في 1967 ومن تلك التي احتُلّت في 1948. على ضوء هذه الحقائق، فإن هدف النضال الوطني الفلسطيني هو مقاومة التطهير العرقي، واستعادة الأرض المغتصَبة، وعودة الحق إلى أصحابه مهما طال الزمن. مَن يُرد مخاطبة مجتمع المستوطنين الذي يزداد فاشيّةً بحسب تقدير الكثيرين من أبنائه، لإقناعه بفضائل التعايش، فهو يُضيّع وقته. موازين القوى تتحوّل، وقدرة القوى الغربية على السيطرة تتراجع، والانقسامات في صفوف دولة العدو تتعمّق، وقدرات أطراف محور المقاومة تتطوّر، ويتأكد هذا الأمر بعد كلّ جولة صراع مع العدو. وكما أدّت وقائع الميدان أولاً إلى تأمين الشروط المناسبة لهزيمة نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، فإن تحوّلات الميدان في فلسطين والإقليم ستُنتج الظروف الملائمة لمحو آثار الهمجية عنها.

تقرير

سيطُل نتنياهو الرئيس الفعلي للحكومة إلى حين إعلان «الكنيست» ثقته بالحكومة الجديدة (أ ف ب)

على رغم وعورة الطريق الذي سيسلكه لمنع نيل الائتلاف الحكومي المعارض له، الثقة، لا يبدو أن بنيامين نتنياهو سيستسلم سريعاً، بقدر ما سيبذل قصارى جهده لإطاحة التشكيلة الجديدة، سواءً من داخل «الكنيست» عبر محاولة سحب البساط من تحتها، أو من خارجه من خلال السعي إلى فرض حالة طوارئ تطيح مسار «الثقة» برمّته. في كلتا الحالتين، يظهر هدف نتنياهو صعب التحقّق، لينفتح، في حال فشله بالفعل، الباب على نهاية حياته السياسية ودخوله السجن الذي فعل كلّ شيء ليفرّ منه. مع ذلك، وحتى لو تحقّق هذا الهدف، فإن الحكومة الجديدة لن تُعمّر كثيراً، بل إن سقوطها متوقّع سريعاً جدّاً، لتعود الأزمة الداخلية وتتجدّد فصولاً

إعلان «حكومة التغيير» في إسرائيل: نتنياهو لم يسقط بعد

يحيى دبوق

أعلن رئيس حزب «يشد عتيد»، يائير لبيد، المكلّف تشكيل الحكومة الإسرائيلية، أنه نجح في الاتفاق على ائتلاف حكومي، مع ثمانية أحزاب متباينة أيديولوجياً، وذلك في اللحظات الأخيرة من المهلة القانونية المعطاة له للإعلان عن اتفاق تشكيلها. إلا أن الإعلان عن الاتفاق، كما إعلام الرئيس الإسرائيلي به، لا يعنيان أن الحكومة تشكّلت بالفعل، وأن بنيامين نتنياهو سقط سياسياً، ويتّجه من الآن إلى السجن، الذي عمل طويلاً على الحؤول دون دخوله. في الوقت نفسه، لا يعني الاتفاق على التشكيل أن عقبات كبيرة جدّاً تعترض طريق الحكومة الجديدة، وإن كانت تلك هي الفرضية الأكثر ترجيحاً بحسب المؤشّرات الحالية. لكن إلى حين سماع صوت مطرقة رئيس «الكنيست»، معلناً انتهاء جلسة الثقة، وأن الائتلاف الجديد برئاسة خصوم نتنياهو نال الثقة، لا يمكن الحديث بشكل قطعي عن حكومة مقبلة، ما يعني، أقلّه نظرياً، أن أمل نتنياهو لا يزال موجوداً، وإن كان محدوداً، وهو ما سيعمل عليه في الفترة المقبلة، إلى حين نيل الثقة.

موعد انعقاد جلسة «الكنيست» لإعطاء الثقة تُحدّد مبدئياً يوم الاثنين المقبل، أي أن أياماً قليلة تفصل نتنياهو عن سقوطه المفترض سياسياً وشخصياً. لكن خياراته، وإن وجب التشديد على أنها محدودة، يتعذّر في المقابل نفيها، وخاصة أنه سيعمل كلّ ما بإمكانه، وربما سيحاول أيضاً ما ليس بإمكانه، سواء لمنع التصويت بالثقة، أو لخرقه عبر استمالة أعضاء «كنيست» من أجل التصويت ضدّ خيارات أحزابهم. وتعذّر الثقة أو سقوطها يعني إعادة تفويض تشكيل الحكومة إلى الرئيس الإسرائيلي، الذي عليه أن يقرّر إن كان سيرسل التفويض إلى «الكنيست» ليتمّ التوجّه لاحقاً إلى انتخابات خامسة، أو سيعلن مباشرة التوجّه إليها، وهو ما يراهن عليه نتنياهو. لكن هل ينجح؟ الفرضيات قائمة نظرياً، لكنها عملياً صعبة التحقّق.

وفقاً للقانون الإسرائيلي، تتشكّل الحكومة لدى نيلها الثقة، فيما تُنقى الحكومة المستقيلة أو المنتهية ولايتها بكامل صلاحياتها تقريباً، ما لم تَنَل الحكومة الجديدة ثقة «الكنيست»، أي أن نتنياهو سيظلّ الرئيس الفعلي للحكومة الإسرائيلية إلى حين إعلان «الكنيست» ثقته بالحكومة الجديدة، التي قرّر الائتلاف المعارض أن تكون برئاسة حزب «يمينا»، نفتالي بينت، لعامَين مقبلَين، ومن ثمّ ليائير لبيد. وللحؤول دون نيلها الثقة، على نتنياهو أن يعمل على هدفين اثنين في مسارَين متوازيَين، من شأن كلّ منهما الإفضاء إلى انتخابات خامسة جديدة، تضمن له فترة بقاء على كرسيّ رئاسة الوزراء لا تقلّ عن ثلاثة أشهر حتى موعد الانتخابات، ومن ثمّ فترة أخرى في أعقاب الإعلان عن نتائجها، إلى حين تشكيل الحكومة الجديدة ونيلها الثقة. وهو يأمل، بطبيعة الحال، أن تتحقّق له الأغلبية في الانتخابات المقبلة، بما يخوّله تولّي مهمّة التشكيل، ومن ثمّ النجاح في التأليف ونيل الثقة.

بحسب القانون الإسرائيلي، تتكفي أغلبية من يشاركون في التصويت كي تنال الحكومة الثقة المطلوبة، أي أنه لا ضرورة لضمان تصويت 61 عضواً من أصل 120 هي كامل مقاعد «الكنيست»، كي تكون الثقة مُحقّقة. في المقابل، لإسقاط الثقة، يطلب القانون أغلبية محدّدة هي 61 عضواً. كان واضحاً، حتى ما قبل مساء أمس، أن الجانبين، أي كتلة «مع نتنياهو» وكتلة «ضدّ نتنياهو»، لا تحوزان غالبية الـ61 عضواً. لكن كتلتَي فلسطينيّي عام 1948 (10 مقاعد) انقسمتا في الموقف؛ إذ ذهبت «القائمة العربية الموحّدة» برئاسة منصور عباس (أربعة مقاعد) إلى التوقيع على اتفاق الائتلاف الذي ستكون شريكة فيه، فيما أعلنت «القائمة المشتركة» برئاسة أيمن عودة معارضتها إيّاه، ونيّتها التصويت ضدّه. وعليه، ستكون لدى كتلة نتنياهو (52 عضواً) فرصة نظرية للنجاح في إسقاط الثقة، وذلك عبر استمالة ستة أعضاء من الكتلة المقابلة، التي يبلغ عديدها 58، إن امتنعت «القائمة المشتركة» عن التصويت أو تغيّبت عن الجلسة، أمّا في حال شاركت فيها وصوّتت الائتلاف الوليد 59 عضواً: 52 مؤيداً

> الحكومة الإسرائيلية الجديدة آيلة إلى السقوط بمجرّد تشكيلها

> 61 عضواً. كان واضحاً، حتى ما قبل مساء أمس، أن الجانبين، أي كتلة «مع نتنياهو» وكتلة «ضدّ نتنياهو»، لا تحوزان غالبية الـ61 عضواً. لكن كتلتَي فلسطينيّي عام 1948 (10

ستكون الحكومة الجديدة برئاسة نفتالي بينت، لعامَين مقبلَين، ومن ثم لبائير لبيد (أ ف ب)

لنتنياهو، وعضو واحد استُميل من حزب «يمينا»، إضافة إلى ستة أعضاء من «القائمة المشتركة». في المقابل، من المفترض أن تنال «حكومة التغيير» أصوات 61 عضواً، تكفي في ذاتها لنيل الثقة، علماً أن موقف عضو «المشتركة»، أحمد الطيبي، غير حاسم في المعارضة، إذ قد يمتنع في نهاية المطاف عن التصويت، ما يزيد من تعقيد مهمّة نتنياهو. الخلاصة أن النتيجة التي تتساوق ومصلحة الأخير، صعبة جدّاً، ودونها عقبات، ومن غير المعلوم إن استطاع استمالة أعضاء «كنيست»، ضمن فرضيات حسابية، أن تسمح «المشتركة» أو عدد من أعضائها بأن لا ينال ائتلاف بينت - لابيد الثقة، بالنظر إلى أن هدف إسقاط نتنياهو متقدّم لدى القائمة، أو لدى عدد من أعضائها، على ما سواه.

في المسار الآخر الذي يضمن لنتنياهو تأجيل التصويت على الثقة، ومن ثمّ بلورة واقع جديد يدفع جزءاً من الكتلة المقابلة إلى الانشقاق والالتحاق به، هو التسبّب بحالة طوارئ في إسرائيل، مبنيّة على مواجهة تهديد أمني أو عسكري داهم يمنع انعقاد «الكنيست»، وهي حالة قد تتحقّق عبر التسبّب بمواجهة عسكرية ما على جبهة من جبهات التهديد ضدّ إسرائيل، أو تلفّق تصعيد في إحداها، يتبعه تعاظم في مستوى التصعيد يجبر «الكنيست» على تأجيل نيل الثقة، ويشوّش على الائتلاف نفسه نتيجة المواجهة، التي ستدفع الإسرائيليين إلى الاصطفاف خلف اليمين، ما سيؤثّر على مواقف عدد من الأحزاب المؤتلفة حالياً ضدّ نتنياهو، والتي ستكون مضطرة، والحال هذه، إلى مجاراة جمهورها، والانسحاب من أيّ تكتّل مضادّ لزعيم «الليكود». حالة كتلك ستتسبّب بـ«فرط» جلسة الثقة، ومن ثمّ التوجّه إلى انتخابات جديدة. هذا السيناريو تبدو حظوظه ممكنة، وهو تحقّق بالفعل خلال المواجهة الأخيرة مع قطاع غزة، حيث أجبر بينت على التراجع عن التزاماته للكتلة المعارضة لنتنياهو، معلناً أن «حكومة التغيير» سقطت، وإن عاد في أعقاب وقف إطلاق النار إلى مسار الاتفاق على الحكومة المذكورة، كما هي الحال عليه الآن. على أن التسبّب بالتصعيد الأمني يبقى في دائرة الاحتمال، وإن كان الأرجح صعوبة تحقيقه؛ إذ يُتوقّع أن تعمد المنظومة الإسرائيلية، بمؤسّساتها السياسية والأمنية والعسكرية، ومعها الحلفاء البعيدون والقريبون، وعلى رأسهم الولايات المتحدة، إلى منع نتنياهو من الدفع نحو مواجهة يُراد منها أن تُحقّق مصالحه الشخصية أوّلاً. بالنتيجة، كلا المسارين يبقيان في دائرة الإمكان النظري، وإن كان نتنياهو سيعمل بما يزيد عن قدرته لتحقيق أحدهما أو جزء من أحدهما، مع الاتكال على ظروف ومتغيّرات قد تستجدّ في أعقابهما.

سلكت الحكومة الإسرائيلية الجديدة، إذاً، طريق التشكّل، التي يُرجّح أن تنال في نهايتها الثقة. لكن إلى حين نيلها الثقة فعلياً، وفقط في حينه، يمكن القول إن حياة نتنياهو السياسية بدأت مسارها باتجاه السقوط، وربما أيضاً باتجاه السجن، الذي فعل كلّ ما استطاع فعله، وإن بطرق ووسائل غير سويّة، وبمعيّة منصبه رئيساً للحكومة طوال الأعوام الماضية، من أجل الفرار منه. أمّا الحكومة المقبلة، برئاسة هذا أو ذاك، فالحديث عنها شأن آخر، لأنها من ناحية فعلية، بعد أن تنال الثقة، تكون قد حقّقت هدفها الرئيسي: إسقاط نتنياهو. أمّا جدول أعمالها للآتي، فهو محلّ خلاف يُقدّر أن يكون كافياً لإسقاطها، وربّما أيضاً فور تشكّلها. وفي حال كهذه، سيكون نفتالي بينت رئيساً لها إلى حين إجراء الانتخابات. باختصار، الحكومة الإسرائيلية الجديدة آيلة إلى السقوط بمجرّد تشكيلها، وإن حقّقت أهمّ ما تشكّلت لأجله: إسقاط نتنياهو.

سوريا

إغراءات أميركية لروسيا: زيادة المعابر مقابل حقول النفط

عادت الولايات المتحدة الأميركية إلى الضغط في اتّجاه افتتاح مزيد من المعابر، تحت لافتة تمرير «المساعدات الدولية» إلى سوريا. وفيما يبدو أن واشنطن لن تمانع، في سبيل ذلك، رفع «الفيتو» عن دخول شركات روسية إلى الحقول النفطية في شمال شرق البلاد، لا يظهر واضحاً إلى الآن إذا ما كان توجّهها هذا جزءاً من استراتيجية للتخلّي عن «حماية» تلك الحقول، أم «مسايرة» مرحلية لموسكو

أيهم مرعي

تُكثّف واشنطن جهودها الدبلوماسية لاستثمار الفترة المتبقيّة من اجتماع مجلس الأمن الخاص بتمديد عملية «المساعدات الدولية» عبر الحدود، بهدف الحصول على موافقة روسية على زيادة عدد المعابر، وعدم حصر «المساعدات» بمعبر حدودي واحد كما هو قائم حالياً. وتحاول الولايات المتحدة، من أجل ذلك، البعث برسائل إيجابية باتجاه روسيا، من خلال الإعلان عن إلغاء الترخيص الممنوح للشركة الأميركية «دلتا كريسنت إنرجي»، التي تستثمر وتسوّق النفط في المناطق الخاضعة لسيطرة «قسد»، شمال شرق سوريا. وينبئ تحرّك واشنطن الأخير بأن إدارة الرئيس جو بايدن ربّما تكون في صدد التخلّي عن «حماية» حقول النفط، توازياً مع محاولة تزخيم الجهود السياسية الدولية، والاستمرار في ممارسة الضغوط القصوى سياسياً واقتصادياً على الحكومة السورية لدفعها نحو تقديم مزيد من التنازلات. وعلى هذا الأساس، تسعى واشنطن إلى تقديم إغراءات لموسكو لثنيها عن قرار «فيتو» جديد بخصوص رفع عدد المنافذ الحدودية. ويظهر الاهتمام الأميركي بملفّ «المساعدات»، بشكل واضح، من خلال الإعلان عن زيارة للسفيرة الأميركية لدى الأمم المتحدة، ليندا غرينفيلد، إلى تركيا، ونيّتها زيارة الحدود بين لواء اسكندرون وإدلب، لبحث الملفّ المذكور.

وفي هذا السياق، تؤكّد مصادر سورية مطّلعة، لـ«الأخبار»، أن «شركة دلتا كريسنت إنرجي» تلقّت إشعاراً بوقف أنشطتها في سوريا في مدّة لا تتجاوز نهاية الشهر الجاري، بعد إلغاء قرار استثنائها من العقوبات من «مكتب مراقبة الأصول الأجنبية الأميركية». وتتوقّع المصادر أن «تلجأ الإدارة الذاتية الكردية إلى شركات نفط روسية لتعويض الفراغ الذي ستتركه الشركة الأميركية (...) وقد بدأت شركات بالعمل فعلاً في حقول النفط في رميلان، شمال شرق محافظة الحسكة». وتلفت المصادر إلى أن «العديد من الشركات الروسية كانت تعمل في هذه الحقول في فترة ما قبل الحرب (...) ومن المتوقّع عودتها إلى المنطقة قريباً، في ظلّ تغاضٍ أميركي»، مُستبعدةً، في الوقت نفسه، «انسحاباً أميركياً من حقول النفط في الحسكة ودير الزور، إلّا في حال وجود اتفاق مع الجانب الروسي». وتدعم تلك المعلومات تصريحات صدرت في شهر آب الفائت، لرئيس «الإدارة الذاتية»، حامد المهباش، كشف فيها أن «الذاتية» بصدد «دراسة طلبات لشركات روسية وأميركية، بهدف الاستثمار في مجال الخدمات المختلفة». وستمثّل العودة الروسية إلى حقول النفط خطوة مهمة نحو استفادة الحكومة السورية من إنتاج هذه الحقول، خصوصاً مع استمرار وجود الموظّفين الحكوميين في غالبيتها. وسيساعد الوجود الروسي هناك ــ إن تحقّق ــ في وقف جزئي لعمليات تهريب النفط وسرقته، وتحويل حركة التجارة النفطية من الحدود باتجاه الخارج، إلى اتّجاه الداخل السوري، ما سيؤدّي إلى تحسّن واقع الخدمات في عموم البلاد.

> تلقّت شركة نفط أميركية في مناطق «قسد» إشعاراً بوقف أنشطتها قبيل نهاية الشهر الجاري

وتُقلت وسائل إعلام كردية عن مصدرَين مطّلعَين أن «قرار إدارة بايدن عدم تمديد قرار الإعفاء من العقوبات الأميركية بحقّ شركة النفط دلتا كريسنت إنرجي، التي تنشط في شمال شرق سوريا، مبنيّ على أمل أن تتمكّن بلاده من التفاوض مع روسيا على قنوات رئيستَين لإدخال المساعدات إلى البلاد مقابل الانسحاب من حقول النفط»، فيما قال مصدر في الإدارة الأميركية، لموقع «مونيتور» الأميركي، إن الرئيس بايدن «لديه سياسة تجاه سوريا، وهذه السياسة هي أننا لسنا في سوريا من أجل النفط، نحن في سوريا من أجل الناس». وأضاف المصدر في الإدارة: «لدينا حملة ضدّ تنظيم داعش، ونركّز بشكل كبير على تقديم المساعدة الإنسانية، ويشمل ذلك السعي لإقناع روسيا بالتخلّي عن حقّ الفيتو، والسماح بدخول مساعدات الأمم المتحدة عبر معبر اليعربية الحدودي مع العراق، والعمل مع تركيا لتخفيف الأزمة الإنسانية في محافظة إدلب». وتابع المصدر أن «الأمر بسيط ومعقول، قد يكون وقف عمليات دلتا كريسنت إنرجي بمثابة حافز لروسيا لتخفيف معارضة السماح للأمم المتحدة بمساعدة شمال شرق سوريا عبر العراق».

«قسد» توقف التجنيد الإجباري في منبج

أمهلت العشائر العربية في مدينة منبج وريفها قيادة «قسد» حتى يوم غدٍ، لتنفيذ مطالب العشائر كاملة، مقابل وقف الاحتجاجات والتظاهرات، التي أودت بحياة خمسة مدنيين برصاص «قسد». وحدّدت العشائر مطالبتها بـ«قيام الإدارة الذاتية بعقد صلح مع أهالي الشهداء وفق شروطهم ومطالبهم، مع علاج الجرحى على نفقتها». كما طالبت بـ«توفير المحروقات والغاز المنزلي والإسمنت بسعر مقبول، وفصل الفاسدين، وعدم ملاحقة أو اعتقال أيّ شخص شارك في التظاهرات». وشهد يوم أمس اجتماعاً موسّعاً بين قيادة «قسد» والعشائر، انتهى ببيان مشترك نصّ على «إيقاف العمل بقرار التجنيد الإجباري في منبج وريفها، وإحالته إلى الدراسة والنقاش، مع إطلاق سراح جميع المعتقلين في الأحداث الأخيرة». وأعلن البيان «تشكيل لجان للتحقيق في حيثيّات الحالات التي تمّ فيها إطلاق النار، ومحاسبة كلّ من كان ضالعاً فيها». وشهدت مدينة منبج، خلال الأيام الثلاثة الفائتة، احتجاجات واسعة ضدّ سياسة «قسد»، واجهتها الأخيرة بالعنف، في ظلّ رفضها مقترحاً روسياً بدخول الشرطة العسكرية الروسية والجيش السوري إلى المدينة لإعادة الاستقرار إليها، وفق ما نقلت وسائل إعلام مقرّبة من «قسد».

(الأخبار)

اليمن

غريفيث يجترّ المبادرات: وقف معركة مأرب أولوية

تحاول واشنطن ثني موسكو عن قرار «فيتو» جديد ضدّ رفع عدد المنافذ الحدودية (أ ف ب)

صنعاء ـ رشيد الحداد

في ظلّ ثبات صنعاء على موقفها المطالب بوقف العدوان ورفع الحصار قبل الدخول في مفاوضات سياسية، عاد الحراك الدولي والإقليمي مرّة أخرى إلى الواجهة، بعد أسابيع من انتكاسة ديبلوماسية مُنيت بها جهود المبعوث الأميركي إلى اليمن، تيم ليندر كينيغ، الذي حاول فرض مبادرة تطالب صنعاء بإيقاف العمليات العسكرية في مأرب، ووقف الهجمات على الأراضي السعودية، مقابل السماح بدخول سفن الوقود إلى ميناء الحديدة، والسماح باستئناف الرحلات الجوية من مطار صنعاء الدولي بشرط خضوعها للتفتيش من قِبل التحالف السعودي - الإماراتي. وهو ما رفضته صنعاء باعتباره محاولة للمقايضة بالملفّ الإنساني.

وعلمت «الأخبار»، من مصادر سياسية مطلعة، أن المبعوث الأممي إلى اليمن، مارتن غريفيث، عاد إلى صنعاء الأحد الماضي بعد قطيعة دامت عاماً كاملاً، حاملاً خطّة جديدة مكوّنة من أربعة بنود اشتُقّت من «الإعلان المشترك» الذي طرحته الأمم المتحدة في نيسان 2020، مستثنية بعض القضايا الإشكالية والعالقة. ووفقاً للمصادر، فإن خطّة غريفيث تضمّنت فتح مطار صنعاء، وتخفيف القيود على حركة الواردات القادمة إلى ميناء الحديدة، ووقفاً شاملاً لإطلاق النار، والعودة إلى المشاورات السياسية. على رغم ذلك، تشير المصادر إلى أن المبادرة تستبطن محاولة التفاف على مطالبة صنعاء بوقف العدوان ورفع الحصار أوّلاً قبل الخوض في مشاورات سياسية، كونها تضع وقف إطلاق النار في مقدّمة الخطوات الواجب اتّخاذها، ما يشير إلى أن الهمّ الرئيس للقوى الغربية لا يزال منحصراً في وقف معركة مأرب، بهدف الحيلولة دون سقوط المدينة بيد الجيش اليمني و«اللجان الشعبية».

وكان زعيم حركة «أنصار الله»، عبد الملك الحوثي، وصف، خلال لقائه الأحد الماضي غريفيث، محاولة الربط بين الملفّ الإنساني والملفّات ذات الطابع العسكري أو السياسي بأنها «معادلة غير مقبولة»، مطالباً الأمم المتحدة باتّخاذ موقف صريح أمام هذا الاستحقاق بدلاً من «التماهي مع دول العدوان»، و«أن تقف إلى جانب الشعب اليمني لإدخال الغذاء والدواء والوقود إليه، كحقّ إنساني تقرّه الشرائع كافة، من دون مقايضة

> وصفت «أنصار الله» الربط بين الملفّات الإنسانية والسياسية بـ«المعادلة غير المقبولة»

أو ابتزاز». وشدّد على أن ذلك يمثّل «المدخل الحقيقي لمعالجة كلّ الملفّات»، منبّهاً «تحالف العدوان إلى أنه إذا كان يظنّ أن إمعانه في حصار الشعب اليمني سيقوّي من موقفه فهو واهم»، منتقداً طريقة الأمم المتحدة في التعامل مع الملفّ الإنساني، وتغاضيها عن «الطريقة الابتزازية» التي يمارسها «التحالف».

على خطّ موازٍ، قادت وزيرة الخارجية السويدية أن كريستين ليندا، ومبعوث السويد لدى اليمن بيتر سيمباني، تحرّكات ديبلوماسية بين الأطراف اليمنين خلال الأيام الماضية، لبحث الوضع الإنساني ووقف إطلاق النار وإعادة العملية السياسية. وخلال زيارتها العاصمة العُمانية مسقط، الأربعاء، التقت الوسيط العماني، حيث شدّدت على أن «وقف إطلاق النار هو الإجراء الإنساني الأكثر أهمية، ويجب على الأطراف التعامل مع الأمم المتحدة من دون شروط مسبقة، ويجب أن تنتهي الحرب». وخلال لقاء جمعها برئيس وفد صنعاء المفاوض، محمد عبد السلام، دعا الأخير إلى رفع الحصار الجائر عن الشعب اليمني، معتبراً أن «عدم الجدّية في بتّ المتطلّبات الإنسانية، أثبت عدم الجدّية في غيرها».

في المقابل، اتّجهت حكومة الرئيس المنتهية ولايته، عبد ربه منصور هادي، خلال الأيام الماضية، إلى موسكو، لطلب تدخّل روسي في «إحلال السلام» في اليمن. وقام وزير خارجية حكومة هادي، أحمد عبيد بن دغر، بزيارة لموسكو مطلع الأسبوع الجاري، وذلك عقب اعتراض روسيا في مجلس الأمن على عدد من البيانات التي ترجّح كفّة «التحالف»، الذي عقد سفراؤه في اليمن، أيضاً، الثلاثاء الفائت، لقاءات مع مبعوث الرئيس الروسي إلى الشرق الأوسط، ميخائيل بوغدانوف، في محاولة لإعادة «تصويب» الموقف الروسي بما يخدم مصلحة العدوان.

من جهة أخرى، وعلى رغم تعهّد الأمم المتحدة، مطلع الأسبوع الجاري، برفع القيود المفروضة على شحنات الوقود القادمة إلى ميناء الحديدة، والسماح للسفن المحتجَزة من قِبل «التحالف» بالدخول إلى الميناء، بعدما أعلنت حكومة هادي، الثلاثاء، إعطاء الضوء الأخضر لذلك، نفت شركة النفط في صنعاء ومؤسّسة موانئ البحر الأحمر في الحديدة وصول أيّ سفن، واكدتا عدم تلقّيهما بلاغات بالسماح للسفن المحتجَزة بالدخول.

وفيات

ذكرى

تسليماً بقضاء الله وقدره نَنْعَى إليكم وفاة الغالي المرحوم
المهندس
بسام أحمد نبيه بك الأسعد

زوجته: إكرام ناصر
شقيقة: المرحوم عدنان أحمد نبيه بك الأسعد
أولاده: الدكتور مهند الأسعد (زوجته المحامية هنادي الشبير)
المرحوم نبيه الأسعد (زوجته الكاتب بالعدل مايا بيضاوي)
الدكتورة تالا الأسعد (زوجها الدكتور طارق عبدالله)
ديما الأسعد
وبمناسبة مرور ثلاثة أيام على رحيله سيُقام مجلس عزاء حسيني عن روحه الطاهرة عصر اليوم الخميس 2021/6/3 الساعة الخامسة في منزل العائلة الكائن خلف محطة العاقبية.
للفقيد الرحمة ولكم الأجر والثواب
الأسفون: آل الأسعد وآل ناصر وعموم أهالي بلدة البيسارية
الرجاء الالتزام بضرورات الوقاية

إنَّا لله وإنَّا إليه راجعون
يمزيد من الرضى والتسليم بقضاء الله تعالى
تَنْعَى «جمعية البرّ والإحسان الإسلامية لأبناء جباع»
المرحوم سامي طارق حلال
حفيد أمين صندوق جمعية البرّ والإحسان الإسلامية لأبناء جباع الحاج عبد العزيز كركي
تتقدّم الجمعية من عائلة الفقيد وعائلة آل كركي الكريمة باسمى آيات العزاء.
رحم الله الفقيد وأسكنه فسيح جنّاته
جمعية البرّ والإحسان الإسلامية لأبناء جباع

إعلانات رسمية

إعلان
تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض لإنشاء قاعة اسمنتية لزوم تركيب محطة نقالة من نوع هيوندای 20/66 -15 ك.ف – 20 م.ف.أ. بالإضافة الى مستوعب جاهز بحتوي على خلايا التوتر المتوسط في محطة بكاسين الرئيسية، موضوع استدراج العروض رقم ث4ع/10586 تاريخ 2019/10/2، قد مددت لغاية يوم الجمعة 2021/7/9 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.
يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان - امانة السر - في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه، مبنى كهرباء لبنان – طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره 150 000/ل.ل.
علماً بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الاحوال تقديم عروض جديدة أفضل للمؤسسة.
تسلم العروض باليد الى أمانة سر كهرباء لبنان - في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه.

بيروت في 27 أيار 2021
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 409

إعلان
تعلن شركة كهرباء لبنان الشمالي المغفلة – القابضة عن استدراج للعروض لنقل مادة الفيول أويل بالصهاريج الى معمل الحريشة لمدة سنة، وذلك وفق المواصفات الفنية والشروط الادارية المحددة في دفتر الشروط الذي يمكن الحصول على نسخة عنه لقاء ثلاثمائة الف ليرة لبنانية (تضاف TVA) من دائرة الشؤون المشتركة في مركز الشركة في البحصاص ما بين الساعة 8 صباحاً و12 ظهراً من كل يوم عمل.
تقدم العروض في أمانة السر في القابضة – البحصاص.
تنتهي مدة تقديم العروض يوم الاثنين الواقع فيه 21 حزيران 2021 الساعة 12 ظهراً ضمناً.

مدير القابضة
المهندس عبد الرحمن مواس
التكليف 423

إعلان صادر عن دائرة تنفيذ النبطية
برئاسة القاضي أحمد مزهر
إلى المنفذ عليه شارل ادولف كتافاكو من بريقع ومجهول محل الاقامة، وعملاً باحكام المادة 409 أ.م.م. تنبئك هذه الدائرة بأن لديها بالمعاملة التنفيذية رقم 2021/136 والمتكونة بين طالب التنفيذ احمد عز الدين بوكالة المحامية رفيقة كجك وبينك انذاراً تنفيذياً بموضوع القرار الصادر عن محكمة بداية النبطية بالرقم 27/ش/2020 تاريخ 2020/2/25 والمتضمن عدم قابلية العقار رقم 712 بريقع للقسمة العينية وبالتالي طرحه للبيع بالمزاد العلني وفقاً لسعر الطرح البالغ تسعة وستون مليون وخمسماية وثمانون الف ليرة لبنانية.
وعليه تدعوك هذه الدائرة للحضور اليها شخصياً او بواسطة وكيل قانوني لاستلام الانذار ومرفقاته تحت طائلة متابعة التنفيذ بحقك اصولاً بانقضاء 20 يوماً تلي النشر مضافاً اليها مهلة الانذار.

مأمور التنفيذ
فاطمة سلهب

إعلان
أمانة السجل التجاري في البقاع
تعديل اسم محل تجاري
بناء للطلب تاريخ 2021/5/31 تقرر تعديل الاسم التجاري للتاجر المعروف باسم: «سليمان للبترول – SLEIMAN PÉTROLEUM» المسجل تحت رقم 2011/400305 البقاع ليصبح: «لين للبترول – LYN PÉTROLEUM».
لكل ذي مصلحة الاعتراض خلال عشرة ايام من تاريخ النشر.

أمين السجل التجاري في البقاع
محمد عامر

خلاصة حكم
صادر عن محكمة الجنايات في بيروت
القاضي سامي صدقي
بالصورة الغيابية.
لقد حكمت هذه المحكمة بتاريخ 2021/4/28 على المتهم علي منذر زعيتر سجل 24/ريحا جنسيته لبناني محل اقامته الفنار الزعيترية قرب مستشفى البيطار والدته اعتدال عمره 1980 اوقف غيابياً بتاريخ 2020/2/18 بالعقوبة التالية اشغال شاقة مؤبدة وخمسين مليون ليرة غرامة.
وقفاً للمواد 125 مخدرات من قانون العقوبات.
لارتكابه جناية مخدرات
وقررت اسقاطه من الحقوق المدنية وعينت له قيماً لادارة امواله طيلة مدة فراره.
في 2021/4/28
رئيس محكمة الجنايات في بيروت
القاضي سامي صدقي
التكليف 417

خلاصة حكم
صادر عن محكمة الجنايات في بيروت
(الرئيس صدقي) بالصورة الغيابية.
لقد حكمت هذه المحكمة بتاريخ 2021/4/28 على المتهم عبد الله حسين اسماعيل سجل 76/186 بريتال جنسيته لبناني محل اقامته بريتال والدته نديمة عمره 1968 اوقف غيابياً بتاريخ 2019/1/10 وهو فار بالعقوبة التالية اشغال شاقة مؤبدة وخمسين مليون ليرة غرامة.
وقفاً للمواد 125 مخدرات من قانون العقوبات.
لارتكابه جناية مخدرات
وقررت اسقاطه من الحقوق المدنية وعينت له قيماً لادارة امواله طيلة مدة فراره.
في 2021/4/28
رئيس محكمة الجنايات في بيروت
القاضي سامي صدقي
التكليف 417

خلاصة حكم
صادر عن محكمة الجنايات في بيروت
(الرئيس صدقي) بالصورة الغيابية.
لقد حكمت هذه المحكمة بتاريخ 2021/4/28 على المتهم وائل احمد عبد الله جنسيته سوري محل اقامته مجهول الاقامة والدته انيسة عمره 1993 اوقف غيابياً بتاريخ 2020/12/17 بالعقوبة التالية اشغال شاقة مؤبدة وخمسين مليون ليرة غرامة.
وقفاً للمواد 125 مخدرات من قانون العقوبات.
لارتكابه جناية مخدرات
وقررت اسقاطه من الحقوق المدنية وعينت له قيماً لادارة امواله طيلة مدة فراره.
في 2021/4/21
رئيس محكمة الجنايات في بيروت
القاضي سامي صدقي
التكليف 417

خلاصة حكم
صادر عن محكمة الجنايات في بيروت
(الرئيس عقيقي) بالصورة الغيابية.
لقد حكمت هذه المحكمة بتاريخ 2021/4/13 على المتهم محمد حمدو النجار جنسيته سوري محل اقامته مخيم شاتيلا – حي فرحات والدته خديجة عمره 1973 اوقف غيابياً بتاريخ 2020/9/3 بالعقوبة التالية اشغال شاقة مؤبدة ومائة مليون ليرة غرامة.
وقفاً للمواد 125 مخدرات و86 صيدلة من قانون العقوبات.
لارتكابه جناية مخدرات
وقررت اسقاطه من الحقوق المدنية وعينت له قيماً لادارة امواله طيلة مدة فراره.
في 2021/4/14
الرئيس
عنه القاضي ميراي ملاك
التكليف 417

إعلان
تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض لتلزيم أعمال الصيانة الدورية والطارئة على خطوط النقل الهوائية، موضوع استدراج العروض رقم ث4ع/4845 تاريخ 2020/7/9، قد مددت لغاية يوم الجمعة 2021/6/25 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.
يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان - أمانة السر - في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه، مبنى كهرباء لبنان – طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره 300 000/ل.ل.
علماً بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الاحوال تقديم عروض جديدة أفضل للمؤسسة.
تسلم العروض باليد إلى أمانة سر كهرباء لبنان - في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه.

بيروت في 1 حزيران 2021
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 428

إعلان
إن بلدية شكا تعلن عن رغبتها في اجراء مناقصة عامة بطريقة تقديم العروض وذلك لتلزيم اشغال انشاء ملعب بلدي في منطقة شكا.
فعلى الراغبين بالاشتراك ان يقدموا عروضهم مباشرة الى قلم البلدية قبل الساعة الثانية عشر من اخر يوم عمل بسبق التاريخ المحدد لاجراء المناقصة أي قبل الساعة الثانية عشر من ظهر يوم الجمعة الواقع في 2021/6/25 ويمكن الاطلاع على دفتر الشروط الخاص بهذه المناقصة في قلم البلدية ويمكن الحصول عليه مقابل مبلغ وقدره 5,000,000/ل.ل. فقط خمسة ملايين ليرة لبنانية لا غير.
تجري المناقصة في تمام الساعة الثانية عشر من ظهر يوم الاثنين الواقع في 2021/6/28.
شكا في 2021/5/18
رئيس بلدية شكا
فرج الله اسكندر كفوري

إعلان عن وضع جداول التكليف الأساسية قيد التحصيل
يعلن رئيس بلدية بيت الشعار والحضيرة عن وضع جداول التكليف الأساسية لكافة الرسوم البلدية عن عام 2021 قد التحصيل عملاً بنص المادة 104 من قانون الرسوم البلدية رقم 88/60 ويلفت النظر الى ما يلي:
أولاً: عملاً بنص المادة 106 من قانون الرسوم البلدية رقم 88/60 على المكلفين المبادرة فوراً الى تسديد الرسوم البلدية المتوجبة عليهم خلال مهلة شهرين من تاريخ الاعلان في الجريدة الرسمية.
ثانياً: عملاً بنص المادة 109 من قانون الرسوم البلدية رقم 88/60، تفرض غرامة تاخير وقدرها 2% (إثنان بالمئة) عن كل شهر تاخير عن المبالغ التي لم تسدد خلال المهلة المبينة في البند الأول اعلاه، ويعتبر كسر الشهر شهراً كاملاً.

رئيس بلدية بيت الشعار والحضيرة
أديب سلمون ميلاد
التكليف 415

إعلان للمرة الثانية
يُعلن رئيس بلدية سن الفيل، عن رغبة البلدية بتلزيم الألبسة الشتوية والصيفية والتجهيزات للعناصر والفئات التي تكسى على نفقة بلدية سن الفيل لشتاء وصيف 2021، باجراء مناقصة عامة بطريقة تقديم الأسعار وفقاً لدفتر شروط خاص وضع لهذه الغاية، يمكن الاطلاع عليه في البلدية ضمن اوقات الدوام الرسمي.
* آخر مهلة لقبول العروض: الساعة الثانية عشرة من ظهر نهار الخميس الواقع في 2021/6/17.
* موعد التلزيم: الساعة الثانية عشرة من ظهر نهار الجمعة الواقع في 2021/6/18.
سن الفيل في 2021/6/1
رئيس بلدية سن الفيل
نبيل كحاله
التكليف 426

إعلان
لأمانة السجل العقاري الأولى في الشمال
طلب محمد عبد القادر خالد الاسمر بالاصالة عن نفسه سند بدل ضائع بالعقار 1745 المقسم 9 بساتين طرابلس.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري بالتكليف

إعلان
لأمانة السجل العقاري الأولى في الشمال
طلب عبد المجيد علي سيد أحمد بصفته احد ورثة سليمة محمد عبيد اللاذقاني (هي نفسها سليمة محمد عبيد اللاذقاني حسب افادة توحيد الاسم) سند بدل ضائع للعقار 557 الحدادين.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري بالتكليف

إعلان
لأمانة السجل العقاري الأولى في الشمال
طلب عباس نجم بالوكالة سند بدل ضائع عن ملكية محمد عمر هرموش بالعقار 7861 زيتون طرابلس.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري بالتكليف

إعلان
لأمانة السجل العقاري الأولى في الشمال
طلب طه عز الدين طه بالاصالة عن نفسه سند بدل ضائع بالعقار 18 المقسم 37 الزاهرية.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري بالتكليف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في بيروت
طلب اسامة عدنان قباني بوكالته عن كل من وفيقه وناديا وفتنة ونجاة احسان الحاووط بالاصالة عن انفسهم وبصفتهم من ورثة احسان مصطفى الحاووط سندات تمليك بدل عن ضائع عن حصص كل من وفيقة وناديا وفتنة ونجاة احسان الحاووط وعن حصة مورثهم احسان مصطفى الحاووط بالقسمين 5 و6 من العقار 443 ميناء الحصن.
للمعترض مراجعه الامانه خلال 15 يوماً
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في بيروت
جويس عقل

إعلان
من أمانة السجل العقاري في الشوف
طلبت ديان فارس السكاف بوكالتها عن سهام حليم معماري سند ملكية بدل عن ضائع في العقار 387 مجدلونا.
للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في الشوف
هيثم طربيه

إعلان
لأمانة السجل العقاري بالكوره
طلب سيمون حرقص بالوكاله عن أحد ورثة انطوان توفيق توما سندات بدل ضائع للعقارات 4/906 و889 و998 و1/906 و896 سبعل.
للمعترض 15 يوماً للمراجعه
أمين السجل العقاري
مارون مقبل

إعلان
لأمانة السجل العقاري بالكوره
طلب المحامي عصام فارس بالوكاله عن أحد ورثة موريس خوام سندي بدل ضائع للعقارين 1201 و1258 مزيارة.
للمعترض 15 يوماً للمراجعه
أمين السجل العقاري
مارون مقبل

استراحة

كلمات متقاطعة 3752

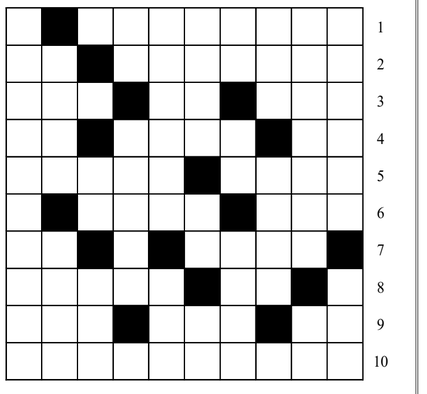

افقيا
1- وزير خارجية عربي راحل – 2- مخرج سينمائي إنكليزي راحل – للإستدراك – 3- معارك دائرة – أمر فظيع – جنس حيات ضخم جداً – 4- من الأمراض – هائل – حرف جر – 5- يصبح الغراب – بلدة لبنانية في قضاء بعلبك – 6- أسف وتحسّر على الماضي – حجج بملكية الأرض – 7- بحر بين اليونان وتركيا – إسم موصول – 8- من الحيوانات – ماركة نظارات – 9- إله – يأتي بعد – لبيب – 10- من شعراء الأمير بشير الشهابي

عمودياً
1- أديب وناقد مصري راحل – حجر منقور – 2- دولة أوروبية – من الحشرات – 3- نظمْ الغرفة – رتبة عسكرية – 4- تستعمله الطيور لبناء أعشاشها – عصى الولد طاعة والده – مدينة لبنانية – 5- من أسواق العرب في الجاهلية – كلمة بمعنى اسكت – للنفي – 6- ماركة ساعات – ريح طيبة – 7- تُقال في لعبة الطاولة – اتجاهي السياسي – 8- إشتدّ الحر مع سكون الريح – تفوّقت على أستاذها – 9- ماركة أحذية رياضية – مراوغ – 10- نادي رياضي لبناني

حلول الشبكة السابقة

افقيا
1- محدود – تين – 2- وجدان – دم – 3- سر – حسني – بي – 4- بد – زرياب – 5- زفس – فو – نما – 6- غزال – أم – ال – 7- متراكم – 8- بر – ار – يموت – 9- كومندور – 10- معبر – الدوّي

عمودياً
1- موسى زغيب – 2- حجر – فزّ – ركع – 3- د د – بساط – وبَ – 4- واحد – أمر – 5- دنس – مزن – 6- نزوات – دا – 7- دير – مريول – 8- تم – ين – أمرد – 9- باماكو – 10- نسيب المتني

sudoku 3752

2				1		8	7	
	7			4			5	
		5	3		8			9
		6		8				2
	8		2	5	1		6	
4					5			
9			5		7	4		
	2			3			8	
	4	1		6				7

شروط اللعبة
هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3751

6	8	7	3	4	5	1	9	2
3	9	5	1	8	2	7	4	6
4	1	2	9	7	6	8	5	3
9	6	8	7	1	3	4	2	5
2	7	4	5	6	8	9	3	1
5	3	1	4	2	9	6	8	7
7	4	9	2	5	1	3	6	8
8	5	3	6	9	7	2	1	4
1	2	6	8	3	4	5	7	9

مشاهير 3752

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

شاعر وروائي ومترجم عراقي يُعتبر من مؤسسي «جماعة كركوك» التي اهتمت بقصائد النثر. من دواوينه الشعرية «صاعداً حتى الينبوع»

5+3+6+5 = 7+11+4+3 = المتمكن في اللغة العربية ■ 8+2+1 = ظفر بالجائزة
■ 9+10 = للندبة
حل الشبكة الماضية: **ريك سانتوروم**

إعداد
نعوم مسعود

ستريمينغ

«غومورا»... المسلسل الإيطالي الذي سحر نابولي والعالم

أحدثت الملحمة الدرامية Gomorrah ثورة في التلفزيون الإيطالي. وأخذت بلبّ شبان نابولي. واستحالت ظاهرة ثقافيّة تسربت إلى اللغة والإعلام والسياسة. والأهم أنها استعادت أعمال الجريمة المنظّمة وصراع العائلات من أروقة البرجوازيّات وشقق الرؤية الأميركيّة (كما في «العرّاب» مثلاً) إلى شوارع الأحياء الفقيرة بشكل أقرب إلى الواقع المعاش. لكن «غومورا» ليس مجرّد مسلسل مافياوي آخر. إنّه قراءة ذكيّة بالكاميرا للصيحة الراسمالية التي تطبّق على حياة المهمّشين وتدفعهم إلى الحصول على ما يسدّ رمقهم من الطريق البديل الوحيد المتوافر: الجريمة والتجارة بالممنوعات. هذه ليست قصّة نابولي وحدها. إنها قصّة الطبقة العاملة في كل مدينة فتكت بها البرجوازيّات المعاصرة: من بومباي إلى ريو، ومن القاهرة إلى لندن

سعيد محمد

روبرتو سافيانو صحافي إيطالي شجاع نشر في 2006 تفاصيل رحلته الشخصية إلى دهاليز الجريمة المنظّمة في مدينته نابولي حيث تتركّز أعمال عصابة الجريمة «كامورا» التي تتحكم بالحياة اليوميّة لأحياء الطبقة العاملة في المدينة وتمتدّ شبكات إمدادها وتجارتها عبر العالم. أصبح كتابه Gomorrah (الاسم تلاعب ذكي على اسمي «كامورا»/ العصابة، وعمورة/ المدينة الفاسدة في التراث التوراتي) أكثر الكتب مبيعاً فور طرحه، وبيعت منه ملايين النسخ، وتُرجم بسرعة إلى عشرات اللغات (بما فيها العربيّة)، ودخلت تعابير منه إلى المعجم الإيطالي بعدما رفع الغطاء عن بعض الأشياء التي لم يكن يعرفها أغلب الإيطاليين، لا سيّما لناحية سيطرة رجال العصابات المنظّمة على مساحات كاملة من أنشطة الأعمال والحياة العامة في نابولي والمنطقة المحيطة بها. لكن الكتاب تسبّب في انزعاج قيادات «كامورا»، وقد تكون صدرت أوامر بتصفية مؤلّفه، ما أجبره على العيش منذ ذلك الحين تحت حماية الشرطة وعدم البقاء في أي عنوان سكني لفترة طويلة.

إثر نجاح «غومورا»، تفرّغ سافيانو للعمل على كتابة نصوص روائيّة ودراميّة تستلهم أجواء الجريمة المنظّمة التي خبرها في نابولي، سرعان ما انتقلت إلى الشاشة. في عام 2008، تعاون مع المخرج الروماني ماتيو غاروني، لكتابة سيناريو فيلم يستلهم «غومورا» بتمويل مشترك بين رأس المال الأميركي الخاص والحكومة الإيطالية والاتحاد الأوروبي، وتم تصويره معظم مشاهده في حي سكامبيا حيث «لو فيلي» مجمّع الإسكان الشعبي على أطراف نابولي الذي كان معقلاً أثيراً لـ«كامورا» وأكبر سوق للمخدرات والأسلحة في أوروبا الغربية. المجمّع كان قد بني بين 1965 و1980 على شكل كتل خرسانيّة ضخمة لإعادة إسكان الأحياء الفقيرة المتهالكة في قلب المدينة القديم: خليط من الإيطاليين البؤساء والمهاجرين الأفارقة والصينيين. المعماريّون الحالمون الذين صمّموا المساحات المشتركة في المجمّع لأغراض تعزيز روح التقارب بين السكان من خلال شبكة من الممرات الضيقة والأنفاق والتعرجات، ساعدوا في الواقع على خلق أجواء مثاليّة للأنشطة غير المشروعة وممارسة مختلف أشكال العنف. فارون وسافيانو رسما على خلفيّة إيقاع الحياة المظلم كسابيبا (بمشاركة كومباراس من سكانه) خمس قصص منفصلة لكنها متشابكة بخيط «كامورا»، وكشفت عن تغلغل الجريمة المنظّمة في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي للمجتمع الإيطالي، ليس فقط بالتحكّم بإدارة العقود الحكوميّة لجمع النفايات في نابولي - حيث مركز عمليات «كامورا» الرئيسي - بل إلى ما هو أبعد من ذلك بكثير، نحو المدن الصناعية الثريّة في شمال البلاد كما الحقول والمزارع في المناطق الريفية في جنوبها.

«غومورا» الفيلم (فاز بالجائزة الكبرى للجنة التحكيم في «مهرجان كان السينمائي» عام 2008) منح إيطاليا فرصة للحصول على نظرة خاطفة على السواد الذي يعشّش في قلبها، ليعود «غومورا» مسلسلاً (أربع مواسم بدءاً من 2014 فيما يتم العمل حالياً على إنتاج موسم خامس وأخير) ليمكّن إيطاليا والعالم من الحملقة ملياً في ذلك السواد.

«الكامورا» نموذج من أنشطة العصابات يختلف بشكل جذري عن المافيا الصقليّة والتمثيلات الأميركيّة الساذجة لها كما في «سوبرانوز» (حياة منزليّة لطيفة وزعيم عصابة يقضي معظم وقته يبث همومه لمعالجته النفسيّة) أو «العرّاب» (العائلة الأرستقراطية المزاج) وأعمال مارتن سكورسيزي. ربما تكون مساحة أعمال العصابتين واحدة: الابتزاز، والاتجار بالمخدرات، وغسل الأموال، والإنشاءات، وحتى العمل السياسي. لكن إذا كانت المافيا مؤسسة تراتبيّة صلدة للجريمة المنظّمة في عصر الحداثة، فإنّ «كامورا» أقرب إلى تراكيب سائلة موشكة دائماً على الفوضى للجريمة المنظّمة في عهد ما بعد الحداثة. ديناميكية «الكامورا» لا تستند إلى مفهوم (العائلة أو القبيلة الواحدة) والولاء الأبدي كما عند مافيا صقليّة، بل هي تعايش هشّ في تحوّل مستمر بين شلل محليّة لا تجمعها رابطة دم وليس عندها ولاءات دائمة، وتنسّق أنشطتها عبر تحالفات موقتة تتغيّر لتلائم اللحظة. هذا التقلب يخلق عنفاً منفلتاً لا يرحم، ويفتح الباب لانعطافات غير متوقعة في مسار الأحداث. ورغم كلفتها الباهظة على المجتمع الإيطالي، إلا أنها تقدّم مادة خام عبقريّة للدراما. ولذلك، فإنّ سافيانو أصبح بمثابة منقذ للتلفزيون الإيطالي بعد ربع قرن من التفاهة حيث مبلودرامات تلفزيونية رخيصة يتم إنتاجها بالجملة بميزانيات متدنيّة على النسق العاطفي الهندي: شرطي مثالي عصيّ على الإفساد أو آمّ فقدت ابنها لتجده بعد عشرين عاماً أو شابة فقدت زوجها، فتكتشف أنها كانت مخدوعة طوال الوقت وهكذا. «غومورا» غيّر اللعبة جذرياً. دراما شديدة الواقعية، يخيّل لك أحياناً - لا سيّما إذا كنت من سكان نابولي - أنها عمل وثائقي، إلى درجة أنّ المسلسل عُرض في بلاده مع ترجمة على الشاشة إلى اللغة الإيطالية الرسمية لأن الشخصيات فيه تتحدث إلى حد كبير بلهجة نابولي العامية الثقيلة التي لا يسهل عبورها لأي شخص من غير سكانها.

> واقعيّة أداء الممثلين ومواقع التصوير، والقصص المستوحاة من سجلات الشرطة دعمتها كاميرا ذكية، وموسيقى مؤرّقة

«غومورا» يتتبّع مسار فصيلة من «الكامورا» برئاسة بيترو سافاستانو (فورتوناتو سيرلينو) الذي يتسبّب اعتقاله في تحوّل نجله الوحيد جيني (سلفاتوري إسبوزيتو) من طفل متهوّر يريد بشدة أن تحبه عائلته إلى زعيم استراتيجي لعصبة قتلة فقدت صلتها بالإنسانيّة من أجل الربح والسيطرة. وفي سيرة تحوّله تلك، يكون رفيقه وأفضل صديق له - وفي بعض الأحيان الذ أعدائه - عضو العصابة الشديد الطموح سيرو دي مارزيو (ماركو دالمور). قدّم إسبوزيتو دوراً مؤثراً في الموسم الرابع من المسلسل الأميركي الشهير «فارغو» لفت الانتباه إلى قدرته الاستثنائية على تقديم الشخصيّة الإيطاليّة. لكنه استُدعي بداية إلى «غومورا» لا كممثل، بل كمستشار لإدارة المشاهد لتجاوز الأداء لضمان إتقان الممثلين لعاميّة نابولي. صانعو المسلسل أدركوا سريعاً أنّه ليس خبيراً باللهجة المحليّة للمدينة فحسب، بل هو أيضاً الأقدر على تفكيك الشخصيّة النابولنيّة وإعادة تركيبها للدراما. وفي الحقيقة، فإن إسبوزيتو وإن تجنّب الدّور شخصياً في أنشطة «الكامورا»، فإن معظم أصدقائه (نشأ في نابولي)، كانوا منخرطين فيها، ولذلك بدا تمثيله مرتاحاً كمن هو في بيته وأجوائه الطبيعية.

واقعيّة «غومورا» لناحية الممثلين ومواقع التصوير في نابولي وروما (لا سيّما في سكاميبا حيث مناطق سيطرة «كامورا» التي طالما اعتبرت خارج التغطية) والقصص المستوحاة من سجلات الشرطة والمدعين العامين دعمتها كاميرا سينمائيّة ذكيّة، وموسيقى مؤرّقة وتصميم مشاهد مبدع، لا سيّما العنف وإطلاق النار. والنتيجة لم تخيّب أبداً: دراما شكسبيرية تامّة مسرحها تلك الكتل الخرسانية ومعازل الفقراء الذين همشتهم البرجوازيّة الإيطاليّة الشرهة وتخلّت عنهم الدولة (أداة البرجوازيّة لحماية التفاوت الاقتصادي)، فلم يجدوا بديلاً من أجل وضع الطعام في صحون عائلاتهم سوى البوابة الوحيدة التي بقيت مشرعة أمامهم: الجريمة والأنشطة غير المشروعة. وهم عندما يدخلون هذا العالم القذر كمن يتجرّع سماً ولا يعود بإمكانه التخلّص منه. إنّه سمّ يقتل إنسانيتهم روياً روياً، ويحوّلهم إلى وحوش بشريّة تنهش بعضها بداية من أجل لقمة العيش، ولاحقاً لإشباع شهوة السيطرة على المصير في مواجهة قسوة الرأسماليّة التي لا ترحم. وأبوابها المغلقة أبداً أمام الصعود الاجتماعي للبشر المنحدرين من قاع المجتمع.

نجاح «غومورا» عالمياً - رغم بعض التعثّر بسبب إفلاس الشركة الموزعة بداية في الولايات المتحدة - فتح الباب أمام مقاربة جديدة لدراما الجريمة الإيطالية المنظّمة، فسارعت نتفليكس لإنتاج «سوبورا» (راجع «الأخبار» عدد 18 آذار/ مارس 2021)، ولحقت «أمازون» أخيراً بتقديم «زيرو زيرو زيرو» (عن نص غير روائي آخر لسافيانو). لكن ذلك لا يقارَن بنجاح «غومورا» إيطالياً. هناك، تحوّل المسلسل إلى ظاهرة سحرت الشبان في كل إيطاليا. قصّات شعر أبطاله - لا سيّما شخصيّة جيني - ووشمهم وطريقة لبسهم، صارت تشاهد في كل مكان، وتعطّلت الحياة تماماً في نابولي عندما عرضت الحلقات للمرة الأولى على التلفزيون الإيطالي. ولمّا تعارض موعد عرض بعض الحلقات مع مباريات نابولي ويوفنتوس، تم تقديم موعد البث استثنائياً لمنع غضب الجمهور. وشكا عمدة نابولي بمرارة من الصورة الشديدة السلبيّة عن مدينته التي يقدّمها المسلسل متهماً إسبوزيتو ورفاقه برسم هالة إيجابيّة عن الإجرام والتسبب في ارتفاع جرائم العنف بعد إذاعة كل حلقة. وأقدمت السلطات لاحقاً على هدم مجمع «لو فيلي» السكني بالكامل (العام الماضي)، لـ«إزالة رمز لانعدام الكرامة والتدهور والشرور» وفق العمدة. وأصبحت الصحف الإيطالية تصف عمليّات التصفية الإجرامية بـ«الإعدامات على طريقة غومورا». وبعد تفشي وباء كورونا، أنجزت نسخة كاريكاتورية ساخرة من «غومورا» تحوّلت العائلات فيها من تجارة المخدرات إلى تجارة مطهرات الأيدي!

«غومورا» (المسلسل «مذنب» بالتأكيد، لا سيّما أنّه يروي الحكايا من وجهة نظر المجرمين وطابعه ذكوري محض. لكنه لم يخترع شيئاً بقدر ما وضع على الطاولة جزءاً مما يدور بالفعل في الأحياء الشعبيّة للمدن في إيطاليا، لا سيما في جنوبها الفقير. وهو مع اصالته الإيطالية الظاهرة، يُقرأ كما خوارزميّة سرد معولمة عابرة للمكان واللغات تحكي نتائج الانقسام الطبقي المتفاقم في كل المجتمعات الرأسمالية المعاصرة. لعلّ تصوير الظلم الاجتماعي كما هو يكون البداية لفهم ديناميكيّات إنتاجه وإعادة إنتاجه.

Gomorrah على HBO Max

نجاح «غومورا» عالمياً فتح الباب أمام مقاربة جديدة لدراما الجريمة الإيطالية المنظّمة

الأعمال المصرية على نتفليكس: قليل من الفن... كثير من التهريج!

القاهرة ـ شيماء سليم

آلاف الأعمال السينمائية والمسرحية والتلفزيونية أُنتجت في مصر على مدار أكثر من مئة عام. تلك الأعمال ضاع الكثير منها لأسباب متعددة، مثل بيعها أو تهريبها خارج البلاد، وأحياناً تلفها أو حرقها، بخاصة مع غياب أرشيف يحافظ عليها. بعد ظهور منصات التسريع، باتت هناك فرصة عظيمة لحفظ ومشاهدة ما تبقى من التراث الضائع، من أفلام ومسلسلات ومسرحيات.

ولكن عندما نتأمل الأعمال المصرية التي تُعرض على المنصات، ومنها مثلاً نتفليكس، نجد أنها تعرض عدداً من أضعف الإنتاجات التي قدمتها السينما والدراما المصرية، باستثناءات قليلة جداً لبعض المخرجين المتميزين. في ما عدا ذلك، تغرق القائمة التي تضم اسم مصر في أفلام كوميدية ضعيفة وأغلبها يمكن أن نقارنه بـ «أفلام المقاولات»، أي أعمال ركيكة المحتوى، هزيلة الميزانية تُنفّذ على عجل، ظهرت في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، وكان الهدف منها تعبئتها على شرائط فيديو وبيعها في الأسواق الخليجية بهدف التسلية والضحك وتمضية وقت لطيف.

في قائمة أفلام ومسلسلات مصرية على نتفليكس، ستجد نفسك أمام الآتي: «أفلام كوميدي». وتحت هذا التعريف ربما، تتعثر ببعض الأفلام الجيدة لأحمد حلمي وأحمد مكي، وقد يسعد الأطفال والمراهقون بوجود أفلام تامر حسني ورامز جلال. لكن إذا كنت من عشاق محمد هنيدي أو محمد سعد، سوف تبحث عن أعمالهما الجيدة التي قدّماها في أعوام بطولاتهما الأولى مثل «صعيدي في الجامعة الأمريكية» و«همام في أمستردام» أو «اللمبي» و«اللي بالي بالك» و«عوكل». ولن تجدها. بل ستجد أفلامهما الحديثة التي بدأ معها هبوطهما التدريجي إلى القاع.

تعرض عليك نتفليكس مجموعة كبيرة جداً من الأفلام التي من المؤكد أنّك لم تسمع بها من قبل، طبعاً وأقصى مدة عرض لأنجح واحد منها لم تتجاوز الأسبوع الواحد في قاعات السينما، وأغلبها لم يُعرض من الأساس، فهل مرّت عليك مثلاً من قبل أفلام مثل «الرجل الأخطر»، و«عنتر وبيسة»، و«امان يا صاحبي»، و«قسطي بيوجعني» وغيرها من الأسماء التي تضاهي أفلام المقاولات في عناوينها وربما تتفوّق عليها؟

> تغيب تماماً أفلام كبار المخرجين أمثال صلاح أبو سيف، هنري بركات، كمال الشيخ، عاطف الطيب، خيري بشارة

لن تجد على نتفليكس ما يستحقّ المشاهدة من الأعمال المصرية سوى عشرة أفلام للمخرج يوسف شاهين وأربعة ليسري نصرالله، وفيلمين لداود عبدالسيد، وفيلم واحد لكل من محمد خان وأسامة فوزي ورضوان الكاشف، وقليل من الأفلام حديثة الإنتاج التي لاقت بعض النجاح النقدي. في المقابل، تغيب تماماً عن قوائم نتفليكس أفلام كبار المخرجين أمثال صلاح أبو سيف، هنري بركات، كمال الشيخ، عاطف الطيب، خيري بشارة وغيرهم.

الأمر نفسه يتكرر مع المسلسلات، التي لا يتوافر منها سوى بعض الإنتاجات الحديثة القليلة المتوسطة فنياً. أما المسرحيات، فقد اكتفت نتفليكس بعدد قليل من المسرحيات الشهيرة مثل «ريا وسكينة»، و«العيال كبرت»، و«مدرسة المشاغبين» و«شاهد ما شفش حاجة». ولا أعمال يحيى الفخراني وأسامة أنور عكاشة أو محمد صبحي ولينين الرملي أو غيرها من الأعمال الكلاسيكية في تاريخ الدراما والمسرح المصريين.

ورغم أن نتفليكس تقوم بالإنتاج والمشاركة في إنتاج عشرات الأعمال في الدول الأوروبية وأميركا، إلا أن المنصة المشهورة لم تشارك في أي إنتاج مصري حتى الآن سوى في عملين فقط خلال ثلاث سنوات هما مسلسل «ما وراء الطبيعة» والبرنامج الهزلي «دراما كوين» الذي تؤدي بطولته الدمية «أبلة فاهيتا». كما تم الإعلان عن حلقات مسلسل عن المطرب عمرو دياب. عدا ذلك، لم يتمكّن منتجو مصر من إقناع حليف هائل مثل نتفليكس يمكن أن يسهم في إنتاج أعمال أفضل. ولم تحاول نتفليكس من ناحية أخرى أن توسع دائرة بحثها عن الأفلام المصرية، ربما تجدها في دولة خليجية ما، أو معبّأة في صناديق تحت السرائر في بيوت ورثة المنتجين الذين لا يهتمون بأمر إرثهم ويتعاملون معه على أنه «كراكيب»، أو في المخازن تنتظر من يعثر عليها ويرممها ويقوم بتوزيعها وعرضها.

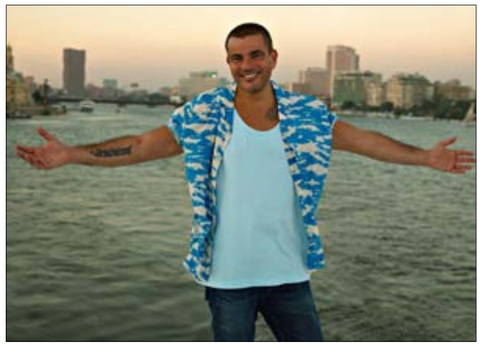

إعلنت المنصة عن تصوير مسلسل عن عمرو دياب

دراسة

أحمد حوماني في كواليس البرمجة التلفزيونية

زينة حداد

مرة أخرى، يقتفي أحمد حوماني آثار بصماته في رحلته الطويلة في عالم التلفزيون على مدى 30 عاماً مدفوعاً بشغفه لبناء عمارة متكاملة عن العمل التلفزيوني، فيجمعها في كتابه الجديد «المرجع في إدارة البرمجة التلفزيونية» (روافد، 2021) بعد كتابه الأول «المرجع في إدارة إنتاج المسلسلات التلفزيونية» ضمن سلسلة بحثية يودّ حوماني أن يقدّمها للمكتبة العربية.

في كتابه الجديد، ينطلق بجردة للمراحل التي مرّ بها التلفزيون منذ أن طوّر الألماني بول نيبكو القرص الدوّار بهدف نقل الصورة من خلال الأسلاك عام 1884 إلى جهود الروسي فلاديمير زوركين وآخرين في نظام دمج الصوت عام 1947 والتلفزيون الملوّن عام 1950 وحتى وصولنا إلى التلفزيون الرقمي «الذي سيعيد النصر للتلفزيون ويعقد صلحاً دائماً مع الحسابات الشخصية وشبكة الإنترنت» بعد التخوّف من فناء التلفزيون إثر انتشار الإنترنت.

«بدايات البث التلفزيوني في العالم العربي تختلف تبعاً لنيل هذه الدول استقلالها عن المستعمر الأجنبي». سنتعرّف إلى السنوات التي بدأ فيها البث في الدول العربية الذي كان من الأمور السيادية ومن صلاحيات السلطات، فكان حكراً على الدولة وأجهزتها التي كانت تسعى من خلال قناتها الرسمية الواحدة إلى تعزيز الهوية الوطنية وتقوية القيم الأخلاقية والإنسانية في المجتمع والترويج لأنظمتها. ومنذ أن كانت الشاشة بالأبيض والأسود ومع ست ساعات بث حتى يومنا الحالي، حيث تعدّدت إيجابيات وسلبيات التلفزيون، يجردها لنا منتج «مرايا الزمن» بعدما «أصبح من الصعب تصوّر الحياة من دونه». سلسلة من الانبهارات عرفها القرن العشرون. وفي كل مرة يتخوّف العالم من تلاشي الاختراع الذي سبقه؛ «منذ انتشار الراديو تمّت مقارنته بالصحف، ومنذ انتشار التلفزيون تمّت مقارنته بالمسرح، اعتقد البعض أن التلفزيون سيلغي المسرح، وسيتّجه المسرح نحو الذوبان لكن ذلك لم يحدث، ومن راودته هواجس سيطرة التلفزيون على الراديو استيقظ على ثبات الراديو». هذا الخوف سينسحب على التلفزيون عند ظهور الإنترنت وخصوصاً الهواتف الذكية، «فقد نعى البعض التلفزيون والراديو والصحف والمسرح». يروي حوماني كيف تمكّن التلفزيون من احتواء وسائل الإعلام الجديدة وتطويعها للحفاظ على استمراريته المادية والرمزية عبر نشر أخبار عاجلة ومقاطع مصوّرة على صفحاته على فايسبوك وتويتر، ونشر حلقات كاملة على منصة يوتيوب، بالإضافة إلى خدمة البث المباشر، وهو ما أدّى إلى خلق بيئة تفاعلية وتشاركية، بعدما كان الاتصال المباشر هو الوسيلة الوحيدة للتواصل مع القنوات. كما أصبحت تغريدات الناشطين مادة إخبارية. ولا يخفي حوماني تخوّفه على التلفزيون من تحدّيات هذا الوقت «سنجد أنه يتحكّم بترتيب يومنا وأجندتنا ومواعيدنا». فمع التطور التكنولوجي، أصبح بالإمكان البحث عن المادة ومشاهدتها في الوقت الذي يريده المشاهد، بالإضافة إلى عزوف المتابعين عن مشاهدة التلفزيون بسبب زيادة الفواصل الإعلانية. وفي النهاية، يراهن حوماني على وجود كيمياء، بين كل وسيلة إعلامية وبين أفراد المجتمع، فلكل وسيلة جمهورها ولا يمكن لأي وسيلة أن تقضي على الأخرى.

«البرمجة هي النهج التنظيمي الفكري الذي يحقّق أهداف الجهة المالكة من خلال تشكيل المواد التلفزيونية في بوتقة متكاملة تحقّق هذه الأهداف». يبدأ حوماني في تقشير طبقات هذه الأمكنة من الإشكالية الأولى للبرمجة «من هو الزبون الذي يجب إرضاؤه في عملية إنتاج البرامج وبرمجتها؟ هل هو الجمهور أم الجهة المالكة، فكيفية التوفيق بينهما هو من مسؤولية البرمجة». ويحدّد موقع مدير البرامج، الذي يجب أن يتمتّع بالثقافة العامة والتلفزيونية والاطّلاع المتواصل على ما تبثّه القنوات الأخرى، ويختلف موقعه من قناة إلى قناة، ويفضّل حوماني أن يكون مرتبطاً بشكل مباشر بالمدير العام، فإدارة البرمجة هي المسؤولة عن إبراز هوية القناة. لكن القنوات الرسمية لها هويات متشابهة ومعايير معلّبة «تغيير سلوك المواطنين بما يتناسب مع تطلّعاتها». أما القنوات الخاصة، فتختلف هويتها تلبيةً لأهداف الجهة المالكة. وتشمل هوية القناة شكلها وألوانها ما يسمى «لوك الشاشة»، أو الهوية البصرية، ويجرد حوماني ألوان بعض القنوات والأشكال الهندسية التي تعتمدها، والدلالات الرمزية لهذه الألوان والأشكال. ويقدّم أمثلة على ذلك منها ألوان قناة «أم. تي. في» المستقاة من ألوان العلم الفرنسي، التي قد تكون معنىً سياسياً «مقصوداً يرمز إلى العلاقة مع الجمهورية الفرنسية. وثمة جردة أخرى لحركات الكاميرا وزوايا التصوير وأنواع اللقطات، كما أن الموسيقى وصوت الترويجات الموحّد هو جزء من اللوك العام للشاشة.

يوضح الكتاب الوظائف الرئيسية لمديرية البرمجة بشكل تفصيلي، بالإضافة إلى مسؤوليتها عند تعديل البرمجة والقطع المفاجئ للبث بسبب أحداث مفاجئة تجبر القناة على البث المباشر ومواكبة الحدث ما يؤدي إلى إلغاء بث فقرات، وهذا ما يسبّب مشكلة للبرمجة وخصوصاً لو كان ضمن هذه الفقرات إعلانات تجارية مدفوعة وجرى إلغاء عرضها. ويوضح حوماني كيف لم يعد دور البرمجة مقتصراً على تنظيم جدول البرمجة «بل أصبحت رأس الحربة في معركة المواجهة مع القنوات الأخرى للحفاظ على الجمهور» حيث بدأ النظر إلى المواد التلفزيونية كسلع تجارية وإلى المشاهد كزبون يجب المحافظة عليه.

يقدّم مدير «مركز بيروت الدولي للإنتاج الفني» نسخة تامة لجذب الجمهور «العديد من القنوات التلفزيونية تخصّص أموالاً طائلة لشراء أو إنتاج تلفزيوني ما، لكنها لا تحقّق الهدف المنشود لمجرّد أنها أخطأت في موعد بثّه». فيدلّنا على «وقت الذروة» الذي يتحرّك من فصل آخر ومن دولة إلى أخرى. كما أن لكل مرحلة عمرية ولكل نوع من المشاهدين فترته الخاصة. كما يدخلنا حوماني في تصنيف البرامج وفقاً لأنواعها ولأهميتها وتصنيف فترات البث، ويلقي نظرة على الماضي، فيورد لنا برمجة «تلفزيون لبنان» عام 1978، ويصل إلى معاناة إدارة البرمجة حالياً بعدما تدفّقت القنوات الفضائية ومنها المتخصّصة التي أفقدت القنوات المحلية بعضاً من ولاء الجمهور «الذي تسرّب إلى خارج الحدود الوطنية». وهذا الأمر «استمرّ حتى بداية ما سمّي الربيع العربي حيث التغييرات السياسية والاجتماعية التي أعادت هموم المشاهد هموماً محلية، وهناك قضايا لن يجدها إلا في القنوات المحلية».

> القنوات اللبنانية هي قنوات تتعاطى السياسة بنسبة 30%

يضع أمامنا حوماني نماذج للشبكة البرمجية ويسرد طرائق لإنجازها انطلاقاً من السؤال الأساسي: «هل نريد وضع قناتنا في موضع المنافسة مع القنوات الأخرى؟». ومن أنواع البرمجة التي سنتعرّف إليها، البرمجة المتفرّدة، فلا تلتفت القناة لما تبثه القنوات الأخرى، والبرمجة المتشعّبة التي تراعي ما سيتمّ بثه في القنوات الأخرى. ومتكأ فيها على خزانته الشخصية، يقدّم حوماني أساليب عرض البرامج في الشبكة البرمجية، فهناك تقنية الهروب من المواجهة، وتقنية المواجهة المباشرة، وتقنية السبق في العرض، وصولاً إلى تقنيات جذب الجمهور منها استقطاب الشخصيات المثيرة والفنية.

سيصادفنا حوماني بحديث آخر عن الآداء الترويجي، الذي يهدف إلى تحسين الصورة المعنوية للقناة وجذب المشاهد والمعلن، وشكله ومضمونه وأنواعه، ويدخل في وسائل الترويج وسياساته العامة، ثم ينتقل إلى أهمية استطلاعات الرأي وطرائق قياس نسب المشاهدة. ويختم في دراسة نسب بثّ البرامج على القنوات المحلية (أم تي في، أل بي سي، أو. تي في، الجديد، أن. بي أن) وبعض القنوات العربية (أم بي سي، أبو ظبي، دبي، الراي، قطر الرسمي، الجزائري الرسمي) عبر جرد نوع البرامج التي تبثها وكيفية توزيع ساعات البث ونسبة البث بحسب موضوعات البرامج. وتخلص الدراسة إلى أن القنوات اللبنانية هي قنوات تتعاطى السياسة بنسبة 30%، وأنها مهتمة بشكل كبير في إنتاج البرامج العامة، في حين كانت مساحة البرامج السياسية في القنوات العربية لا تصل إلى 12%. ويقدّم حوماني رسوماً بيانية لكل قناة لجهة نسبة الإنتاج والعرض وتصنيف المواد لجهة نوعية البث.

ثمة مؤونة كاملة في مذكرات حوماني، نخرج بها بعد قراءة الكتاب تكفي لتحصينا معرفياً في هذا المجال، ومزوّدين بثقافة تلفزيونية لن تبرح ذاكرتنا. سنصغت إلى حوماني وكأننا نلتفّ حول طاولته وهو يختم كتابه بتوصيات عامة أهمها أن أبرز المهمات الملقاة على عاتق إدارة البرمجة -بغضّ النظر عن هوية القناة ورسالتها- هي السعي إلى حماية الهوية الثقافية والوطنية للبلد «الذي تنتمي إليه».

الأخبار
al-akhbar
الخميس 3 حزيران 2021 العدد 4355

رحيل صاحب «يا مصر قومي وشدّي الحيل»
نجيب شهاب الدين... الشاعر الذي قصّر في حقّ نفسه

القاهرة ـ ناصر كامل

قلّة هم العارفون بقيمة الشاعر المصري نجيب شهاب الدين (1944-2021) الذي رحل أول من أمس. ونادرون هم الذين صدقوا في وصف ما أنجزه، وما قصّر فيه، وقد قصّر الرجل في حق نفسه قبل أي شيء آخر. الغالبية العظمى من الأخبار التي نعته على المواقع المصرية، لن تجد فيها إشارة إلا إلى أغنية واحدة: «يا مصر قومي وشدّي الحيل»، حتى ليبدو لمن لا يعرف الرجل أنه لم يكتب سواها. من يعرفه جيداً، يعرف أنّه كان رقيقاً طيباً، يعرف قدر موهبته، ولا يزاحم الآخرين، مستغنياً، بطاقة شبه صوفية، يتناوبها الغضب والاكتئاب، في دورات تتفاوت مدتها. حثّه كثيرون على جمع أشعاره ومقالاته، وكتابة ذكرياته وتجارب حياته، فكان يبدي استعداداً بدون حماس، ثم يؤجّل الأمر.

سمات نجيب أصيلة لا طارئة، أو نتاج مرارة التجارب. حين تعرّف إلى الشيخ إمام (1918 - 1995)، عرف أنه يصعب عليه أن يزاحم كوكبة الشعراء الذين يطعم الشيخ بهم تجربته ويمازجها مع أشعار أحمد فؤاد نجم؛ صاحب حصّة الأسد من الألحان والشهرة والمعاناة، حتى لا يُعد تجاوزاً إن وصفت التجربة الفنية والاجتماعية والسياسية بأنها تجربة الشيخ إمام وأحمد نجم، رغم مشاركة شعراء كبار، كنجيب سرور وفؤاد قاعود وزين العابدين فؤاد...

في مرحلة مبكرة من تلك التجربة، كان نجيب شهاب الدين قانعاً بالصحبة ومندمجاً في «الجوقة». ألقي القبض عليه في أيلول (سبتمبر) 1974، ضمن مجموعة من العمال والنقابيين والمثقفين والسياسيين والفنانين، ضمّت بالإضافة إلى الشيخ إمام ونجم، الفنان علي الشريف، والمخرج علي بدرخان، والممثلة اللبنانية غلاديس أبو جودة، التي شاركت في فيلم «العصفور»، (1972 ـ إخراج يوسف شاهين) الذي قدّم فيه الشيخ إمام أغنيته: «مصر يا أما يا بهية» (كلمات أحمد فؤاد نجم). بحسب كتاب صلاح عيسى «شاعر تكدير الأمن العام»، فإن الشيخ إمام سئل خلال تحقيقات النيابة في القضية التي عُرفت إعلامياً باسم قضية «شرّفت يا نيكسون بابا» (نسبة إلى أغنية الثنائي بالاسم نفسه التي قدّماها في مناسبة زيارة الرئيس الأميركي لمصر) عن علاقته بكل واحد من المقبوض عليهم في القضية. أجاب الشيخ إمام حين سئل عن نجيب شهاب الدين: «هو صديق أراه أحياناً ويسافر أحياناً إلى بلده، وكتب لي قصيدتين أُعجبت بهما، واحدة تقول: «يا مصر قومي وشدّي الحيل» والثانية تقول: «سايس حصانك». والقصيدة الأولى سياسية تدعو الشعب للالتفاف حول مصر، وليس فيها

هجوم، والثانية قصيدة غنائية فولكلورية لا سياسية، ولحّنت القصيدتين وغنيتهما في الجلسات الخاصة لأني لا أقترب من الإذاعة منذ سنة 1968، كأوامر من الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، لأني كنت أهاجمه في الأغاني، وهاجمته سنة 1967 بعد النكسة، ونجيب شهاب الدين شخص مصري يحب مصر».

حين ألقي القبض على نجيب شهاب الدين، لم يكن قد بلغ الثلاثين. مكث في الحبس ثلاثة أشهر. وفور خروجه، سافر للإقامة مع زوجته الصحافية الفرنسية في بلدها، لكنه لم يقم هناك طويلاً، وعاد كي يعالج مرض «الحنين للوطن».

النعي الرائج في الصحافة المصرية يكاد يقول إنّ الشاعر الذي بدأ رحلته مع كتابة الشعر العامي منذ ستينيات القرن الماضي، لم يُعرف سوى عبر أغنيتي الشيخ إمام. ظل نجيب وفياً للشيخ، ونافح عنه في حياته، ودافع عنه بعد وفاته. أقرّ بمحدودية مساهمته في التجربة، وأهمية مساهمة نجم، لكنه منح الشيخ الدور الأعظم في صياغة مجمل التجربة. هناك حدّان فاصلان لهذه التجربة: هزيمة يونيو 1967 وتظاهرات الطلبة في عام 1972. ظهرت موهبة نجيب شهاب الدين، كرفض مباشر للهزيمة. من خلال محاولات الشباب المثقفين والفنانين القفز خارج أسوار الحصار الإعلامي الرسمي- وقد سمح النظام بمساحة معقولة لذلك الخروج- نظموا مؤتمراً ثقافياً شبه مستقل عن الدولة، في خريف 1969، في مدينة الزقازيق مركز محافظة الشرقية، الملاصقة لمسقط رأس نجيب شهاب الدين؛ في محافظة المنوفية. في ذلك المؤتمر، ظهرت موهبته، لكن تألقه جاء خلال تظاهرات الطلبة الذين كانوا ينشدون في اعتصامهم وتظاهراتهم ووصولهم إلى ميدان التحرير، كلماته: «يا مصر قومي وشدّي الحيل». مع ثورة يناير 2011، استعاد المصريون نشوة النداء وطاقته التعبيرية. ثم كان أن التفت عدد من الفرقة الغنائية المستقلة إلى بعض قصائد نجيب شهاب الدين التي لم يغنّها الشيخ إمام، لكن ظلّ الالتباس يلازم سيرة الشاعر، حتى وفاته، فكثيراً ما تُنسب قصيدته الأشهر إلى النجم الذي لا يحتاج إلى أدنى إضافة على شهرته. وأياً كانت الدوافع التي «حجمت» منجز شهاب الدين، فإنه من المحزن أن يعرف بقصيدة واحدة، رغم جمالها، فحياته وشعره في حاجة ماسة إلى ما هو أكثر من رثاء متعجّل كواجب إجباري لملاحقة عدّاد الزيارات في المواقع الخبرية ومواقع التواصل الاجتماعي.

كيف عرفت هشام جعيط

معن بشور *

كنّا نعيش أجواء إحباط بعد نكسة حزيران 1967، وكنّا نفتش عن نقطة ضوء في النفق المظلم، يوم جاءنا المناضل البعثي التونسي الشهيد عمر السحيمي (اغتيل في بيروت في أوائل تشرين الأول 1971) حاملاً معه كتاباً باللغة الفرنسية لكاتب تونسي غير معروف آنذاك هو الدكتور هشام جعيط، ويتضمّن إنصافاً للفكر القومي العربي وللحركة القومية العربية...

فرحنا بذلك الكتاب، ورأينا فيه، كما في محاكمة المناضلين التونسيين محمد بن جنات وأحمد نجيب الشابي وغيرهما بتهمة محاولة حرق السفارة الأميركية في تونس إثر انكشاف الدور الأميركي في دعم العدوان الصهيوني على مصر يومها.

بداية حراك ما في مغرب الوطن الكبير متفاعلاً مع مقاومة بدأت تولد في مشرق هذا الوطن، وكان هشام جعيط بكتاباته أحد المفكرين والمؤرخين ممن أشعل شمعة بدلاً من الاكتفاء بلعن الظلام.

منذ ذلك الحين، بدأنا نتابع ما يكتبه هذا المفكر الجريء الشديد الالتزام بأمّته العربية والإسلامية، لنجد في كل كتاب يصدره، وكل محاضرة يلقيها، زاداً فكرياً نستكمل فيه جوانب مشروعنا النهضوي العربي...

كيف لا والدكتور هشام كان من أعضاء المؤتمر القومي العربي الأول الذي انعقد في تونس في ربيع 1990. ولعل ما يميّز هذا المفكّر الكبير، الذي نال شهادة الدكتوراه في جامعة السوربون في باريس، ودرّس في جامعات الغرب الكبرى من أميركية وفرنسية وكندية، هو أنه بقي متجذّراً في حضارة أمّته وثقافتها رغم أنه كان ضليعاً بفكر الغرب وتراثه، لكنه لم ينبهر بهذا الفكر والتراث اللذين تفاعل معهما، بل أفاد منهما في ربط أفكاره العربية الإسلامية بروح العصر...

كتابه «الفتنة» كان نبوءة للفتن التي شهدتها بلاد عربية عدّة، مثلما حملت كتبه الأخرى تعمّقاً متوهّجاً في تاريخ العروبة والإسلام وحضارتيهما الواسعة الامتداد...

ولقد أحسن التونسيون أنهم اختاروه بالإجماع ليكون أول رئيس للمجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون بعد الثورة، فيما هو أدرك أنّ للثورة التونسية المباركة بُعدها العربي والإسلامي فاختار من موقع المفكّر والمثقف أن يقف الى جانب قضايا أمّته العادلة صوتاً مدوّياً مدركاً أنّ المبادئ والقيم لا تتجزأ، فأن تكون مع الحرية في مكان يتطلب منك أن تكون معها في كل مكان، فكيف إذا كان هذا المكان هو في قلب أمّته، فلسطين....

ولقد التقيته أكثر من مرة في «بيت الحكمة» في بغداد قبل الاحتلال، ويبدو أنّ عمق انشداده الى العراق جعله يحمل الاسم معه الى تونس ليقيم فيها «بيت الحكمة» بعدما دمّر المحتلّ «البيت» في بغداد....

جعيط الذي غادر دنيانا الفانية وهو في السادسة والثمانين من العمر، رحل مرتاحاً أنه أمضى أكثر من ستين عاماً من عمره مسكوناً بهموم أمّته الثقافية والحضارية ومهموماً بقضايا نهضتها وتحرّرها ووحدتها.

***كاتب وسياسي لبناني**

عودة زاهي وهبي إلى «بيت القصيد»: صالح بكري و«هبّة» الأمل

بعد غياب قسري بسبب التغطية الإخبارية للعدوان الإسرائيلي على غزة وإصابة الإعلامي زاهي وهبي بكورونا، يعود برنامج «بيت القصيد» على شاشة «الميادين». حلقة بعد غد السبت، التي تتزامن مع ذكرى «النكسة»، ستستضيف الممثل والمسرحي صالح بكري (الصورة). سيطل الأخير من مدينة حيفا المحتلة، ليتحدث عن هبّة فلسطينيّي الـ48، وتوحّد الشعب الفلسطيني داخل وخارج أراضيه. كما سيتطرق بكري إلى الجيل الشاب الذي أبدع في ابتكار أشكال نضالية عبر استخدام الميديا الحديثة لدحض المزاعم الإسرائيلية. اللقاء التلفزيوني، سيضيء أيضاً على أهمية المقاطعة الثقافية والفنية للاحتلال الإسرائيلي، ورفض التطبيع. كما تعرّج المقابلة على فيلم بكري الأخير «الهدية» (إخراج فرح نابلسي)، الذي رُشّح لـ«الأوسكار» عن فئة «أفضل فيلم روائي قصير». علماً أنّ الشريط يتناول معاناة الشعب الفلسطيني على حواجز الفصل العنصري في الأرض المحتلة. كذلك، يعرّج وهبي مع ضيفه على علاقة الأخير بوالده الفنان محمد بكري وما تعلّمه منه، وعلاقته بالمخرجين الفلسطينيين: آن ماري جاسر، وميشيل خليفي، وإيليا سليمان، وهاني أبو أسعد. كما تتطرق الحلقة إلى أسباب غياب بكري عن المسرح، سيّما بعدما أغلق الاحتلال أبواب مسرح «الميدان» في حيفا، وإلى تهديد جهاز «الشاباك» الإسرائيلي بمحاكمته في حال زار بيروت مجدّداً.

«بيت القصيد» بعد غدٍ السبت عند الساعة 21:00 على شاشة «الميادين».

أدهم الدمشقي: معرض ما بعد الصدمة

في 4 آب (أغسطس) من العام الماضي، تاريخ انفجار مرفأ بيروت، وُلدت فكرة معرض «عنبر» للشاعر والمسرحي أدهم الدمشقي (1990)، أثناء سيره مع كلبه «غودو» لحظة الانفجار، بجانب «مستشفى الروم»، التي نالت الحصة الأكبر من التدمير. بعد 11 شهراً، ها هو المعرض الذي سينطلق في 21 الجاري، في منزل الدمشقي في الأشرفية، ليتضمّن لقاءات حول الفن ودوره في علاج الاضطراب ما بعد الصدمة. علماً أن الدمشقي محاضر جامعيّ في دور العلاج بالفنون والتنمية الذاتية.

معرض «عنبر» بدءاً من 21 حزيران (يونيو) – من الاثنين إلى الأربعاء ـ من الساعة 18:08 لغاية 21:00 ـ الأشرفية (الجعيتاوي مقابل «البنك اللبناني الفرنسي»- المبنى الرابع –ط1)

«جمعية متروبوليس»: فلسطين في القلب

«فلسطين في القلب»، عنوان برنامج العروض السينمائية الذي ستستأنف «جمعية متروبوليس» به أنشطتها بعد غياب دام أكثر من ثمانية أشهر جراء كورونا. ابتداءً من الغد، سيُتاح للجمهور اللبناني مشاهدة برنامج يوجه تحية للسينما اللبنانية والفلسطينية بين إنتاجات حديثة وقديمة. البرمجة التي ستتوزّع على فضاءات ثقافية وسينمائية متعددة من بيروت وصيدا، ستشمل عرضاً أول لفيلم «إن شئت كما في السماء» (2019-97د) للمخرج ايليا سليمان. كما سيحضر فيلم «200 متر» (2020 -97د) للفلسطيني أمين نايفة الحائز جائزة «الجمهور» في «مهرجان البندقية السينمائي». ويتناول قصة عائلة فلسطينية فرّقها جدار الفصل العنصري الإسرائيلي، فانفصل الأب عن أبنائه وزوجته الذين أضحوا يعيشون في الجانب الفلسطيني، فيما بقي هو عالقاً في الجانب الإسرائيلي. كما سيعرض فيلم «1982» للبناني وليد مونس، الذي يضيء على حقبة الاجتياح الإسرائيلي لبيروت كما عايشه طلاب صغار. في البرمجة أيضاً، فيلم «3000 ليلة» للمخرجة مي المصري، و«اصطياد أشباح» لرائد أنضوني، و«سهى، النجاة من الجحيم» (الصورة) للراحلة رندة الشهال. وفي مناسبة «يوم الأرشيف العالمي»، تعرض الجمعية أفلاماً قصيرة عن فلسطين تقدّمها «المؤسسة العربية للصورة». علماً بأن العروض ستكون مجانية، وستتوزع على مسارح: «دوار الشمس» و«مسرح المدينة» (بيروت) و«مسرح وسينما إشبيلية» (صيدا).

«فلسطين في القلب»: بدءاً من الغد حتى 12 حزيران (يونيو) ـ «دوار الشمس» و«مسرح المدينة» (بيروت) و«مسرح وسينما إشبيلية» (صيدا).